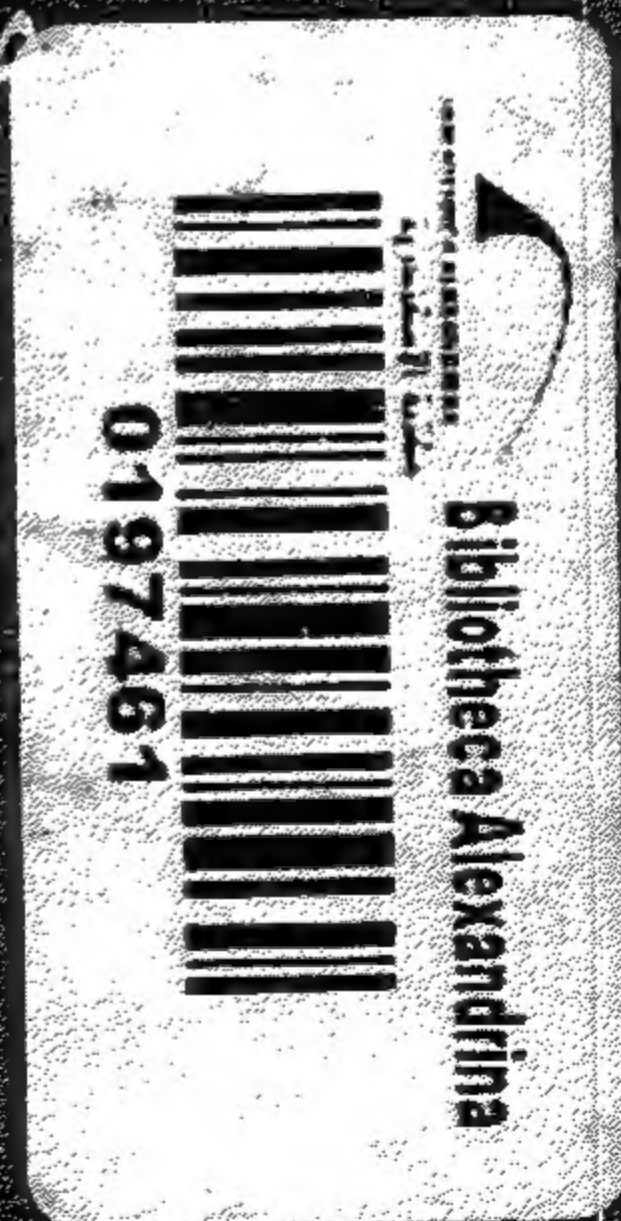


الرائد في العالم
وكتوب في الاقصة والاساطير

مبليق فخره





الأسس العلميّة وتكوين الاقتصاد الإسرائيلي

بإشراف : جيبّ قهوجي

إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينيّة : دمشق ١٩٨١

مقدمة

يمثل الكيان الصهيوني ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية العالمية والأمريكية بشكل خاص، وهذه التبعية المموهة بمظهر الشراكة والمقنعة بقناع تماثل المصالح ليست ظاهرة عارضة أو محدودة بفترة زمنية ولا هي مرتبطة بموقف هذا الحزب الصهيوني أو ذاك ، بل تستند الى مكونات ثابتة على المدى الاستراتيجي وهي صفة ملازمة للمشروع الصهيوني وجزء أساسي وجوهري من مقومات وجوده واستمراره .

فقد أصبح معروفاً وثابتاً ان المشروع الصهيوني كان منذ البداية مصلحة امبريالية بريطانية ثم أمريكية ، وان القوى الاستعمارية هي التي عملت على مدى ثلاثة قرون قبل نشوء الحركة الصهيونية على وضع الخطط والمشاريع لتوطين اليهود في فلسطين ، وصاغت وبلورت وفبركت كل المزاعم والأساطير والمقولات والتبريرات التي أصبحت فيما بعد تشكل الأيدلوجية الصهيونية ، وأعدت الكوادر القيادية لهذا المشروع ، وأنشأت مختلف أنواع الصناديق

والجمعيات لتمويل عمليات الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين ، بهدف اقامة كيان غريب في المنطقة العربية يكون مرتبطاً كلياً بالغرب الاستعماري ويوظف في خدمة الأهداف الاستعمارية في المنطقة ، والقوى الاستعمارية نفسها وخاصة البريطانية هي التي رعت الحركة الصهيونية واصطنعتها لتكون أداة ووكالة لها تتولى تحت اشراف الأجهزة الاستعمارية المعنية مهمة الاعداد لتنفيذ المشروع والترويج له في الأوساط اليهودية ولاضفاء الصفة اليهودية عليه وتمويه حقيقة دوره وأهدافه والقوى الحقيقية التي تقف وراءه .

وقد عملت الامبريالية العالمية والأمريكية بشكل خاص منذ عام ١٩٤٨ على تحويل الكيان الصهيوني الى معسكر كبير وقاعدة للعدوان ، وأناطت به بالاضافة الى ما تقدم مهمة حضان طروادة لتسلل الاستعمار الجديد الى بعض دول العالم الثالث وخاصة في القارة الافريقية ، ووقفت الامبريالية الأمريكية وراء هذا الكيان تمده بكل أسباب القوة والقدرة على الحياة والاستمرار وتقدم له كافة أشكال الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لكي يكون مخفراً أمامياً للامبريالية وأداة لتنفيذ أغراضها ومخططاتها وضمانه لمصالحها في المنطقة العربية وليقوم بخوض معارك الامبريالية الأمريكية والعالمية بالنيابة عنها ضد حركة

التحرر الوطني العربية تحت ذريعة الدفاع عن وجود الكيان الصهيوني وأمنه ووفق مبدأ « أعطونا الأدوات ونحن نقوم بالمهمة » ،

وهكذا ومن أجل أن يكون الكيان الصهيوني قادراً على أداء هذه المهام التي تتجاوز كثيراً إمكاناته الذاتية ، تدفقت على هذا الكيان المساعدات والرساميل الخارجية لتأمين تفوقه المطلق من الناحية العسكرية ولتمويل عملياته العدوانية ولضمان قدرته على استيعاب المهاجرين الجدد اللازمين لمند الآلة الحربية الصهيونية بالقوة البشرية واصطناع اقتصاد متطور يساهم الى جانب الدعاية والتعبئة الصهيونية في اخفاء طبيعة المعسكر الصهيوني ودوره ويؤمن لسكان الكيان الصهيوني الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع يغري المستوطنين والمهاجرين بالبقاء وعدم النزوح ،

فالكيان الصهيوني يعتمد اذن في كل عناصر ومكونات وجوده وقوته على الدعم الامبريالي ويعتاش على المساعدات الخارجية ، واقتصاد هذا الكيان مبني على أساس الدور العسكري والسياسي الذي خطط للكيان أن يلعبه في منطقتنا ، وهو اقتصاد طفيلي يعتمد كلياً على المساعدات والتحويلات الخارجية واستثمارات الاحتكارات الرأسمالية الغربية ، وبمضي الوقت أصبح الكيان

الصهيوني أكثر ادهاناً على المنشطات والحقن الخارجية والتعيش عليها ، وعلى هذا الأساس فإن أية دراسة عن وضع الاقتصاد في الكيان الصهيوني لا تكون مرتبطة بالخلفية السياسية والعسكرية التي أقيم المشروع الصهيوني برمته على أساسها ، وتقتصر فقط على الجانب التقني المجرد لا يمكن أن تكون مطابقة للواقع الموضوعي وستظل قاصرة عن فهم وتفسير الكثير من الظواهر في الاقتصاد الاسرائيلي .

لقد روج الكتاب الصهاينة والغربيون لما وصفوه بأنه معجزة بالنسبة للتطور الاقتصادي في اسرائيل وخاصة في السنوات الأولى لقيامها ، ولكن مثل هذا التطور ما كان بالامكان تحقيقه بدون الارتباط بالمصادر الخارجية والاعتماد على التحويلات الوحيدة الجانب من رؤوس الأموال ، فكل ميزانية التطوير الاسرائيلية في الفترة الواقعة مابين ١٩٤٩ - ١٩٥٧ والتي بلغت ٧٨٢ مليون دولار غطيت بالمساعدات الخارجية ، وفي فترة الستينات كانت المساعدات الخارجية تؤمن أكثر من ٨٠٪ من مجموع ميزانيات التطوير ، وبفضل المساعدات الخارجية وحدها يستطيع الكيان الصهيوني الاستمرار اليوم في ظل تضخم تجاوز كل الحدود وعجز في ميزان المدفوعات يتراوح مابين ٣ - ٤ مليار دولار سنوياً ، وعلى ضوء كل ما تقدم يمكن ادراك أسباب عدم اكتراث الكيان الصهيوني في كثير من

أوجه نشاطاته الاقتصادية بقانون الربح ومؤشرات المردود
والانتاجية •

ومن الصعب اعطاء رقم دقيق عن حجم رؤوس الأموال
والمساعدات الخارجية التي تدفقت على الكيان الصهيوني
وذلك بسبب الرقابة التي تفرض على الكتابات الصهيونية
في هذا المجال وبسبب عملية التهمويه المتعمد في الاحصائيات
والبيانات والتقارير الاسرائيلية المتعلقة باستيراد رؤوس
الأموال ، واستناداً الى المصادر الاسرائيلية يقدر مجموع
الأموال الخارجية التي تدفقت على الكيان الصهيوني من
المساعدات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية والتعويضات
الألمانية الغربية وأموال الجباية اليهودية ومبيعات سندات
البوندس « قروض التطوير » الاسرائيلية والاستثمارات
الأجنبية وغيرها منذ عام ١٩٤٨ وحتى أوائل الثمانينات
بنحو أربعين مليار دولار ، وفي الوقت الحاضر يبلغ متوسط
حجم رؤوس الأموال الخارجية التي تتدفق على الكيان
الصهيوني حوالي ٣٥ مليار دولار سنوياً •

وحتى عام ١٩٨٠ تلقى الكيان الصهيوني من الولايات
المتحدة الأمريكية مساعدات على شكل منح أو قروض
اسمية وهمية بلغت أكثر من ١٥ مليار دولار ، ومنذ عام
١٩٤٩ وحتى الآن لا يوجد برنامج أمريكي لما يسمى
بالمساعدات الخارجية الا واسم اسرائيل مدرج فيه ، ومنذ

عام ١٩٧٣ أصبحت المساعدات الأمريكية تشكل نصف ما تحصل عليه إسرائيل من الأموال من الخارج ، وفي السنوات الخمس الأخيرة حصلت إسرائيل وحدها على نصف مجموع المساعدات الخارجية الأمريكية •

كذلك حصلت إسرائيل من ألمانيا الغربية حتى الآن في نطاق اتفاقية التعويضات الألمانية التي أبرمت عام ١٩٥٣ على حوالي عرء مليار دولار ، وبالإضافة الى ذلك يحصل الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٦ على قرض سنوي طويل الأمد من ألمانيا الغربية تبلغ قيمته حالياً / ١٤٠ / مليار دولار •

أما تحويلات الجباية الصهيونية التي يأتي معظمها من الولايات المتحدة والتي هي في الواقع شكل من أشكال المساعدة الأمريكية لأنها معفاة من الضرائب فقد بلغت حتى الآن أكثر من خمسة مليارات من الدولارات ، أما مبيعات سندات البوندس « قروض التطوير » الاسرائيلية والتي يباع معظمها في الولايات المتحدة بالإضافة الى حوالي ٣٥ دولة أخرى فقد بلغت بدورها أكثر من خمسة مليارات من الدولارات •

وتفيد المصادر الاسرائيلية ان مجموع الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل حتى عام ١٩٧٩ بلغ ٢٢ مليار دولار

تشكل حوالي ٧٥٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة في
الكيان الصهيوني •

وبالاجمال يمكن القول أنه لا يوجد في الكيان الصهيوني
قطاع اقتصادي أو مرفق من المرافق العامة أو مؤسسة
للخدمات لا يعتمد اما كلياً أو الى حد كبير على المساعدات
والتحويلات الخارجية •

وختاماً يسر مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ان
تقدم لقرائها الكرام هذا الكتاب الذي يميظ اللثام بالتحليل
العلمي المدعم بالمعلومات والأرقام الموثقة عن دور
الرأسمال الأجنبي في ما يسمى بالاقتصاد الاسرائيلي •

دمشق - ١ / ٩ / ١٩٨١

مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية

القسم الأول
نبذة الكيان الصهيوني
الاقتصادية

الفصل الأول
الرأس مال العالمى
وتكوين الاقتصاد الاسرائيلى

الفصل الأول

الرأسمال العالمي وتكوين الاقتصاد الإسرائيلي

في إطار نمط الانتاج الرأسمالي يشكل ادخار الافراد والشركات والقطاع العام المصادر الثلاث لتمويل التوظيفات الجديدة . ذلك ان الادخار ليس سوى الاحتفاظ بجزء من الموارد المتاحة نظريا للاستهلاك الحاضر ومن ثم تحويلها كلياً أو جزئياً عبر مختلف الاقنية الى استثمارات توسع القاعدة الانتاجية للاقتصاد باقامة المنشآت الصناعية والزراعية والتجهيزات ومختلف المؤسسات الجديدة أو تحسين وتوسيع القديم منها .

ومن ناحية أخرى يكون مجمل الادخار قسماً من الفائض الاقتصادي — أي القيمة الفائضة التي تنتجها القوى العاملة بعد حسم ما هو ضروري لاعادة تكوين عوامل الانتاج الراهنة — وتتحكم الطبقات السائدة بهذا الفائض وتوزعه ما بين استهلاكها الطفيلي واكتناز خاص بها واستثمار ما تبقى في تكوين رأسمال جديد يوسع القاعدة الانتاجية الراهنة .

ويؤثر حجم هذا التكوين للرأسمال ونسبته من الموارد المتاحة تأثيراً مباشراً على سرعة نمو الناتج القومي للبلد المعني . ومن ناحية أخرى يعطي الكشف عن مصادر تمويل هذا التكوين الرأسمالي فكرة عن الاقنية الداخلية والخارجية التي

تحكم آلية التراكم الرأسمالي في البلد ومدى ارتباط هذه الآلية بالسوق العالمية والاحتكارات الدولية والدور الذي تلعبه كل من البورجوازية الكبيرة المحلية والدولة والمؤسسات التابعة مباشرة للرأسمال الاجنبي في عملية تكوين وتوجيه الموارد المخصصة للاستثمار وبالتالي في عملية قيادة وتوجيه مجمل التطور الاقتصادي بوتأثره وأولوياته واتجاهاته .

وفيما يتعلق بإسرائيل نستطيع أن نكشف مصادر التراكم الرأسمالي عبر مقارنة المبالغ المخصصة سنوياً للاستثمار

الجدول بملايين الدولارات (١)

الفترة	مجل المهبات (١) والقروض والتوظيفات الاجنبية	الاستثمارات الاجمالية (٢)	النسبة (١) الى (٢)
١٩٥٠ - ١٩٥٤	١٣٧٠	١٩٧٠	٦٩٥٪
١٩٥٥ - ١٩٥٩	١٩٩٠	٢٤٨٥	٨٠١٪
١٩٦٠ - ١٩٦٤	٣٤٨٥	٣٠٣٥	١٠٤٤٪
١٩٦٥ - ١٩٦٧	٢٤١٥	٢٥٠٢	٩٦٥٪
١٩٦٨	٦٢٢	٩٠٤	٦٨٨٪
١٩٦٩	٦٥٥	١١١٤	٥٨٧٪
١٩٧٠	١٢٩٢	١٥٣٥	٨٣٩٪
١٩٧١	١٤٦٣	١٧٦٧	٨٢٧٪
١٩٧٢	١٧٧٤	٢٣٢٢	٧٦٣٪
١٩٧٣	٣١٦١	٣١٧٢	٩٩٦٪
١٩٧٤	٢٢٧٤	٢٩٩٠	٧٦٪
١٩٥٠ - ١٩٧٤	٢٠٥٠١	٢٣٧٩٦	٨٦١٪

ورؤوس الاموال المتدفقة من الخارج ، بشكل قروض أو هبات
أو توظيفات •

نستنتج من الجدول السابق أن رؤوس الاموال الخارجية
قد أمنت في فترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ نسبة ٩٢ر٧٪ من مجمل ما تم
استثماره سنويا في جميع قطاعات وفروع الاقتصاد الاسرائيلي،
وفي فترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ نسبة ٨١ر٤٪ من مجمل الاستثمارات
وبشكل عام خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٧٤ أمنت رؤوس الاموال
الخارجية ٨٦ر١٪ من مجمل الاستثمارات •

وتعطينا هذه النسبة المرتفعة جدا فكرة عن مدى ارتباط
النمو السريع الذي حققه الناتج القومي الاسرائيلي منذ انشاء
دولة الكيان الصهيوني بالرساميل التي أمنتها المؤسسات
الصهيونية وحكومتا المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية
والاحتكارات الدولية الكبرى التي وظفت أموالها في الشركات
الاسرائيلية أو أقرضت البنوك الاسرائيلية أو اشترت السندات
الصادرة عن حكومة اسرائيل •

وهو الدليل على أن الرساميل الاجنبية هي التي تشكل
أساس الاقتصاد الاسرائيلي ، وبدونها لا يمكن أن يكون
هناك ما يدعى بالاقتصاد الاسرائيلي •

فلم يستطع الادخار الداخلي للأفراد والمؤسسات في
الكيان الصهيوني ورغم مرور ما يزيد عن خمس وعشرين
عاما على اقامته أن يؤمن سوى ١٣ر٩٪ من مجمل الاستثمارات،

ومن هنا نستطيع القول أنه لولا رؤوس الاموال الخارجية المتدفقة لاضطر هذا الكيان الصهيوني الى أحد الحلين :

- اما النمو البطيء جدا في الناتج القومي .
- واما زيادة قسرية لنسبة الادخار الداخلي عبر الحد من الاستهلاك أي ابقاء مستوى المعيشة متدن نسبيا من أجل تخصيص المزيد من الموارد الداخلية المتاحة للاستثمار ، (وفي هذه الحالة لن يكون مستوى المعيشة الذي يتناسب مع وتيرة نمو مرتفعة أعلى بكثير مما هو عليه في أكثر الاقطار العربية) .

وفي مثل هذه الحالة لن تكون هنالك هجرة ولا استقرار اقتصادي ولا مستوى مرتفع للمعيشة ، الامر الذي لا يتناسب مع ما تتطلبه الوظيفة المناطة بالكيان الصهيوني في المنطقة اذ يصبح عامل طرد وليس عامل جذب للقوى البشرية التي هي أساس الآلة العسكرية في هذا الكيان .

فكان لابد من استمرار التدفق المماثل لرؤوس الاموال الخارجية للمحافظة على هذا الكيان ليستطيع القيام بمهمته .

ان هذا التدفق الهائل لرؤوس الاموال الخارجية هو وحده الذي سمح في آن واحد بتخصيص مبالغ ضخمة للاستثمارات الجديدة وتأمين مستوى معيشة واستهلاك فردي يرتفع باستمرار (أكثر من ٥٪ سنويا منذ عام ١٩٥٠) .

واذا أردنا التدقيق في هذه العلاقة بين الادخار الداخلي ورؤوس الاموال الخارجية من جهة والاستثمارات السنوية

من جهة أخرى ، نلاحظ أن الادخار الداخلي الخاص والعام لا يستطيع تغطية حتى هذا الجزء من الاستثمارات السنوية المخصصة لاستهلاك الرأسمال الثابت الراهن (أي لتجديده عند هلاكه) فما بالك عن أي تكون لرأسمال ثابت جديد ؟
والجدول التالي يبين الادخار الاجمالي الداخلي مقارنة بالمبالغ المخصصة لتجديد الرأسمال الثابت الراهن والمبالغ المخصصة للتوظيفات الجديدة :

الجدول بملايين الليرات الاسرائيلية (٢)

السنة	الادخار الداخلي	استهلاك رأس المال	الاستثمارات الجديدة
١٩٦٢	٧٣٣	٦٢٦	١ر٤٩٤
١٩٦٣	١ر١١٦	٧٥٢	١ر٥٦٧
١٩٦٤	١ر٣٣٤	٨٧٩	٢ر٠٤٥
١٩٦٥	١ر٤١١	٩٩٠	٢ر٠٨٧
١٩٦٦	٩٦٤	١ر١٠٥	١ر٥٠٠
١٩٦٧	٢٦٠	١ر١٩٠	٨٤٩
١٩٦٨	٦٤١	١ر٣١٩	١ر٨٤٥
١٩٦٩	٣١٤	١ر٤٨٣	٢ر٤٢٦
١٩٧٠	٢٤ -	١ر٨٢٤	٣ر٥٤٩
١٩٧١	١ر٨٢٩	٢ر٢٧٤	٥ر١٤٠
١٩٧٢	٣ر٥٤٥	٢ر٩١٠	٦ر٨٤٤
١٩٧٣	٨٢٨	٣ر٨٧٥	٩ر٤٣٦
١٩٧٤	١ر٩٦٩	٦ر٠٦٩	١١ر٨٧٢

ونستنتج من هذا الجدول ان الادخار الداخلي الذي استطاع أن يغطي استهلاك الرأسمال في السنوات ٦٢ - ٦٥ ويؤمن جزءا قليلا من الاستثمارات الجديدة ، لم يستطع في

السنوات اللاحقة أن يغطي سوى القليل من متطلبات استهلاك
 الرأسمال ناسيك عن الاستثمارات الجديدة حتى وصل الامر
 في السنوات الاخيرة الى حد اختفاء الادخار الداخلي الايجابي
 تماما ، مما يؤكد فكرة ان هذا الاقتصاد قائم على رؤوس
 الاموال الاجنبية العائدة للاحتكارات الرأسمالية وقد تطورت
 نسبة الادخار الداخلي الى المبالغ المخصصة لاستهلاك
 الرأسمال على النحو التالي :

السنة	النسبة
١٩٦٢	٪ ١١٧
١٩٦٣	٪ ١٤٨ر٤
١٩٦٤	٪ ١٥١ر٧
١٩٦٥	٪ ١٤٢ر٤
١٩٦٦	٪ ٨٧ر٢
١٩٦٧	٪ ٢١ر٨
١٩٦٨	٪ ٤٨ر٦
١٩٦٩	٪ ٢١ر١
١٩٧٠	٪ .
١٩٧١	٪ ٨٠ر٤
١٩٧٢	٪ ١٢١ر٨
١٩٧٣	٪ ٢١ر٣
١٩٧٤	٪ ٢٧ر٩

وبذلك نرى ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد كليا على
 الرساميل الاجنبية ليس فقط من أجل تكوين رأسمال ثابت
 جديد بل أيضا من أجل تجديد الرأسمال الثابت الراهن عند
 هلاكه .

وذلك يرينا ان الكيان الصهيوني لا يعتمد فقط على الرساميل الاجنبية بل هو صنعة هذه الرساميل .
والدليل الآخر على ضعف التراكم الداخلي للرأسمال في اسرائيل هو نسبة الادخار الداخلي الى الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي وهذه النسبة تعكس قيمة ما يستثنيه سنويا القطاع العام والخاص من الموارد المتاحة نظريا للاستهلاك ويخصصه لاغراض التوظيف ويحتفظان به لتوظيف أو استهلاك مستقبلي ، وقد تطورت نسبة الادخار الداخلي الى الناتج القومي على الشكل التالي :

السنوات	نسبة الادخار من الناتج القومي الاجمالي	نسبة الادخار من انتاج القومي الصافي
١٩٥٠	٥٥ ٪	١٣ ٪
١٩٥٣	٥٦ ٪	٢٧ ٪
١٩٥٦	٣ ٪	٥٥ ٪
١٩٥٩	١٢٩ ٪	٥٦ ٪
١٩٦٢	١٠٩ ٪	١٦ ٪
١٩٦٥	١٣٢ ٪	٤٣ ٪
١٩٦٦	٨٤ ٪	١٤ ٪
١٩٦٧	٢٢ ٪	٨٦ ٪
١٩٦٨	٤٦ ٪	٥٣ ٪
١٩٦٩	٢٠ ٪	٨١ ٪
١٩٧٠	٠١ ٪	١٠٩ ٪
١٩٧١	٧٨ ٪	٢١ ٪
١٩٧٢	١١٩ ٪	٢٤ ٪
١٩٧٣	٢٢ ٪	١٣٨ ٪
١٩٧٤	٣٧ ٪	١٧١ ٪

ولن يبلغ مستوى الادخار في اسرائيل نسبة اعتيادية ، الا اذا حسبناه بالضبط بعد اضافة التعديلات من الخارج الى الموارد الداخلية .

السنوات	نسبة الادخار من الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات من الخارج	نسبة الادخار من الناتج المحلي الصافي والتحويلات من الخارج (٤)
١٩٦٦	١٤ر٢ %	٥ر٨ %
١٩٦٧	١٢ر٩ %	٤ر٥ %
١٩٦٨	١٣ر٢ %	٥ر١ %
١٩٦٩	١٠ر٣ %	١ر٩ %
١٩٧٠	٩ر٤ %	٠ر١ %
١٩٧١	١٧ر٤ %	٩ر٤ %
١٩٧٢	٢٢ر٣ %	١٥ر٠ %
١٩٧٣	١٧ر٥ %	١٠ر١ %
١٩٧٤	٨ر٣ %	٢ر٠ %

ونلاحظ من هذا الجدول انه حتى بعد اضافة الموارد المتاحة المحولة من الخارج (هبات ، تعويضات المانية ، مساعدات الحكومة الامريكية ، اموال المهاجرين ، مساعدات الجاليات اليهودية...) ، ان نسب الادخار من الناتج المحلي الاجمالي او الناتج المحلي الصافي منخفضة وهي بتدن مستمر لدرجة ان الادخار الذي يشكل نظريا مصدر الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد

قد وصل الى مستوى الصفر في سنوات ٦٩ - ٧٠ وأصبح سلبيا في سنة ١٩٧٤ . ومن هنا نستنتج ان التمويلات من الخارج رغم ضخامتها لم تستطع في السنوات الاخيرة تأمين نسبة من الادخار تكفل تمويل الاستثمارات الجديدة . وهذا ما يؤكد ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يعتمد على الادخار الداخلي في تمويل استثماراته الجديدة بل على رؤوس الاموال الاجنبية، مما يدل على عدم توفر الشروط التي تجعل من الممكن أن يكون المشروع الصهيوني مشروعا اقتصاديا ، وانما على كونه صنعة للاحتكارات الدولية ليكون الحارس الامين على مصالحها في المنطقة وذراعها القوي الرادع لحركات التحرر الوطني .

نلاحظ من الجدول ما قبل السابق ان نسبة الادخار من الناتج القومي الاجمالي مرت في أربع مراحل :

— مرحلة الخمسينات حيث تراوحت النسبة بين ٣٪ و ٦٪

— ومرحلة النصف الاول من الستينات حيث تراوحت بين

١٠٪ و ١٣٪

— ومرحلة النصف الثاني من الستينات حيث تدنت الى

٠٪ وبلغ معدلها ٣٪ الى ٤٪ .

— ومرحلة السبعينات حيث أصبحت النسبة سلبية .

أما نسبة الادخار من الناتج القومي الصافي فهي سلبية في أغلب السنوات ما عدا فترة ٦٠ — ٦٥ و ٧٢ حيث تراوحت ما بين ٢٪ و ٥٪ .

ان النسب المينة تبدو متدنية جدا حتى الايجابية منها اذا ما قارناها بنسب الادخار في البلدان الصناعية المتطورة وحتى في البلدان النامية التي باشرت في الخروج من التخلف .

وما تدل عليه بوضوح نسبة الادخار المتدنية في اسرائيل هو أن رؤوس الاموال الخارجية تسمح للاقتصاد الاسرائيلي بتخصيص ما يقارب ٩٠٪ الى ٩٥٪ من موارده الداخلية للاستهلاك وللحفاظ على مستوى معيشة لم يكن تطور قوى الانتاج في اسرائيل ليسمح به في ظروف دولة رأسمالية عادية : ان الضرورة التي اقتضت قيام الكيان الصهيوني والناجمة عن طبيعة دور ومهمة اسرائيل جعلت منذ البداية الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية مسألة استراتيجية حتمية لتحقيق الاهداف الاساسية له . ذلك ان الاعتماد في الاساس على المدخرات المحلية كان سيخلق بالضرورة تناقضا أساسيا بين تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي خلق هذا الكيان ليحققها والتي تقضي بأن يكون الكيان اليد القوية للاحتكارات الرأسمالية الامبريالية والآلة العسكرية الجاهزة دائما لضرب

أي حركة تحرر وطني قد تؤدي الى خروج المنطقة من تحت سيطرة الاحتكارات العالمية .

وقد سمح التدفق الهائل للرساميل الاجنبية بتحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد :

١ - مستوى مرتفع من الاستثمارات الاجمالية ، بلغ في المتوسط خلال الفترة (٥٠ - ٧٤) ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي سنويا - وقد ساعد هذا المستوى المرتفع للاستثمار السنوي على أن يحقق الاقتصاد الاسرائيلي زيادة سنوية في رصيده من رأس المال المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط ١٣،١٪ سنويا خلال الفترة نفسها . ولعل هذا ما يفسر تضاعف الطاقة الانتاجية الاسرائيلية خلال هذه الفترة عدة مرات (٥) .

٢ - توجيه جزء كبير من الموارد المتاحة الى الاتفاق الحربي (المقصود بالاتفاق الحربي ما هو مخصص من الميزانية لبند الدفاع) وقد وصل مستوى الاتفاق الحربي خلال الفترة المعنية في المتوسط الى نسبة ١٠ الى ١٢٪ من الناتج القومي سنويا (ونسبة تجاوزت ٢٠٪ في السنوات الاخيرة) وهو مستوى يفوق مستوى الدول التي يبلغ فيها متوسط الدخل الفردي أضعاف الدخل الفردي في اسرائيل . وعلى سبيل المثال نذكر ان مستوى الاتفاق الحربي في أمريكا خلال حرب فيتنام بلغ ٩٪ من الناتج القومي .

مليار ليرة اسرائيلية (٦)

السنة	الانفاق الحربي (١)	الدخل القومي (٢)	نسبة (١) الى (٢)
١٩٦٧	١٩	١٢٠	٨ر١٥٪
قبل الحرب	٦٢		
١٩٧٣		٣٧٥	٥٦ر٥٪
بعد الحرب	١٥٠		
١٩٧٤	١٦٠	٥٤٢	٢٩ر٥٪
١٩٧٥	٢٢٠	٧٤٩	٢٨ر٠٪

٣ - مستوى معيشة مرتفع يتضح في الارتفاع المستمر في متوسط الاستهلاك الفردي .

وبالفعل فقد تزايد الاستهلاك العائلي خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٧٥) بمعدل زيادة سنوي قدره ٩٪ وترتب على ذلك تزايد متوسط الاستهلاك الفردي بمعدل سنوي قدره ٥٪ خلال الفترة نفسها . ونتيجة لذلك النمو ارتفع الدخل السنوي للفرد من ٥٧٠ ليرة اسرائيلية عام ١٩٥٢ الى ٥٠٨١ ليرة عام ١٩٧٠ والى ١٦٩٦٠ ليرة عام ١٩٧٥ (الدخل بالاسعار الجارية) (٧) .

وخلال الفترة ١٩٥٠ الى ١٩٧٣ بلغ الاستهلاك (بنوعيه العام والخاص) ما يزيد على ٩٠٪ من الناتج القومي الاجمالي وفي سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ كان الاستهلاك يزيد عن الناتج القومي الاجمالي مما يدل على عدم وجود نمو في الاقتصاد الاسرائيلي في هذه السنوات . بينما بلغ الاستثمار في المتوسط

ما يزيد على ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وقد تم تغطية هذه الفجوة عن طريق فائض الاستيراد الذي استطاع تحقيقه ذلك التدفق الضخم لرؤوس الاموال الاجنبية .

لقد بلغ مستوى الاستيرادات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ حوالي ٤٠٪ في المتوسط ، بينما كان معدل نموها السنوي حوالي ٩٪ وهو ما يقرب من معدل نمو الناتج القومي خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٧٢ وتزيد عليها في السنوات الثلاث الاخيرة .

ولقد تطورت نسبة الاستيرادات للناتج القومي على الشكل التالي (٨) :

$$١٩٥١ = ٥٩ر٩٪$$

$$١٩٥٥ = ٣٩ر٢٪$$

$$١٩٦٠ = ٣٦ر٠٪$$

$$١٩٦٥ = ٣٧ر١٪$$

$$١٩٧٠ = ٥٠ر٥٪$$

$$١٩٧٥ = ٣٣ر٤٪$$

وترجع تلك النسبة العالية للاستيرادات الى الناتج القومي ليس فقط الى زيادة مستوى الاتفاق القومي المحلي عن الناتج

القومي المحلي كما رأينا سابقا بل أيضا الى ارتفاع الاستيرادات
للاشكال المختلفة للاتفاق . اذ يبلغ محتوى الاستيراد
Import - Content للاستهلاك الفردي (٢٢٪)
وللاستهلاك العام (٣٠٪) ، بينما يصل المحتوى للاستثمارات
(٤٥٪) وللإتفاق الحربي (٦٠٪)^(٩) .

نتيجة ذلك المستوى المرتفع من الواردات ورغم ان
الصادرات الاسرائيلية حققت معدل نمو سنوي قدره ١٧٫٤٪
خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ و ١٢٪ خلال فترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢
و ١٪ فقط في ١٩٧٣ - ١٩٧٥ فان فائض الواردات ظل مستمرا
وخلال الفترة نفسها في المتوسط حوالي ٢٠٪ من الناتج القومي
المحلي . وقد تقلبت هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا اذ بلغت في
السنوات الاولى لاعلان قيام دولة الكيان الصهيوني حوالي
٦٠٪ من الناتج القومي . الا انها بدأت في الانخفاض منذ
١٩٥٤ ولم يتجاوز انخفاضها نسبة ١٢٪ من الناتج القومي
والتي كانت في سنة ١٩٦٦ ولكنها عادت للارتفاع بعد ذلك
نتيجة لزيادة الواردات الحربية ووصلت نسبة الواردات الحربية
الى جملة الواردات ٣١٪ سنة ١٩٧٠ ، ونسبتها الى فائض
الواردات ٦٣٪ في العام نفسه^(١٠) ، بينما بلغت نسبتها في عام
١٩٧٣ - ١٩٧٤ الى فائض الواردات ١٠٠٪ .

ويمكننا أن نلقي ضوءا آخر على تطور فائض الاستيرادات
عن طريق تمحيص أحد مكوناته الرئيسية ألا وهو العجز في

الميزان التجاري • وثبت في الجدول التالي تطور العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ (الارقام بملايين الدولارات) (١١) •

الجدول بملايين الدولارات

السنة	صافي الاستيراد	صافي الصادرات	العجز التجاري
١٩٥٠	٣٠٠	٣٥	٢٦٥
١٩٥٥	٣٣٤	٨٩	٢٦٠
١٩٦٠	٤٩٥	٢١١	٢٨١
١٩٦٥	٨١٤	٤٠٦	٤٠٨
١٩٧٠	١٤٦٢	٧٧٨٧	٦٨٣٣
١٩٧٥	٤١٧١	١٩٤١	٢٢٣٠

ونلاحظ ان العجز التجاري في تصاعد مستمر • فبينما كان المعدل السنوي يتراوح ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون دولار سنويا في الخمسينات ، ارتفع الى حوالي ٤٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ وحوالي ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ووصل الى ٢٢٣٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ • واذا حسبنا العجز التجاري المتراكم ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فنصل الى مبلغ ٤١٢٧ مليون دولار •

لا بد أن نذكر أخيرا ان حجم تدفق رأس المال من الخارج كان بصورة مستمرة أعلى من حجم العجز في الميزان التجاري

وأعلى من حجم فائض الاستيرادات (العجز في حساب العمليات
الجارية) •

وقد ساعد هذا الواقع على تراكم احتياطي من النقد الاجنبي
يمثل صمام أمان هام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ويسمح
بمواجهة الطوارئ من أي نوع كانت •

وقد وصل احتياطي النقد الاجنبي في نهاية عام ١٩٦٧ الى
٩٦٨ مليون دولار (٧٧٧ مليون دولار صافي) • وفي عام
١٩٧٣ بلغ ١٨١٠ مليون دولار (١٦٩٧ مليون دولار صافي)
نتيجة للتدفق الضخم لرؤوس الاموال في هذين العامين
(تبرعات يهود العالم الاستثنائية الى جانب الهبات والقروض
الآخري) • ولكن يمكن الملاحظة ان هذا الاحتياطي يرتفع
وينخفض تبعا للتطورات السياسية فقد انخفض في أعوام
١٩٦٨ - ١٩٧٠ بسبب انتهاء حرب الاستنزاف ، والضعف الذي
أصاب حركة التحرر العربي وبلغ في عام ١٩٧٠ ، ٥١١ مليون
دولار (٣٥٠ مليون دولار صافي) ولكن هذا الاحتياطي سجل
ارتفاعا شديدا منذ عام ١٩٧١ وذلك لازدياد معدلات الهجرة
الى اسرائيل وما يرافق ذلك عادة من ازدياد التمويلات دون
مقابل •

وبلغ في عام ١٩٧٤ الاحتياطي مبلغ ١٠٧٠ مليون دولار أي
يفوق بـ ٤٠٪ ما كان عليه في عام ١٩٦٧ ورغم ذلك فانه لا يغطي

أكثر من استيراد شهرين من الاستيرادات الاجمالية أي ١٦٪
من الاستيرادات مقارنة بـ ٢٤٪ في الولايات المتحدة وبلجيكا
و ٢٣٪ في اليابان و ٢٢٪ في فرنسا (١٢) .

ومن الجدير بالذكر ان الدين الخارجي وتطوره على مدى
السنين والارتفاع الشديد في قيمة المبالغ حيث كان في عام
١٩٥٥ ، ٤٧٩ مليون دولار وبلغ في عام ١٩٧٥ ، ٩٨٧٧ مليون
دولار أي حوالي ٢٠ ضعفا لما كان عليه في عام ١٩٥٥ ومقارنته
بعدد السكان في الكيان الصهيوني يكون ذلك ، أعلى نسبة
ديون خارجية لدولة في العالم .

وفي اقتصاد دولة رأسمالية عادية فان هذا الوضع يدعو
الى القلق ولكن ليس لدولة مثل اسرائيل التي يقوم اقتصادها
أصلا على الاموال الاجنبية العائدة للاحتكارات الرأسمالية
الامبريالية .

في خلاصة البحث عن دور الرأسمال الاجنبي لا بأس من
محاولة اجمالية لتقييم مساهمة الرأسمال الامبريالي والصهيوني
في عملية تكوين الاقتصاد الاسرائيلي ألا وهو مقارنة اجمالي
الاستيراد الصافي السنوي للرسميل مع الدخل القومي الصافي
لنستخلص ما مثله استيراد الرسميل من الدخل القومي على
طول السنين الممتدة منذ انشاء دولة اسرائيل وحتى أيامنا .

وقد حاولنا في الجدول التالي أن نحسب تلك النسبة وقد
قسمنا المرحلة الى ثلاث فترات : فترة ١٩٤٨ - ١٩٦٥ وفترة

١٩٦٦ - ١٩٧١ وفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، وعام ١٩٦٦ يشكل بالفعل عاما انتقاليا ، عام انتهاء مرحلة النمو السريع والمضطرد وعام بداية أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ستقود الى حرب حزيران . وقد كانت احدى النتائج الاساسية للحرب هي اعادة انتعاش الاقتصاد الاسرائيلي بالذات بسبب اعادة ارتفاع وتأثر تدفق المهاجرين والرساميل وبسبب استثمار موارد وعمال الاراضي المحتلة .

الجدول بملايين الدولارات (١٣)

نسب استيراد الرساميل	١٩٤٨ - ١٩٦٥	١٩٦٦ - ١٩٧١
صافي استيراد الرساميل :	٦٠.٢٧	٥١٤٦
الدخل القومي الصافي :	١٦٦٠٠	١٦٣٦٢
نسبة استيراد الرساميل من الدخل القومي :	٣٦.٣ %	٣١.٤ %
نسبة استيراد الرساميل من دخل القطاعات المنتجة للسلع :	٩٢.٢ %	٧٩.٧ %
٤٠ % من الدخل القومي :		

نسب استيراد الرساميل	١٩٧٢ - ١٩٧٤	١٩٤٨ - ١٩٧٤
صافي استيراد الرساميل :	٧٦٢.٩	١٨٦٣٨٢
الدخل القومي الصافي :	٢٣٦٤٩٣	٥٦٦٤٥٥
نسبة استيراد الرساميل من الدخل القومي :	٣.٠٧ %	٣٢.٥ %
نسبة استيراد الرساميل من دخل القطاعات المنتجة للسلع (٤٠ % من الدخل القومي) :	٧٦.٧ %	٨١.٤ %

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة استيراد الرساميل من مجمل الدخل القومي خلال فترة ١٩٤٨ - ١٩٧٤ كانت بحدود ثلث هذا الدخل وهي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع أي قطر. من العالم يتلقى سيلا صافيا من الرساميل الخارجية . وبالطبع فإن الاثر الفعلي لاستيراد الرساميل لا يظهر بمجرد المقارنة الحسابية بينه وبين حجم الدخل القومي ، وقد أعطينا فيما سبق صورة كافية عن دور استيراد الرساميل في تمويل الاستثمارات وفائض الاستيراد والاحتياطي . لكن وبشكل اجمالي نستطيع القول أن هذا التدفق من الرساميل الامبريالية والصهيونية قد أمن ثلث دخل الاسرائيليين منذ انشاء دولتهم وحتى ايامنا . ولولا هذه الاموال الاجنبية لما كان هناك ما يدعى بالاقتصاد الاسرائيلي .

واذا قارنا استيراد الرساميل بدخل القطاعات المنتجة للسلع (الصناعة، الزراعة، البناء) التي تشكل القاعدة المادية الحقيقية والانعكاس الفعلي لتطور قوى الانتاج داخل الاقتصاد الاسرائيلي ، فإن النسبة تكون أكثر ارتفاعا بكثير ٨١٪ من مجمل دخل القطاعات المنتجة . لاشك أن تلك النسبة تعطي صورة أدق عن الدور الجوهرى الذي لعبته الرساميل الامبريالية والصهيونية في عملية تكوين وتطوير الاقتصاد والكيان الاسرائيلي .

مصادر البحث

- 1 — Israel Economic Development : Halevi and Malul-Klinov, Prayer - London. 1968, P 298 - 299.
Bank of Israel Annual Report 1970, P 69, 96.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 125, 188
- 2 — Bank of Israel Annual Report 1965, P 78.
Bank of Israel Annual Report 1970, P 25, 97.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 188.
- 3 — Bank of Israel Annual Report 1970, P 25.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 46.
I. E. D. 1968 - Opcite, P 180.
- 4 — Bank of Israel Annual Report 1970, P 25.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 188.
- 5 — I. E. D. Opcite, P 286.
A. L. GOATHON « Economic Productivity in Israel » Prayer - London 1971, P 42.
- 6 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 169.
نشرة فلسطين الكويتية نيسان ١٩٧٧ .
- 7 — I. E. D. Opcite, P 193.
E. Kanowsky « The Economic Impact of the six day War »
Prayer - London, 1970, P 46.
- 8 — Statistical Abstract of Israel 1971, P 21, 148.
Statistical Abstract of Israel 1976, P 154, 188.
- 9 — I. E. D. Opcite. P 146.

١٠ - مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية في الاهرام
« الوضع الاقتصادي في اسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ »
القاهرة ١٩٧٠ - ملحق احصائي .

11— Bank of Israel Research Department - Economic
Review No 38. November 1971, P 154.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 11.
Statistical Abstract of Israel 1976.

12— Bank of Israel Annual Report 1971, P 431.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 142, 143.
Israel Economist - February 1973, P 42.
Israel Economist - December 1972, P 287.

13— Statistical Abstract of Israel 1971, P 147, 201.
Statistical Abstract of Israel 1976.
Bank of Israel Annual Report 1971 and 1974.
I. E. D. Opote, P 298.
NIKITINA, P 282.

الفصل الثاني

أجسام رؤوس الأموال الأجنبية المنقضة
على إسرائيل وأشكالها ومصدرها

الفصل الثاني

أحجام رؤوس الأموال الأجنبية المدفئة على إسرائيل وأشكالها ومصدرها

يدخل في أشكال الرساميل المدفئة الى اسرائيل ثلاثة
أنواع من الرساميل :

- ١ - تحاويل دون مقابل أي المبالغ المحولة الى اسرائيل
كهبات أو تبرعات من أفراد أو مؤسسات دون شرط أو مقابل .
- ٢ - قروض طويلة ومتوسطة الاجل أي المبالغ التي تقرضها
مؤسسات أو حكومات الى حكومة اسرائيل أو الى شركات
اسرائيلية ويتم استرجاعها على دفعات أو بعد فترة محددة .
وتدفع اسرائيل على تلك المبالغ فوائد تتراوح بنسبها حسب
حجم القرض ومداه ومصدره . ويمكن أن نعتبر أن يسمع
سندات الخزينة الى الجهات الاجنبية هو عمليا نوع من
الاستقراض على المدى المتوسط يتميز بأن الدائن يمكن أن
يسترجع ما اقضه بسهولة وسرعة أكبر مما هي في حال
القرض العادي .

٣ - استثمارات مباشرة أي المبالغ التي توظفها الاحتكارات الأجنبية مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي عبر انشاء فروع لها أو المشاركة في رأسمال مؤسسات اسرائيلية قائمة . وانه لمن المفيد أن نلقي نظرة سريعة على تطور الحجم الاجمالي للرساميل الأجنبية المتدفقة الى اسرائيل منذ ١٩٤٩ حتى أيامنا وعلى تطور الاشكال المختلفة لهذه الرساميل والثقل النسبي لكل منها ، وما يعطيه من دلالة على تبعية الاقتصاد الاسرائيلي لمختلف المصادر التي تقف وراء هذا التدفق وتغذيته ، وسنعطي أخيرا فكرة عن توزيع الرساميل المتدفقة حسب المصادر (أقطار أو مناطق) ، بغض النظر عن الجهة المحولة - صهيونية أو غير صهيونية - خاصة أو عامة .

بلغ الحجم الاجمالي للرساميل المتدفقة على اسرائيل ما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٧٦ ما يساوي الـ ٢٦٧٦٩ مليون دولار^(١) :

السنة	المبلغ الاجمالي	المعدل السنوي
١٩٥٠ - ١٩٥٩	٣٢٣٣ مليون دولار	٣٢٣ مليون دولار
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٥٤٤٥ مليون دولار	٥٤٤ مليون دولار
١٩٧٠ - ١٩٧٦	١٨٠٩١ مليون دولار	١٨٠٩ مليون دولار
١٩٧٦ - ١٩٥٠	٢٦٧٦٩ مليون دولار	

يلاحظ من الجدول أعلاه ، آخذين بعين الاعتبار الملاحظتين
التاليتين :

١ - طول الفترة الزمنية وما رافقها خلالها من تذبذب في
سعر العملة لا يسمح بمقايضة دقيقة لنسب الزيادة •

٢ - كون الأرقام المذكورة فيه أرقاماً معلناً عنها لا تعكس
بالضرورة كل الحقيقة •

نلاحظ التزايد المستمر لنسبة تدفق الأموال على إسرائيل
بدل تقلصها مع نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتوسعه^(٢) • ولهذا
النسبة المتزايدة مدلول اقتصادي آخر فهي تشير في الوقت نفسه
إلى ازدياد العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي مع ازدياد عبء
تمويله من الخارج بازدياد حاجات إسرائيل التوسعية ، مما
يشكل برهاناً إضافياً على الارتباط العضوي للكيان الإسرائيلي
بالاحتكارات الاستعمارية فيما إذا أخذت بعين الاعتبار مصادر
هذا التمويل •

ومن الملاحظ أيضاً أنه لو اعتبرنا حجم الأموال المتدفق في
الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ فقط ، لرأينا أن هذا الحجم يبلغ
الـ ١٣١٨٠ مليون دولار بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٧٢)
ويفوق هذا التطور وحتى بالأسعار الثابتة ما تنبأ به آشر يدلين
أمين عام « هيئة المؤسسة الاقتصادية » التابعة للمستدروت
والذي توقع أن تبلغ الرساميل المتدفقة إلى إسرائيل في السبعينات
١٠٠٠٠ مليون دولار (كحد أدنى متشائم)^(٣) •

تطور الأشكال المختلفة للرساميل المتدفقة

التحويلات دون مقابل :

جاء التركيز منذ البداية على التحويل دون مقابل كشكل مفضل من أشكال استيراد الرساميل — فهي لا ترهق كاهل الاقتصاد المحلي بثقل الديون المتراكمة والفوائد المترتبة أو الأرباح المحققة من جراء التوظيف المباشر والمحولة الى الخارج • بل على العكس تسمح تلك التحويل بتمويل فائض مستمر من الواردات دون أعباء مالية تذكر وبتجهيز الاقتصاد الناشئ وتأمين الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدته دون الحد من الاستهلاك ومع السعي في نفس الوقت لرفع مستوى المعيشة • والمصادر الأساسية للتحويل دون مقابل للكيان الصهيوني منذ تأسيسه هي :

أولا — تحاويل المؤسسات الصهيونية وعلى رأسها « النداء اليهودي الموحد » •

وثانيا — « التعويضات الألمانية » المدفوعة للأفراد والمؤسسات والحكومة •

وثالثا — الرساميل التي يدخلها المهاجرون معهم أو الهبات التي ترسل اليهم من أقربائهم •

ورابعا - المساعدات الحكومية وبالاخص مساعدات
حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

تحاويل المؤسسات الصهيونية :

تملك المنظمة الصهيونية العالمية ذراعين أساسيين لجباية
الاموال من الجاليات اليهودية في العالم لصالح نشاطات المنظمة
ولصالح تمويل دولة اسرائيل = الذراع الاول ينشط في
الولايات المتحدة الامريكية ويدعى « النداء اليهودي الموحد » ،
والذراع الثاني يتلقى من الاول القسم الاوفر من الاموال
المجباة (٦٧٪ من ال ٥٥ مليون دولار الاولى كل سنة و ٨٧٪
من الاموال الفائضة عن ذلك المبلغ) ويدعى هذا الذراع « نداء
اسرائيل الموحد » - وينشط هذا الذراع في القارات الاخرى ،
خارج امريكا الشمالية - وقد تطور سير الرساميل المحولة
دون مقابل الى اسرائيل من خلال المنظمة الصهيونية العالمية على
الشكل التالي :

السنة	المبلغ الاجمالي (بملايين الدولارات)	المعدل السنوي (بملايين الدولارات)
١٩٥٩ - ١٩٥٠	٦٤٧ر٤	٦٥ (تقريبا)
١٩٦٩ - ١٩٦٠	١٢٣٠ر٧	١٢٣
١٩٧٦ - ١٩٧٠	٢٩٨٥ر٩	٢٩٨
١٩٧٦ - ١٩٥٠	٤٨٦٤ مليون دولار	

ومن الجدير بالملاحظة ان السنوات التي تميزت بسيل من الرساميل يفوق بصورة ملحوظة المعدل المذكور في الجدول كانت على التوالي : أعوام ١٩٥٤ (٨٧٢ مليون) و ١٩٥٦ (٨٧٦ مليون) و ١٩٦٧ (٣٢٢ مليون) و ١٩٧٠ (٢٨٧ مليون) و ١٩٧٣ (٧٣٧ مليون) ، وهي جميعا أعوام تميزت باصطدامات عسكرية واسعة مع الاقطار العربية (أحداث غزة — عدوان السويس — حرب حزيران — حرب الاستنزاف — حرب تشرين) •

ومن ناحية أخرى لابد لنا من الاشارة الى أن معظم الاموال التي حولتها المنظمة الصهيونية العالمية الى الوكالة اليهودية في اسرائيل كان مصدرها الجالية اليهودية الامريكية •

فمنذ عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٧٠ حول النداء اليهودي الموحد حوالي ٢٥٠٠ مليون دولار للوكالة اليهودية في فلسطين • أما في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ فقد بلغت التحويلات للوكالة اليهودية ما يزيد عن ١٦٠٠ مليون دولار •

وفي السنوات الاربع التي تلت حرب حزيران عام ١٩٦٧ أقام « النداء اليهودي الموحد » صندوق طوارئ من أجل المجهود الحربي الاسرائيلي كان مدخوله على الشكل التالي: (٥)

السنة	المبلغ
١٩٦٧	١٧٣ مليون دولار
١٩٦٨	٨٠ مليون دولار
١٩٦٩	٩٩ مليون دولار
١٩٧٠	١٢٤ مليون دولار
	٤٧٦ مليون دولار

ويمكننا القول انه على امتداد العقود الثلاثة الماضية أمّن الصهاينة الامريكيون ٦٥٪ من ميزانية الوكالة اليهودية في القدس • وكانت حصة الصهاينة البريطانيين تتراوح ما بين ٥٪ و ٧٪ سنوياً^(٦) وتوزع ما تبقى على الجاليات في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا •

ان الاموال التي تحولها المؤسسات الصهيونية الى اسرائيل تذهب بالاساس « للوكالة اليهودية » التي تتولى صرفها وتوزيعها على مختلف نشاطاتها داخل وخارج اسرائيل : وخلال فترة ١٩٤٨ - ١٩٧٠ كانت مصروفات « الوكالة اليهودية » على

الشكل التالي :

نقل واستيعاب المهاجرين	٥٧٣ر٩ مليون دولار
خدمات طبية	٧٧ر١ مليون دولار
تعليم العبرية	٧٤ر٦ مليون دولار
هجرة الاطفال والمراهقين	١٥٦ر٢ مليون دولار
اسكان المهاجرين	٤٣٢ر٥ مليون دولار
تمويل المستعمرات الزراعية	٩٤٥ر٨ مليون دولار
نشاطات ثقافية وتعليمية	٢٩٤ر٢ مليون دولار
نشاطات ثقافية ودعائية خارج اسرائيل	١٦٠ر٥ مليون دولار
مصاريف ادارية ونشاطات مختلفة	٣٠١ر٦ مليون دولار
المجموع العام	٣٠١٦ر٤ مليون دولار

ونلاحظ ان هناك فرقا بين مصروفات « الوكالة اليهودية » خلال فترة ٤٨ - ١٩٧٠ والبالغة أكثر من ثلاثة مليارات دولار وبين ما حوله « نداء اسرائيل الموحد » خلال الفترة نفسها والبالغ ٢ر٤٥ مليار دولار . وقد أمنت الفرق (٥٠٠ مليون دولار) عدة مصادر منها : ١٨٪ من التعويضات الالمانية المدفوعة للدولة وقروض من حكومة اسرائيل وبعض البنوك - مدخول الملكيات اليهودية التي ليست لها ورثة - وبيع بعض الملكيات .. الخ .

ونلاحظ بالطبع ان « الوكالة اليهودية » قد خصصت الجزء الاساسي من تحويلات المؤسسات الصهيونية لمتطلبات نقل واسكان وتعليم واستيعاب المهاجرين المتوافدين الى اسرائيل . وحتى المبلغ الضخم المخصص لتمويل المستعمرات الزراعية (٩٤٥ مليون دولار) يصب في نهاية المطاف في عملية استيعاب المهاجرين ، اذ ان التوسع الكبير في عدد المستعمرات ورفع انتاجها قد هدفا الى تشغيل جزء من اليد العاملة الوافدة من ناحية وتأمين المواد الغذائية الضرورية لتلك الاعداد الاضافية من السكان من ناحية أخرى . أما المبالغ التي تصرفها الوكالة اليهودية خارج اسرائيل فتخصص لتمويل الدعوة الى الهجرة

وتنظيمها وتقنيتهما بالاضافة الى تأمين تعليم العبرية للمرشحين لتلك الهجرة .

يرتدي تدخل « الوكالة اليهودية » في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الاسرائيلية شكلين : شكل غير مباشر يتمثل بهبات وقروض ومساعدات فنية وغيرها لمؤسسات وشركات عامة وخاصة قائمة بذاتها ، وشكل مباشر يتمثل بامتلاك أغلبية أسهم عدد من الشركات والمؤسسات والسيطرة الفعلية على ادارتها وسياستها العامة .

الدوافع التي أدت « بالوكالة اليهودية » الى التوظيف المباشر في عدد من الشركات كانت ، أولا : تنمية الاستيطان الزراعي . ثانيا : دعم الصناعات التي تؤمن الآلات والجهيزات للقطاع الزراعي . ثالثا : تمويل عملية اسكان واستيعاب الاعداد الكبيرة الوافدة من المهاجرين . من أصل التسعة والثلاثين شركة التي تملك « الوكالة اليهودية » ١٠٪ وما فوق من أسهمها ، تعمل ١٦ شركة في استصلاح الاراضي وفي الخدمات المرتبطة بالاستيطان الزراعي كمحطات التركتورات والمخازن والاهراءات ومؤسسات الاقراض الزراعي وغيرها ، ٥ تعمل في مجال البناء والاسكان ، ٣ في المجال الصناعي ، ٢ في مجال تسويق السلع

الزراعية ، ٢ في المجال الثقافي و ٢ في مجال النقل البحري والجوي (تسييم وآل العال) • وفي عام ١٩٦٨ كانت التوظيفات المباشرة « للوكالة اليهودية » تتوزع حسب القطاعات بالشكل التالي (٧) :

عدد الشركات	الفرع الاقتصادي	التوظيف الاجمالي (بالآف الليرات)
١٦	زراعة	١٠٢٩٢٠
٩	مال	٥٥٧٤٠
٥	بناء واسكان	١١٠٧٥
٣	صناعة	٢٤٦٦
٢	ثقافة	١٠٧٢٩
٢	نقل	٤٧٢٩
٢	تجارة	١٥٧
٣٩		١٨٧٨١٦ ليرة

وأفرزت الوكالة مكتبا اقتصاديا خاصا تابعا لها يعين ممثلها في مجالس ادارات الشركات المعنية ويساهم في تخطيط سياساتها الاتاجية والمالية والادارية •

وتثبت فيما يلي قائمة هذه الشركات :

اسم الشركة	سيطرة « الوكالة اليهودية »
« جويش كولنيال ترست »	٪ ١٠٠
« ديون ل عوليه » (قروض للمهاجرين)	٪ ١٠٠
« الشركة الاسرائيلية للتنمية الاقتصادية »	٪ ١٠٠
« عيدود » (قروض للمهاجرين)	٪ ١٠٠
« ياسا » (قروض رخيصة للمزارعين)	٪ ١٠٠
« بنيانیه هاؤوماه »	٪ ٩٦
« ساكو » (تملك ٧٤ فرعا صناعيا رأسمالها مئة مليون ليرة نصفه من مصادر خارجية ، بنت أكثر من ٤٠٠٠ وحدة سكنية)	٪ ٨٥
« عاليه تباك » (تعمل في مجال التبغ)	٪ ٦٦
« مزارع شنشيل »	٪ ٥٠
« يشور فيبيتواح »	٪ ٥٠
« يكلين هيخال » (تسويق الحمضيات)	٪ ٥٠
« مركز غوماخ »	٪ ٥٠
« تنمية تل ابيب »	٪ ٣٢
« سلطة تنمية الحولة »	٪ ٣٠
« شركة تنمية الاراضي الاسرائيلية »	٪ ٣٠
« اغركسكو » (تصدير المنتجات الزراعية)	٪ ٢٨
« ميكوروت » (شركة المياه الاسرائيلية)	٪ ٢٥
« عميدار »	٪ ٢٥
« مسكيت »	٪ ٢٥
« تاحال »	٪ ٢٥
« دفير بيليشينغ » (دار نشر)	٪ ١٧
« باريس اكزيشت » (شركة تنظيم معارض)	٪ ١٥
« شركة السعال »	٪ ١٤
« شركة تنمية القدس »	٪ ١١
« شركة تسميم »	٪ ١٠

التعويضات الألمانية

في ١٠ ايلول ١٩٥٢ وقعت كل من الحكومة الاسرائيلية والحكومة الالمانية الغربية في مدينة لوكسمبورغ اتفاقية تتعهد بموجبها الحكومة الالمانية بمنح تعويضات لدولة اسرائيل يبلغ مجموعها ٣٤٥٠ مليون مارك (أي ما يعادل ٨٢٠ مليون دولار) خلال ١٣ سنة (١٩٥٣ - ١٩٦٥) موزعة على الشكل التالي :

— ٢٤٠٠ مليون مارك : قيمة بضائع وخدمات تصدر الى اسرائيل ، على أن تتعهد اسرائيل بالمقابل بدفع ٤٥٠ مليون مارك الى « المؤتمر اليهودي لمطالبة المانيا بالتعويضات المادية »
Claims Conference الذي يمثل ٢٣ منظمة يهودية ومركزه نيويورك •

— ١٠٥٠ مليون مارك : قيمة بترول مستورد من بريطانيا لحساب اسرائيل^(٨) وبيان أثر هذه التعويضات على الاقتصاد الاسرائيلي ، تشير الى ما كان يقاسيه هذا الاقتصاد في الخمسينات من اختناقات في قطاعات صناعية مختلفة وقصور في توفير القطع النادر وضعف في التنسيق بين العرض والطلب •

وجاء هذا الامداد بالسلع الصناعية والتجهيزات في حينه وليساعد المخططين الاقتصاديين في اسرائيل على تنفيذ

استراتيجية استثمارية كانت مستحيلة بدون التعويضات الالمانية العينية التي أدت الى زيادات محسوسة في الطاقة الانتاجية لكثير من القطاعات الصناعية .

وبالاضافة الى التعويضات التي منحتها حكومة بون للحكومة الاسرائيلية رأسا باشرت الحكومة الالمانية في عام ١٩٥٤ استنادا الى البروتوكول رقم (١) من اتفاقية لوكسمبورغ ، بمنح تعويضات فردية لليهود الذين تضرروا ابان الحكم النازي ووصل الى الافراد في اسرائيل بموجب ذلك :

السنة	المبلغ
١٩٥٤ - ١٩٥٩ :	١٢٧٦ مليون مارك
١٩٦٠ - ١٩٦٩ :	٥٠٤٠ مليون مارك
١٩٧٠ - ١٩٧٦ :	٥٨٤٢ مليون مارك
١٩٥٤ - ١٩٧٦ :	١٢١٥٨ مليون مارك (٩)

وبلغ مجمل التعويضات الالمانية لاسرائيل حكومة وأفراد في الفترة بين ١٩٥٣ - ١٩٧٦ مايساوي ١٥ مليار مارك الماني (١٠) . وبخلاف التعويضات للدولة ، أدت التعويضات المدفوعة للأفراد (وقد استفاد منها بالفعل حوالي ثلث العائلات الاسرائيلية) الى ارتفاع ملحوظ في مستوى استهلاك العائلات ومن ثم الى توسع في حجم الطلب على السلع والخدمات مما أعطى دفعا كبيرا لنمو الصناعة الاسرائيلية وازديادا مستمرا في حجم الواردات - وهكذا تكون هذه التعويضات للأفراد قد

ساهمت بشكل رئيسي في رفع القدرة الشرائية للفرد الاسرائيلي ومن ثم توسيع في حجم السوق الداخلية وفي جعل الكثير من الصناعات المحلية قابلة للحياة والنمو .

من ناحية أخرى لعبت التعويضات التي دفعتها المانيا لدولة اسرائيل بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٥ دورا أساسيا في عملية « تقليب » الاقتصاد الاسرائيلي وبناء قاعدته التحتية وشبكة مواصلاته الداخلية والخارجية . وكانت تلك « التعويضات للدولة » حجر الاساس في عملية تمويل القاعدة المادية الضرورية لذلك النمو السريع للنتاج القومي والذي ينعته المنظرون الصهاينة « بالمعجزة الاقتصادية الاسرائيلية » .

لنتفحص اذا بشيء من التفصيل أشكال وآثار هذه التعويضات التي دفعت لدولة اسرائيل مباشرة .

بلغ الحجم الاجمالي لواردات اسرائيل من السلع الالمانية بموجب الاتفاقية ٣ر٤٥٠ مليون مارك — وقد اشترت المانيا الغربية من الشركات البريطانية ما قيمته ١ر٠٥٠ مليون مارك من النفط الخام لحساب اسرائيل . أما المبلغ الباقي والبالغ ٢ر٤٠٠ مليون مارك فقد تم صرفه على الشكل التالي (١١) :

بالوف الماركات النسبة %		فئة الصرفيات
١١ر٥ ٠ر٨ ١ر٢ ٢ر٨	٢٧٤٢٩٢	الفئة الاولى : صلب ومواد حديدية وغير حديدية :
	٢٠٨١٤	سلع صناعة الحديد والصلب
	٢٨٨٦٦	منتجات صناعة سبك المعادن
	٦٦٨١٥	منتجات حديدية ومن الصلب مسحوبة وملفوفة على البارد منتجات معدنية غير حديدية
١٦ر٣ ١٣ر٢ ١ر٠ ٥ر٤ ٢٤ر٤ ٩ر٣ ٠ر٩ ١ر١	٣٩٠٧٨٧	الفئة الثانية : آلات وتجهيزات
		الصناعة المعدنية :
	٣١٥٣٨٥	آلات
	٢٤٥٨٢	وسائل نقل
	١٢٩٩٤٩	انشاءات معدنية
	٥٨٥٥٧٢	بناء سفن
	٢٢٣١٢٥	تجهيزات كهربائية
	٢٠٣٢١	صناعة دقيقة / تجهيزات بصرية
٥٥ر٣	١٣٢٦٩٤٤	سلع حديدية ومن الصلب والصفائح
٠ر٧ ٦ر٧ ٣ر١ ١ر٥ ٠ر٥ ٠ر٦ ٠ر٦ ٠ر٣		الفئة الثالثة : مواد كيميائية
	١٨١٠٦	ومنتجات اخرى :
	١٥٩٦٢٩	مطاط ، اسبستوس
	٧٤٧٦٦	مواد كيميائية وصيدلانية
	٣٥٧٦٦	منسوجات
	١٢٥٨٣	اخشاب
	١٣٨٧٧	مصنوعات جلدية
	١٤٠٠٠	مواد ترابية واحجار
	٨١٩٨	منتجات خزفية وزجاجية
١٤ر٠	٣٣٦٩٢٥	صناعة زيوت ومناجم

بالوفد الماركات النسبة %		
٣٨	٩١٢١٦	الفئة الرابعة : منتجات زراعية :
١٠٦	٢٥٤١٢٧	الفئة الخامسة : خدمات (تأمين ، اسعار نقل ، الخ)
١٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	مجموع الفئات : ١ - ٥

ونلاحظ من جراء هذا الجدول أن معظم السلع المستوردة كانت من السلع الرأسمالية التي وظفت في عملية بناء وتوسيع القاعدة التحتية للاقتصاد الاسرائيلي (الطاقة - المواصلات - الري - استخراج المناجم) .

واذا أردنا استعراض تأثير « التعويضات الالمانية » على بناء القاعدة التحتية للاقتصاد الاسرائيلي ، يمكننا أن نذكر بسرعة الملاحظات التالية :

الملاحة البحرية

في أيار ١٩٤٨ كانت القوة البحرية الاسرائيلية شديدة الضعف وتضم ٤ سفن فقط تبلغ حمولتها ٦٠٠٠ طن . وفي عام ١٩٤٩ كانت البحرية الاسرائيلية تؤمن ٤٪ فقط من مجمل التجارة الاسرائيلية التي تتم عن طريق البحر - وفي عام ١٩٥٩ بلغت حصة قطاع الملاحة البحرية ١٪ فقط من الدخل القومي ، وعمل في هذا القطاع ١٪ من مجموع القوى العاملة . ورغم

ذلك حصل القطاع المذكور على حصة الاسد من « التعويضات الالمانية » . وتم التعاقد على شراء اسطول من السفن مؤلف من ٥٩ سفينة بحمولة اجمالية تبلغ ٤٥٠٠٠٠ طن مكونة من :

٤١ سفينة نقل .

٨ سفن صيد .

٢ سفينتا خفر سواحل .

٤ سفن نقل ركاب ، اثنتان منها مخصصتان لنقل الركاب في البحر الابيض والآخران لنقل المسافرين الى أمريكا . وبلغت قيمة تلك المشتريات من السفن ٥٨٥ مليون مارك ، أي ربع مجموع التعويضات الالمانية التي حصلت عليها الحكومة الاسرائيلية من المانيا الغربية . وتم بناء ٥٦٣٪ منها في أحواض السفن الالمانية نفسها بالرغم من أن أسعارها كانت أعلى من مثيلاتها في فرنسا واليابان بنسبة ١٥ - ٢٠٪ .

ومع أن الاعتبارات الاقتصادية لعبت دورها في اتخاذ قرار شراء هذا الاسطول من السفن ، كالامل بأن تحظى اسرائيل على حصة كبيرة من تجارة نقل الحمضيات وأن تستفيد من نمو الملاحة الدولية في فترة كان من المنتظر أن تتضاعف فيها التجارة العالمية خلال ٢٠ عاما ، الا أن الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية كان لها الاولوية في تخصيص هذه النسبة الكبيرة من التعويضات الالمانية لشراء هذا الاسطول التجاري الكبير .

ولم يؤخذ يومها بعين الاعتبار ميزان الخسارة والربح في العملية مع أنه بدأ يتضح شيئا فشيئا وبعكس التوقعات السابقة ، ان الكساد أخذ يصيب حركة النقل البحري العالمية . بل ان اسرائيل لم تأخذ يومها بعين الاعتبار أن بعض السفن التي أمرت بصنعها بدأت تخسر تجاريا وهي ما تزال في أحواض بناء السفن .

وما أن حل عام ١٩٧٠ الا وقد اضطرت اسرائيل في نهاية الامر الى بيع سفن نقل الركاب الكبيرة التي كانت تمتلكها .

وسمحت « التعويضات الالمانية » بتوسيع وتحديث الاسطول الاسرائيلي بنسبة كبيرة . وبلغت حمولة الاسطول التجاري الاسرائيلي في نهاية عام ١٩٦٤ الـ ٩٦٨٠٠٠ طن . وكان متوسط عمر السفن ٤ - ٥ سنوات مما جعل الاسطول التجاري الاسرائيلي من أحدث الاساطيل في العالم (١٢) .

وخلاصة القول أن ذلك الاسطول التجاري الكبير والحديث قد أتاح لاسرائيل تأمين حاجاتها من المستوردات وفتح أسواقا جديدة للتصدير خاصة في افريقيا وآسيا . وباستعمال اسرائيل لسفنها لأغراض التجارة الخارجية وفرت مبالغ من النقد النادر وحققت أرباحا اضافية لا يستهان بها . ولولا ذلك الاسطول الواسع الذي أمنته « التعويضات الالمانية » لم تستطع اسرائيل توسيع صناعتها بهذه السرعة بتأمين المواد الاولية الضرورية لها وتأمين تصريف منتجاتها في الخارج .

تجهيز ميناء حيفا

وتم صرف مبلغ ١٤ مليون مارك من التعويضات الالمانية لشراء حوض عائِم يبلغ وزنه ٧٥٠٠ طن وآلة تفريغ عائمة تبلغ طاقتها ٢٥ طنا و ١٤ آلة تفريغ تتحرك على سكك حديدية يمكن أن تنتقل بين جميع أحواض المرفأ - ومما لا شك فيه أن تلك التجهيزات قد زادت الى حد بعيد من قدرة مرفأ حيفا على شحن وتفريغ البضائع في فترة كانت التجارة الخارجية الاسرائيلية تنمو فيها باستمرار (١٣) .

المواصلات الداخلية

كان لابد من انشاء شبكة مواصلات مرنة وملائمة تربط بين مختلف المناطق والاسواق المحلية في اطار تكامل السوق الداخلية الاسرائيلية وتوحيدها عن طريق تقريب المسافات بين أجزائها المتباعدة . وشكلت السكك الحديدية الاسرائيلية احدى العناصر الاساسية في تلك الشبكة .

وكان ان استلمت « شركة السكك الحديدية الاسرائيلية » في اطار « التعويضات الالمانية » معدات المانية بقيمة ٥٠ مليون مارك اشتملت فيما اشتملت عليه على ٤٠٠ عربة شحن تتراوح حمولتها بين ٢٥ - ٥٠ طنا ، مما سمح للشركة المذكورة عام ١٩٦٢ بنقل حمولة تبلغ ضعف ونصف الحمولة المشحونة

بواسطة السكك الحديدية عام ١٩٥٢ • كما ساعد انشاء الشبكة الجديدة على ربط المناطق الجنوبية الخالية بالشمال الصناعي الأهل ، وبنقل البوتاس والفوسفات والحمضيات والحبوب شمالا ونقل الامدادات والمعدات اللازمة جنوبا باتجاه النقب الذي كان استعماره يوما قائما على قدم وساق^(١٤) •

الطاقة الكهربائية

كانت « شركة كهرباء فلسطين » P. E. C. تملك عام ١٩٤٨ مصنعين لتوليد الطاقة ، واحد في حيفا والآخر في تل أبيب وتبلغ انتاجيتهما الاجمالية ٩٩٠٠٠ كيلووات • وفي السنوات الاولى التي تلت تشكيل الدولة الاسرائيلية دفع الارتفاع الكبير في عدد السكان والعدد المتزايد للمنازل والتوسع المطرد في شبكة الري والحجم المتنامي للانتاج بالحاح الى رفع القدرة المحلية لانتاج الطاقة ، فقد كان استهلاك اسرائيل للطاقة يتضاعف مرة كل أربع سنوات بينما يتضاعف في البلدان الصناعية المتقدمة مرة كل عشر سنوات •

وقد سمحت « التعويضات الالمانية » لاسرائيل ببناء « ٥ » مصانع للطاقة مما أدى بالقدرة الانتاجية الى الارتفاع من ١٧٥٠٠٠ كيلووات عام ١٩٥٣ الى ٧٢٠٠٠٠ كيلووات عام ١٩٦٤ • وفي عام ١٩٦٥ كانت حصة مصانع اسدود للطاقة

٤٢٪ وحصة مصانع حيفا ٣٣٪ ومصانع تل ابيب ٢٥٪ . وكانت طاقة اسدود تستعمل خاصة للري وطاقة تل ابيب للاستهلاك المنزلي وطاقة حيفا خاصة للصناعة . بالاضافة الى توسيع القدرة الانتاجية سمحت « التعويضات الالمانية » بتوسيع شبكة الخطوط الكهربائية وتأمين وصول الكهرباء الى كل المناطق . وبعد انتهاء مفعول اتفاقية التعويضات كانت تنتج ٨٠٪ من الطاقة الكهربائية بواسطة معدات وتجهيزات عمرها اقل من عشر سنوات . وقد أدى هذا التحديث لمصانع الطاقة في اسرائيل الى توفير نسبة كبيرة من استهلاك النفط (الفيول اويل) للوحدة الكهربائية المنتجة فيما كان طن النفط ينتج عام ١٩٤٨ حوالي ٢٥٠٠ كيلووات/ساعة أصبح ينتج عام ١٩٦٥ أكثر من ٤٠٠٠ كيلووات/ساعة أي بزيادة ٦٠٪ في الانتاجية مما وفر كميات كبيرة من النفط لاستعمالات أخرى (١٩) .

الموارد المنجمية

صرف من التعويضات الالمانية ٤٢ مليون مارك من أجل استثمار الموارد المنجمية في صحراء النقب .

وخصص ١٥ مليون مارك لبناء مصنع الماني ينتج ٥٠٠٠ طن من النحاس الصافي سنويا . وقد بلغت صادرات النحاس

١٨ مليون دولار عام ١٩٦٤ • وكان هذا المصنع من أهم المؤسسات التي ساهمت في تأمين العملات الصعبة للاقتصاد الاسرائيلي •

وقد جهز معمل « اورون » لإنتاج الفوسفات بالمعدات وبمولدات الكهرباء الالمانية - وصرف مبلغ ١٢ مليون مارك لتوسيع معمل السوبرفوسفات في حيفا والذي يحول فوسفات « اورون » الى أسمدة فوسفاتية^(١٦) •

شبكة الري

كما سمحت التعويضات الالمانية باستيراد عشرات آلاف الاطنان من انايب الصلب لتجهيز مشروع الري الذي بدأته اسرائيل عام ١٩٥٢ •

وسمحت تلك المعدات ببناء خط طوله ١٥٠ كيلو مترا لضخ ونقل المياه من بحيرة طبريا الى نهر اليركون بأنايب بلغ قطرها ٢٥ متر • ومن ثم تم نقل المياه من نهر اليركون الى صحراء النقب عبر أنابيب ضخمة يبلغ قطرها ٢٥٢ متر • وقد تم بناء خط أنابيب طوله ١٣٠ كيلو مترا من تل أبيب الى شمالي النقب - وهكذا نرى ظل التعويضات الالمانية وراء ماسمي بعملية اخضرار الصحراء^(١٧) •

تحديث الصناعة

تم صرف ٢٧٠ مليون مارك من التعويضات لتنمية وتحديث الصناعة • ونالت أكثر من ١٣٠٠ مؤسسة تجهيزات المانية • وقد توزع هذا المبلغ على القطاعات المختلفة على الوجه التالي :

الصناعة المعدنية	٢٨٢٪
صناعة النسيج	٢٣١٪
الصناعات الغذائية	١٦٦٪
الصناعات الكيماوية	١٢٥٪

وكان أهم مشروعين تحققا في هذا المجال :

— انشاء « مدينة الحديد والصلب » قرب عكا وقد خصص لها مبلغ ٣٥ مليون مارك •

وقد طفت على هذا المشروع اعتبارات استراتيجية وأمنية •
— انشاء مصنعين لتكرير السكر في العفولة وكريات غات •

أما في مجال صناعة النسيج فتم تجهيز ١٦٦ مصنع نسيج مما سمح بتشغيل اليد العاملة المتوفرة بكثرة في الخمسينات ومما رفع الطاقة الانتاجية لصناعة النسيج الاسرائيلية الى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل التعويضات (١٨) •

الأنثرالاجمالي^(١٩)

مثلت « التعويضات الالمانية » منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٤ ، ٢٤٪ من مجمل التحويلات دون مقابل التي تلقتها اسرائيل و ٢٦٪ من مجمل رؤوس الاموال المحولة •

وكانت حصة البضائع المستوردة من خلال أموال التعويضات
من مجمل الواردات الاسرائيلية على الشكل التالي :

١٩٥٣	١١٢٪
١٩٥٤	٢١٢٪
١٩٥٥	١٩٨٪
١٩٥٦	١٤٦٪
١٩٦٠	١٠٩٪
١٩٦١	١٠٥٪
١٩٦٢	٤٦٪

ومن زاوية أخرى أمنت أموال التعويضات الالمانية ٢٠٪
من مجموع ميزانيات التنمية لحكومة اسرائيل في فترة ٥٣-٦٦
فكانت خلال تلك الفترة احدى الدعائم الرئيسية للاقتصاد
الاسرائيلي^(٢٠) . كما مولت التعويضات عام ١٩٥٣ الى عام
١٩٦٤ ، ٩٣٪ من عجز الميزان التجاري و ٩٧٪ من مجمل
الاستثمارات الاسرائيلية .

وقد قيم تقرير وضعه بنك « ليومي لاسرائيل »
التعويضات الالمانية ودورها في النمو الاقتصادي الاسرائيلي
على الشكل التالي^(٢١) : « كان من المستحيل أن ينتقل الاقتصاد
الاسرائيلي ، كما حصل بالفعل ، الى فترة النمو السريع لولا
سيل أموال التعويضات الالمانية والتمويلات الاخرى . فان
الجمهور لم يكن على استعداد للاستمرار بمرحلة التقشف

لفترة طويلة من أجل تخصيص الحد الأقصى من الموارد الداخلية لأغراض الاستثمار ... كما ساهمت التعويضات الألمانية في تسريع عملية نمو الإنتاج والاستهلاك والفعالية الاقتصادية بصورة لم تكن لتتحقق لولا تلك التعويضات . ويدين كل من نظام المواصلات والصناعة وشبكة الكهرباء والأسطول البحري بكثير من تطورهم للتعويضات ... ولولا التعويضات الألمانية لكنت قد تأخرت عملية التصنيع في إسرائيل لأكثر من عشر سنوات .

وإذا أردنا أخيراً أن نكون فكرة اجمالية عن نسبة الرساميل المتدفقة من ألمانيا إلى مجموع ما تلقت إسرائيل من رساميل خارجية نكتفي بذكر الأرقام التالية :

بلغ صافي سيل الرساميل المتدفقة إلى إسرائيل في فترة (١٩٥٠ - ١٩٦٧) ، ٧٤٠٠ مليون دولار وقد شكلت الهبات والمنح ٤٩٠٠ مليون دولار والقروض والاستثمارات ٢٥٠٠ مليون دولار .

كما تلقت إسرائيل من أصل الـ ٤٩٠٠ مليون دولار من الهبات ، ٧٧٥ مليون دولار كتعويضات ألمانية للدولة و ١٢٠٠ مليون دولار كتعويضات للأفراد أي ما مجموعه ٢٠٠٠ مليون دولار تمثل ٤٠٪ من مجمل ما تلقت إسرائيل من منح وهبات من مختلف المصادر منذ انشائها وحتى حرب حزيران .

المساعدات الحكومية الأمريكية

بلغ الحجم الاجمالي للمساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٦ ، ٧٤١١ مليون دولار • ومع ان حجم هذه المساعدات تساوى تقريبا خلال الخمسينات مع مقدار المساعدات الممنوحة لاسرائيل خلال الستينات الا انه طرأ بين ١٩٧٠ - ١٩٧٦ تغير ملحوظ كماً ونوعاً •

فقد بلغت نسبة المساعدات الامريكية لاسرائيل خلال السنوات الستة الاولى من السبعينات (أي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين ١٩٧٣) ٨٦٪ من مجموع ما تلقت لاسرائيل من مساعدات أمريكية منذ ربع قرن حتى الآن •

كما شكلت الهبات والمساعدات الفنية في السبعينات ٥٤٪ من مجموع المساعدات الامريكية بينما كانت نسبتها في الستينات تبلغ ٢٣٪ من مجموع المساعدات التي حصلت عليها اسرائيل من أمريكا •

واذا دل هذا التغير النوعي في المساعدات على شيء فانه يدل على اهتمام أمريكا بتخفيف الاعباء المالية الواقعة على اسرائيل من جراء سياستها العدوانية ومشاركة أمريكا الفعالة في هذه السياسة بتشجيعها المستمر لاسرائيل على انتهاج هذا السبيل بمنحها قسماً كبيراً من السلاح الأمريكي المستور.

مجانا • وسيجري بحث هذه النقطة فيما بعد بشيء أكثر من
التفصيل •

واتخذت المساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل أشكالا
متعددة من منح وقروض بالعملة الصعبة وقروض بالعملة المحلية
ومساعدات فنية •

وكانت الفائدة المفروضة على القروض متدنية نسبيا في
باديء الامر ، اذ تراوحت ما بين ٣ - ٥٪ • الا انها عادت
وارتفعت فيما بعد الى ال ٦٪ وبلغت عام ١٩٧٦ فائدة بعض
القروض الممنوحة من أمريكا ٧٪ مع بقاء مدة تسديدها على
حالتها وهي مدة طويلة نسبيا وتتراوح بين ١٥ - ٢٠ عاما (٣٣) •
وتوزعت المساعدات الامريكية الرسمية بين ١٩٥٠-١٩٧٦
على الشكل التالي (٣٤) :

(ملايين الدولارات)

السنة	منح ومساعدات فنية	قروض	مجموع المساعدات
١٩٥٠ - ١٩٥٩	٢٦٢ر٨	٢٨٣ر٣	٥٤٦ر١
١٩٦٠ - ١٩٦٩	١١٨ر٠	٣٨٩ر٤	٥٠٧ر٤
١٩٧٠ - ١٩٧٦	٣٤٥١ر٤	٢٩٠ر٠	٦٣٥٧ر٤
١٩٥٠ - ١٩٧٦	٣٨٣٢ر٢	٢٥٧٨ر٧	٧٤١٠ر٩

وتجدر الاشارة هنا الى انه لوحظ ان المصادر الاحصائية الاسرائيلية قد أغفلت في كثير من السنين ذكر المقدار الحقيقي للقروض التي حصلت عليها من الولايات المتحدة ، فقد اغفل في كثير من الاحيان ادراج القروض الممنوحة من أجل تمويل مستوردات السلاح تحت باب القروض الممنوحة من قبل الولايات المتحدة . لهذا فمن المعقول جدا ان يكون الرقم الفعلي لمجموع المساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل قد تجاوز الرقم المذكور أعلاه في الجدول وأصبح لا يقل عن الـ ٨ مليارات دولار .

تلك هي الصورة الاجمالية لتوزع المساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل ولكن لنتفحص بشيء من التفصيل الاقنية الاقتصادية والقطاعات التي انصبت عليها تلك المساعدات (٢٥) .

خصصت المنح والهبات التي تلقتها اسرائيل من أمريكا في الخمسينات والبالغة ٢٦٣ مليون دولار لاغراض اسكان واستيعاب المهاجرين ولتأمين الحاجات الملحة (وخاصة النقص الحاصل في المواد الغذائية) . كما خصص جزء لا يستهان به من المبلغ لاغراض الاعداد العسكري خاصة في الفترة التي سبقت مباشرة عدوان السويس .

أما القروض الامريكية التي حصلت عليها اسرائيل في الخمسينات والبالغة ٢٨٣ مليون دولار ، فجرى تخصيصها

لاستيراد الآليات والتجهيزات الأمريكية خاصة اللازم منها لقطاعات البناء والزراعة والمواصلات . وساهمت هذه القروض في فترة من أخرج الفترات التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي في عملية بناء المساكن على نطاق واسع للمهاجرين وتنمية المواصلات وفي التوسع في انتاج المواد الغذائية .

وعادت المساعدات الأمريكية في الستينات تأخذ أساسا شكل قروض (بلغ حجمها حوالي ٤٠٠ مليون دولار) ، وقد خصصت تلك القروض للأغراض التالية :

- توسيع شبكة الري وتوزيع المياه .
- بناء وتجهيز محطات لتوليد الكهرباء .
- تحديث الموانئ .
- بناء معمل لتوليد الطاقة النووية .

- أما برنامج الطعام من أجل السلام فقد امتد مفعوله على محمل الفترة (٤٩ - ٧٢) وبلغ الحجم الاجمالي لهذا الشكل من المساعدات ٣٣٥ مليون دولار .

ويتخذ هذا البرنامج شكلا خاصا اذ يتم بموجبه بيع كميات من المنتجات الزراعية الأمريكية في السوق الاسرائيلية ويبقى المبلغ المقابل لتلك المبيعات داخل اسرائيل ويستعمل بشكل مساعدات شتى - وخلال الفترة المعنية توزعت المبيعات على

الشكل التالي - : حوالي الثلث علف - والثلث الثاني قمح -
والثالث لحوم وأجبان وزيت نباتية - أما المبلغ المقابل لتلك
المبيعات والبالغ ٣٣٥ مليون دولار فقد استعمل على الوجه
التالي :

- ٤٥٪ قروض للحكومة الاسرائيلية من أجل تنمية
المشاريع الصناعية التي تساهم بها الرساميل الاجنبية وخاصة
الامريكية - وقد تم تمويل جزء من رأسمال « بنك التنمية
الصناعية » الحكومي بهذه الوسيلة .

- ٣٠٪ قروض لشركات أمريكية أو فروع لشركات
أمريكية تعمل في اسرائيل . وقد استفاد من تلك القروض خاصة
الشركات التالية :

- شركة كبيرة لاتاج أطر السيارات: اليانس تاير اند رابر
Alliance Tire And Rubber

- شركة كبيرة لاتاج الورق : أميركان - اسرائيل
باير ميلز American - Israel Paper Mills

- من أكبر شركات البناء : راسكو . Rassco

- ٢٥٪ لتمويل النشاط الاعلامي والسياسي الأمريكي
في اسرائيل .

- أما في الفترة ما بعد حرب حزيران فقد تركزت
المساعدات الأمريكية على توريد كميات ضخمة من السلاح
وخاصة الفاتوم والسكايهوك والدبابات الحديثة « م - ٦٠ »

والمدافع والصواريخ - ومن أجل تمويل استيراد تلك الاسلحة من قبل اسرائيل منحتها الحكومة الامريكية سلسلة من القروض على الشكل التالي (٣٦) :

السنة المالية ٧٠/٧١ :

- * قرض يبلغ ٣٥٠ مليون دولار لمدة ٢٠ سنة بفائدة ٣٪ سنويا .
- * قرض يبلغ ٣٥٠ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ سنويا .
- * قرض يبلغ ٥٦ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ سنويا .

السنة المالية ٧١/٧٢ :

- * قرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من الحكومة الامريكية .
- * قرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من بنوك امريكية لمدة ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ سنويا .

السنة المالية ٧٥/٧٦ :

- * قرض بمبلغ ١٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشتريات السلاح من الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت خلال هذا العام حدا عظيما .

السنة المالية ٧٧/٧٦ :

* قرض بحوالي ٤٥٠ مليون دولار (عدد تقديري) وبفائدة
٧٪ سنويا .

وهكذا تكون الحكومة الامريكية قد منحت اسرائيل في
السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٦ قروضا بما لا يقل عن ٣٤٤٠ مليون
دولار لاغراض التسليح .

وليبيان حجم المساعدات العسكرية الامريكية الكلي
لاسرائيل وكيفية تمويلها نورد فيما يلي الجدول التالي الذي
تم اعداده من خلال الارقام المبعثرة هنا وهناك في التقارير
السنوية لبنك اسرائيل مع التحفظات اللازمة بهذا الصدد ،
فالمساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل خلال الفترة المذكورة
قد فاقت ما ذكر في الجدول .

فهناك مثلا في عام ١٩٧٦ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار قيمة مادعي
بمستوردات السلاح غير المباشرة من أمريكا ، الخ ... الا
أن الارقام الواردة هنا تعطي فكرة واضحة عن الدعم الامريكي
للعديوان الصهيوني في منطقتنا العربية (٢٧) :

**المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل وكيفية تمويلها
(بملايين الدولارات)**

السنة	مستوردات السلح المباشرة من امريكا	تمويلها بواسطة القروض طويلة الامد	تمويلها بواسطة الهبات	مجموع المساعدات العسكرية الامريكية	نسبة هدايا السلح الى مجموع المساعدات
١٩٧٢	٤٩٠	٣٠٠	٥٠ (تقديري)	٢٥٠	٪١٤
١٩٧٣	١٢٥٣	٣٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	٪٧٠
١٩٧٤	١٢٢٤	٣٣٥	٧٠٥	١٠٤٠	٪٦٨
١٩٧٥	١٨٤٦	١٢٠٠	٣٠٠	١٥٠٠	٪٢٠
١٩٧٦	١٦٠٣	٤٥٠ (تقديري)	٨٥٠	١٣٠٠	٪٦٥
٧٦-٧٢	٦٤١٦	٢٥٨٥	٢٦٠٥	٥١٩٠	٪٥٠

ونلاحظ من الجدول أعلاه ان ٨١٪ من مستوردات اسرائيل للسلح من امريكا قد جرى تغطيته بواسطة المساعدات الامريكية المقدمة لها مباشرة على شكل قروض ومنح وان ٤١٪ من كمية الاسلحة المقدمة لها خلال الفترة المشار اليها ، كان على شكل هدايا دون مقابل بلغت ذروتها خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ وفي العام الذي تلاه حيث غطى مجموع الهدايا ٥٧٪ من مستوردات اسرائيل من السلح الامريكي .

كما جرى تغطية ٤٠٪ من مستوردات السلاح الأمريكي بواسطة قروض طويلة الاجل قدمتها حكومة الولايات المتحدة لاسرائيل خلال الفترة المشار اليها في الجدول .

أما الخزينة الاسرائيلية نفسها فانها تحملت ظاهريا تمويل ١٩٪ فقط من مستوردات السلاح الأمريكي . الا انه في الحقيقة وكما رأينا من قبل فان المنظمات الصهيونية العالمية كالنداء اليهودي الموحد كانت تسارع دوما في الازمات لتمويل المجهود الحربي الاسرائيلي بواسطة « صندوق طوارئ » ينشأ لهذا الغرض . وبمعنى آخر فان آلة الحرب الاسرائيلية يجري تمويلها ماديا من الخارج بواسطة الولايات المتحدة بالدرجة الاولى والصهيونية العالمية دون أن تتحمل اسرائيل فوق طاقتها بهذا الصدد .

وخلاصة القول فان المساعدات الحكومية الامريكية البالغة أكثر من ٨٠٠٠ مليون دولار خلال فترة (١٩٥٠ - ١٩٧٦) قد لعبت دورا هاما في عملية بناء القاعدة المادية الاقتصادية للكيان الصهيوني وساهمت مساهمة مباشرة في اسكان واستيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين وفي تأمين الحاجات الغذائية حيث لم يكن القطاع الزراعي بقادر على سد تلك الحاجات . وساهمت في بناء شبكة المواصلات وتحديث الموانئ ورفع القدرة على انتاج الطاقة الكهربائية ودعم المجهود الحربي الاسرائيلي .

اما من وجهة النظر الامريكية فقد شكلت تلك المساعدات نوعا من المنح التصديرية غير المباشرة التي تعطيها الحكومة الامريكية للاحتكارات وكبار الشركات التي صدرت البضائع والتجهيزات لاسرائيل مقابل تلك المنح والقروض — وبالفعل لقد كان منح القروض والهبات لاسرائيل مشروطا بشراء منتجات امريكية دون غيرها حتى ولو كانت أسعارها مرتفعة بالنسبة للسوق العالمية — وفي السنوات الاخيرة شكلت القروض لتوريد الاسلحة نوعا من المساعدات للصناعات الحربية الامريكية التي تعاني من أزمة حادة بمناسبة انتهاء حرب فيتنام •

ومن ناحية أخرى شكلت المساعدات الامريكية اطارا ووسيلة لدخول الرساميل الامريكية الى اسرائيل واستيلائها على عدد من الفروع والمؤسسات الهامة والمربحة كما سنرى فيما بعد •

وبالطبع هذا لا يلغي بل يعزز الدوافع السياسية الكامنة وراء المساعدات الامريكية الرسمية — وقد أثبت تاريخ اسرائيل في المنطقة العربية منذ قيامها وحتى اليوم انها جديرة بتلك المساعدات وان المنح والهبات والقروض الامريكية لم تذهب هدرا بل كانت توظيفا « سياسيا » واقتصاديا أعطى ثمارا طيبة لمعسكر الامبريالية العالمي (انظر الفصول الاخرى في الكتاب) وفي المستقبل المرئي تتوقع أن يزيد حجم المساعدات الامريكية

كما زاد في السنوات التي تلت حرب حزيران وحرب تشرين فالتعويضات الالمانية في طريقها الى التقلص ، وحاجات الدفاع واستيعاب المهاجرين تزداد واسرائيل تعيش في شبه عزلة سياسية . فلا بد أن يزداد الاعتماد والاتكال على التمويل الامريكي . لقد كتب الباحث الاسرائيلي موشي شمير عام ١٩٧٠ يقول^(٢٢٨) : « سوف يتعلق مصير الاقتصاد الاسرائيلي في السنوات الخمس المقبلة على تجاوب الرئيس الامريكي وقد قال لي أحد كبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد : اذا لم تلق خلال السنوات الخمس المقبلة أكثر من مليار دولار فسوف يتوجب علينا أن نغلق الدكان وآخر من سيترك سوف يطفئ الاضواء » . والآن بعد عدة سنوات من هذا التوقع يمكننا التأكيد ان المبلغ المذكور قد أمنت أمريكا وزيادة . أما الدكان فلا زال ينمو ويتوسع ولن تأتي أزمته عن طريق الضغوط الامريكية بل ستكون بالتأكيد عن طريق تصعيد جديد في حركة التحرر العربي .

بيع سندات الخزينة الاسرائيلية

أما مساعدات الولايات المتحدة غير الرسمية لاسرائيل فتتجلى قبل كل شيء في بيع سندات اسرائيل في البورصة الامريكية .

فمنذ عام ١٩٥١ وبسبب حاجات التمويل الماسة التي خلقها تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين، أخذت الحكومة الاسرائيلية تبحث عن سبل لاستقراض مبالغ معينة بفائدة معتدلة لدى الجاليات اليهودية والاطراف الصديقة في العالم - فقررت أن تصدر سندات خزينة تعرض خاصة في السوق الامريكية تستحق بعد ١٢ سنة وتحمل فائدة ٣.٥٪ سنويا . وبالطبع أقامت المنظمة الصهيونية الامريكية شبكة كاملة من اللجان المحلية والاقليمية التي تقوم بحملات بيع السندات . ويصف بنيامين جيل المسؤول عن العلاقات العامة في وزارة المالية الاسرائيلية النشاط الصهيوني لبيع السندات على الوجه التالي (٢٩) :

« ان تنظيم مبيع السندات يتداخل عمليا على أساس المشاركة الشخصية مع كل مظاهر الحياة الاجتماعية والعامة للجالية اليهودية في الولايات المتحدة ، يكاد لا يوجد منظمة أو جمعية وكيس يهودي لا تباع فيها سندات الخزينة الاسرائيلية . فهناك حفلة عرض أزواء تدعى « سندات اسرائيل » وتقام على مدار سنة في كل أنحاء الولايات المتحدة وهناك أيضا فرع نسائي لبيع السندات . كما ان مختلف الجمعيات المهنية اليهودية منظمة بشكل يلائم بيع سندات الخزينة الاسرائيلية . ولدى مختلف التجمعات اليهودية جدول عمل معين بالمناسبات الاجتماعية ويتركز خاصة لدى التجمعات الصغيرة حول حملة شراء السندات الاسرائيلية » .

وقد صدر القرض الاسرائيلي الاول « قرض الاستقلال » في أيار عام ١٩٥١ وبلغت قيمته ٥٠٠ مليون دولار بفائدة سنوية ٣.٥٪ ولمدة ١٢ سنة من بدء الاككتاب . وكان اجمالي المبالغ الآتية من بيع السندات : ١٤٥٥ مليون دولار .

وفي أيار عام ١٩٥٤ صدر قرض جديد هو « قرض التنمية الاول » قيمته ٣٥٠ مليون دولار بشروط أكثر ملاءمة للمكاتبين ٤.٠٪ وتم الاكتاب في هذا القرض بمبلغ ٢٣٤ر١٤ مليون دولار . وبوشر منذ عام ١٩٥٩ ببيع سندات « قرض التنمية الثاني » وقيمته ٣٠٠ مليون دولار . وبيع من سندات هذا القرض ما قيمته ٢٩٣ر٦ مليون دولار . وكانت حصيلة بيع سندات القروض الثلاثة هي ٦٧٢ر٢٤ مليون دولار ، حصلت اسرائيل على ٨٠٪ من هذه المبالغ من الولايات المتحدة وحدها . وبوشر منذ عام ١٩٦٣ ببيع سندات « قرض التنمية الثالث » وقيمته ٤٠٠ مليون دولار . وتم البيع من سندات هذا القرض بما قيمته ٣٩٢ر٦ مليون دولار . وفي عام ١٩٦٧ ، وقبل عدوان حزيران ، صدرت سندات « قرض التنمية الرابع » وبيع منها بما قيمته ٤٧٥ر٣ مليون دولار . أما « قرض التنمية الخامس » فقد صدر عام ١٩٧١ وقيمته ٧٥٠ مليون دولار . وبيع منه حتى آخر عام ١٩٧٥ بما قيمته ٦٥٨ر١ مليون دولار . كما صدر « قرض التنمية السادس » عام ١٩٧٤ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار

وبفائدة سنوية مقدارها ٤٪ . ويبيع منه حتى أواخر عام ١٩٧٥
بما قيمته ٣٤٢٥ مليون دولار (٣٠) .

وبالإضافة الى هذه الاصدارات التي تباع لعامة الناس ،
هناك اصدارات تباع للمستثمرين . ويعطي الجدول التالي فكرة
عن حصيلة بيع سندات الخزينة الاسرائيلية بين عام ١٩٥١ -
١٩٧٥ (٣١) :

وضع القروض الاجنبية لدى بنك اسرائيل بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ (بالآلاف الدولارات)

١ - الاصدارات المباعة للجمهور :		المبالغ المكتسبة
قرض الاستقلال		١٤٥٥٢٣
قرض التنمية الاول		٢٣٤١٤٠
قرض التنمية الثاني		٢٩٣٦٢١
قرض التنمية الثالث		٣٩٢٦٣٠
قرض التنمية الرابع		٤٧٥٢١١
قرض التنمية الخامس		٦٥٨١٠٤
قرض التنمية السادس		٣٤٢٤٧٩
المجموع		٢٥٤١٨١٨
٢ - الاصدارات المباعة للمستثمرين :		المبالغ المكتسبة
اصدار الاستثمار الخاص - السلسلة A		٧٢٣٠٠
اصدار الاستثمار الخاص - السلسلة B		١٥١٠٢٣
اصدار الاستثمار الخاص - السلسلة C		٢٢٢٦٥٨
اصدار الاستثمار الخاص - السلسلة D		٢٦٠٨٦٨
المجموع		٧٠٧٨٤٩
مجموع بيع سندات الخزينة الاسرائيلية :		٣٢٤٩٦٦٧

وهكذا نرى من الجدول أعلاه أن بيع سندات اسرائيل قد
أمد الخزينة الاسرائيلية بمبلغ ٣٣٥٠ مليون دولار في الفترة
المشار اليها . وتم تسديد مبلغ ١٣٨٥ مليون دولار منها خلال
الفترة نفسها .

وتطور المبيع السنوي للسندات على الشكل التالي :

وسطي المبيع السنوي للسندات في الخمسينات :

٣٩ مليون دولار .

وسطي المبيع السنوي للسندات في الستينات :

٩٦ مليون دولار .

وسطي المبيع السنوي للسندات في السبعينات :

٢٧٩ مليون دولار .

وقد أخذ المبيع السنوي للسندات يسجل ارتفاعات كبيرة
بعد حرب حزيران وصلت عام ١٩٧٣ الى ذروتها ، عندما بلغ
اجمالي مبيع السندات ٤٧١ مليون دولار ، وكما هو واضح
من الجدول التالي (٣٣) :

السنة	اجمالي مبيع السندات (بملايين الدولارات)
١٩٧٠	٢٠٥
١٩٧١	٢٦٠
١٩٧٢	٢٧٢
١٩٧٣	٤٧١
١٩٧٤	٢٩٥
١٩٧٥	٢٥٢
١٩٧٦	٢٠٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان مبيع السندات السنوي قد أخذ بالانحدار بعد حرب تشرين ١٩٧٣ حتى بلغ عام ١٩٧٦ ما كان عليه في عام ١٩٧٠ تقريبا .

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في بيع السندات ، أولا باستنفاد طاقة الدفع ولو مرحليا لدى مشتري هذه السندات بعد المجهود المادي الكبير الذي بذلوه بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة وثانيا بالركود الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ وبعده .

وتباع سندات الخزينة الاسرائيلية بالدولار الامريكي ويتم تسديد الاصل والفائدة بالعملة نفسها — ويتم التسديد اما عند الاستحقاق واما عند وفاة حامل السندات واما اذا وافق الحامل على استعمال المبلغ للاغراض التالية : توظيف في مؤسسات « موافق عليها » في اسرائيل ، هبات لمؤسسات اسرائيلية ، مصاريف سياحية في اسرائيل .

ويقدر عدد حاملي السندات بمليوني شخص موزعين على ٣٥ دولة لكن الاكثرية الساحقة من السندات تباع في الولايات المتحدة ، ويمتلك عدد محدود من كبار الرأسماليين الصهاينة وبعض البنوك الامريكية نسبة كبيرة من تلك السندات .

وحول دور مبيع « سندات الخزينة » في تمويل البناء الاقتصادي الاسرائيلي وتغلغل الرأسمال الامريكي الى اسرائيل يقول مصدر صهيوني رسمي : « يؤمن بيع السندات تمويل حوالي نصف « ميزانية التنمية » السنوية لدولة اسرائيل ... ولقد أمن بيع السندات الرأسمال الانطلاقي لتطوير القاعدة التحتية للاقتصاد الاسرائيلي وفتح من جراء ذلك المجال واسعا أمام الرساميل الخاصة الاجنبية للتوظيف في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي » .

وفي قول شبيه آخر صرح الدكتور جوزيف شوارتز نائب رئيس « منظمة سندات اسرائيل » : « كان أحد أهم نتائج حملات بيع السندات هو خلق أجواء ملائمة للتوظيفات المباشرة في اسرائيل » (٢٢) . ويضيف المصدر الصهيوني السالف الذكر: منذ بداية حملات بيع السندات تشجعت العديد من الشركات الامريكية على المساهمة في تنمية اسرائيل الصناعية . وقد أنشأت العديد من الشركات الكبرى الامريكية فروعاً ومصانع تابعة لها في اسرائيل وذلك بمساعدة قروض من « ميزانية التنمية » (الممولة بنسبة ٥٠٪ عن طريق بيع السندات) ...

وأخيرا وليس آخرا لابد ان نذكر ان كبار الرأسماليين
الصهاينة في أمريكا والقيمين على عملية بيع السندات قد حققوا
لأنفسهم أرباحا مادية ملموسة لا يستهان بها . فمن ناحية
يتقاضى هؤلاء الرأسماليون عمولة تبلغ ٦٪ على مبيع
السندات . وتمثل تلك العمولة ، منذ أول اصدار وحتى اليوم
أكثر من ١٣٠ مليون دولار تقاسمه عشرة أو خمسة عشر من
كبار الرأسماليين الصهاينة . ويجب أن يضاف اليها الفوائد
التي قبضوها على السندات التي اشتروها بصفة شخصية أو
عبر مؤسساتهم والتي لا تقل بأدنى تقدير عن ١٧٠ مليون دولار
مما يجعل حصة تلك الطغمة المالية من عملية بيع سندات اسرائيل
ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار من الربح الصافي .

وهكذا نرى وبصورة واضحة تداخل مصالح الطبقة
الحاكمة الاسرائيلية والاحتكارات والرساميل الامريكية وكبار
الرأسماليين الصهاينة في النتائج التي أدت اليها عملية بيع
سندات الخزينة الاسرائيلية :

- المساهمة في تمويل القاعدة التحتية للكيان الصهيوني .
- المساعدة على تغلغل الرأسمال الامريكي الى مختلف
قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي .
- تحقيق أرباح مادية ومعنوية لا يستهان بها لطغمة من
كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا وأوروبا .

مراجع البحث

- 1 — Halevi and Klinov - Malul «Economic development of Israel ». Prayer 1968, P 194 - 197.
Statistical Abstract of Israel 1967. P 194 - 195, 1969, P 182 - 183, 1971, P 201 - 202.
Bank of Israel Annual Report 1971, P 68, 1974, P 125 and 188, 1976, P 42.
- 2 — Shlomo Sitton Op cite, P 237.
Shoul Zarhi « the Galloping Foreign Dept » New Outlook July - August 1972.
- 3 — Israel Economist July 1972, P 163.
- 4 — Bank of Israel Annual Report 1974, P 129, 1976, P 128 f. Statistical Abstract
- 5 — American Jewish Year Book 1971, P 194.
- 6 — Israeli Journalists Year Book 1971, P 179.
- 7 — Israel Economist - May 1968, P 212 - 213.
- 8 — Rolf Vogel « The German Path to Israel » O. Wolf London 1969, P 55 - 56.
Shlomo Sitton op-cite P 204 - 205.
N. Balabkins West German Reparations to Israel, New Jersey 1971, P 143 ff, 184.
- 9 — Statistical Abstract of Israel 1972 - 1976.
Bank of Israel Annual Report 1974 - 1976.
N. Balabkins, West Germany Reparations, P 187.

- 10— Israel Economist. May 1970, P 121, Dec 1972,P 286
Shlomo Sitton op - cite, P 236 - 237.
Bank of Israel Annual Report 1974, 76
N. Balabkins, P 187.
- 11— R. Vogel op - cite, P 89 - 91.
N. Balabkins, P 184.
- 12— N. Balabkins: West Germany Reparations to Israel
1971, P 230 ff.
- 13— Ibid, P 247 f.
- 14— Ibid, P 243 ff.
- 15— Ibid, P 238 ff.
- 16— Ibid, P 248 ff.
- 17— Ibid, P 251 ff.
- 18— Ibid, P 254 f.
- 19— Ibid, P 256 ff.
- 20— Jerusalem Post, April 15, 1966.
- 21— Review of Economic Conditions in Israel No 53
(1966) P 6.
- 22— « Israel Economic Development » - Economic
Planning Authority Prime Minister Office - Jeru-
salem 1968, P 168 ff.
- 23— Halevi and Klinov - Malul, Economic Development
of Israel, P 163.
Bank of Israel Annual Report 76, P 133.
- 24— Halevi, Economic Development, P 299.
Statistical Abstract of Israel, 1965 - 1976.

- Bank of Israel Annual Report, 1970 - 1976.
- 25— G. Nikitina opcite, P 274 ff.
Halevi, and Economic Development, P 162 ff.
- 26— Israel Economist, Dec 1972, P 286.
Bank of Israel, Annual Report 1973 - 76.
- 27— Bank of Israel Annual Report 1973, P 99, 103
1974, P 128, 131, 135
1975, P 99, 103, 109
1976, P 119, 122, 126, 133
- 28— Davar, 15 - 4 - 1970.
- 29— Israel Economist, September 1967.
- 30— The Israel Economist, Oct 1955, P 176.
Sept 1967.
Fegr 1973, P 55.
Jerusalem Post, 6. 3. 1962.
Statistical Abstract of Israel 1971, P 203.
1972 - 1976.
Annual Report 1971, P 453 f.
1974, P 596 f.
1975, P 496 f.
- 31— Bank of Israel Annual Report 1975, P 496.
- 32— Ibid, 1971 - 1976.
- 33— G. Nikitina, op - cite, P 378.

القسم الثاني

الصناعة الإسرائيلية
والقطاعات الاقتصادية
الأخرى فروع لشركات أجنبية

الفصل الأول

الفصل الأول

سيطرة إرساميل الأجنبية
على الاقتصاد الإسرائيلي
« الصناعة »

. سيطرة الرساميل الأجنبية على الإقتصاد الإسرائيلي الصناعة

١ - قطاع الصناعة الكهربائية والإلكترونية :

لقد تطور هذا القطاع من الصناعة الاسرائيلية بسرعة كبيرة بعد حرب حزيران . وقد ساهمت عدة أمور في التطور الذي طرأ وفي مقدمتها حاجات الامن ونمو الصناعة الحربية و « الحظر الفرنسي » على تصدير الاسلحة الى اسرائيل ، وازدياد الطاقة العلمية المتوفرة في اسرائيل ، واقبال الرساميل والشركات الاجنبية على التوظيف في هذا القطاع وتوريد الخبرات التكنولوجية الى اسرائيل .

ويعطي الجدول التالي صورة عن تطور بعض مؤشرات هذا القطاع في السنوات الاخيرة (١) :

السنة	عدد المؤسسات	عدد الاشخاص الوظفين (بالآلاف)	اجمالي الانتاج (مليون ل.إ.)	معدل انتاج العامل (ل.إ.)
١٩٦٥	٢٨١	٨٠١	٢٢٧٠٧	٢٨١١١
١٩٧٠	٢٣٠	١٥٠٣	٧٧٥٠٨	٥٠٧٠٦
١٩٧٢	—	٢١	١٥٢٨	٧٢٧٦٢
١٩٧٤	—	٢٤	٢٤٠٠	١٠٠
١٩٧٥	٤٠٤	٢٥	٢٨٢٥	١٥٣
١٩٧٦	٤٣٠	٢٤٠٧	٤٨٣٠	١٩٥٠٥٤٦
١٩٧٧	—	٢٤٠٩	٦٢٣٠	٢٥٤٠٢١٧

ويلاحظ أن اجبالي انتاج القطاع قد ارتفع بشكل ملحوظ وأن النمو في هذا القطاع سريع ، من مقارنة الانتاج خلال السنين وحسب الجدول التالي (٢) :

الانتاج في عام ١٩٦٨ = ١٠٠

عام ١٩٧٠ = ١٥٩

عام ١٩٧٣ = ٢١١

عام ١٩٧٤ = ٢٥١

عام ١٩٧٥ = ٢٧٦

أما تصدير الانتاج من هذا القطاع فقد كان ضعيفا ويكاد لا يذكر قبل عام ١٩٦٧ ، بينما بلغت الصادرات من هذا القطاع عام ١٩٧٠ ما قيمته ١٢ر٨ مليون دولار وتطورت مع تطور القطاع ونموه .

السنة	قيمة الصادرات (م . د)
١٩٧١	٢٥ر٣
١٩٧٢	٢٩ر٦
١٩٧٣	٢٧ر٩
١٩٧٤	٥٩ر٨
١٩٧٥	٩٧ر٨
١٩٧٦	١١٢ر٥
١٩٧٧	١٢٣ر٠

ولم ترتفع قيمة الصادرات فحسب بل ارتفعت كميتها ، والتطور في ازدياد حجم التصدير في هذا القطاع يبرز واضحا في الجدول التالي الذي يبين نسبة الزيادة في حجم التصدير (٣) :

السنة	النسبة
١٩٧٢	٦.٧
١٩٧٣	٢٣.٠٠
١٩٧٤	١٠.١٣
١٩٧٥	٥٥.٨

ويبدو جليا الهبوط الكبير في حجم التصدير في عام ١٩٧٣ والذي كان بسبب حرب تشرين التحريرية التي انعكست آثارها على الاقتصاد الاسرائيلي بكافة فروعها ومنها قطاع الالكترونيات الذي انخفض حجم صادراته بنسبة ٢٣٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٢ .

أما نسبة التصدير في هذا القطاع من اجمالي انتاجه فقد كانت تنمو أيضا مع نمو هذا الفرع وتطوره ، فقد كان التصدير في هذا الفرع يعادل ١٥٪ من انتاجه في عام ١٩٧٤ وارتفعت نسبته الى ٢٢٪ في عام ١٩٧٥ بينما بلغت نسبة التصدير من انتاج هذا القطاع ٢٣٪ في عام ١٩٧٦ (٤) .

ومن المؤشرات العديدة على النمو السريع للصناعة الالكترونية في اسرائيل ، ارتفاع حجم رقم أعمال الفرع الذي كان يبلغ ٧ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦١ ووصل الى ٤٢٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٠ (٥) .

كما أن ارتفاع نسبة الرأسمال الثابت لهذا الفرع من اجمالي الرأسمال الثابت للصناعة يدل على تزايد الاهتمام بهذا النوع من الصناعات . فقد كانت النسبة ٢٪ في ١٩٦٥

وارتفعت الى ٣/ في ١٩٧٠ وأصبحت في عام ١٩٧٦ تشكل نسبة ٥/ من الرأس مال الثابت في القطاع الصناعي .
أما عدد العاملين في قطاع الصناعة الكهربائية والالكترونية فقد ازداد بشكل طردي مع نمو هذه الصناعة ، فقد ارتفع :

من ٨٠٠٠ عامل عام ١٩٦٥

الى ١٥٠٠٠ عامل عام ١٩٧٠

ووصل الى ٢٥٠٠٠ عامل عام ١٩٧٧

لاشك أن هذا التطور الحاصل والمرتبب يعكس استراتيجية اسرائيلية متعمدة تهدف الى احداث تغيير في الهيكل الصناعي الاسرائيلي وتقوية الصناعات الثقيلة والطلعية (معادن - آلات - الكترونيات - بتروكيمياء) على حساب الصناعات التقليدية الخفيفة التي ما تزال تمثل الثقل الاساسي في الصناعة الاسرائيلية (مأكولات - نسيج - مفروشات) .

ويكشف موشي سندبرغ عن كيفية تمويل هذا النمو السريع : « اننا نأمل أن يؤدي « قانون تشجيع الرساميل الاجنبية » والصلات المتنامية بين اسرائيل والعالم اليهودي في مجال الاعمال - بالاضافة الى مساعدات هذا العالم اليهودي (« النداء اليهودي الحر » وبيع سندات الخزينة الاسرائيلية) ، نأمل أن تؤدي تلك العوامل الى تمكيننا من جلب الاموال الضرورية لبناء المؤسسات الصناعية الجديدة وتوسيع المؤسسات القائمة » (٦) .

وتضيف مجلة « الصناعة والتجارة الاسرائيلية »^(٧) : « ان شركات ذات سمعة عالمية تعمل في مجال البحث العلمي والصناعات الطليعية بدأت تبدي اهتماما واستعدادا متزايدا للمشاركة والمساهمة في شركات اسرائيلية قائمة ، خاصة في مجال الصناعات المعتمدة مباشرة على العلم وفي مجال انتاج أنواع معينة من السلع الالكترونية »

فهناك العديد من تلك السلع التي تحتاج اليها الشركات الالكترونية العالمية الضخمة وترى من الملائم انتاجها في اسرايل بسبب الانخفاض النسبي لكلفة الانتاج فيها ، ولان تلك السلع لا تنتج بكميات كبيرة ، ولأن هنا وفرة من المهندسين والفنيين في اسرايل » .

دور الرأسمال الاجنبي في فرع الالكترونيات :

ان أغاية الصناعات الالكترونية في اسرايل متركزة في المدن الصناعية الصغيرة التي أنشئت حول الجامعات وحول معهد وايزمن - وأغلب تلك الصناعات حديثة العهد لا يعود انشاؤها الا لبضعة سنوات خلت يتراوح عدد العاملين فيها بين الخمسين والمئة شخص - بعض تلك الشركات أسسها أساتذة أو مهندسون ، تتلقى جميعها مساعدات من الدول للقيام بابحاث . هناك حوالي أربعين شركة تعمل الآن في فرع الالكترونيات ولكن لا بد أن يتضاءل هذا العدد وتحدث حركة

تمركز وذوبان - وما يمكن ملاحظته منذ الآن هو أن السوق الاسرائيلي لا يستطيع بمفرده أن يغطي تلك الصناعات على قيد الحياة فهي بحاجة ماسة الى الاسواق الخارجية رغم أنها تباع جزءا هاما من انتاجها لوزارة الدفاع .

القانون العام الذي حكم تلك الشركات هو التالي : من الصعب أن تنمو شركة الكترونية ما وتبقى اسرائيلية - فبمجرد أن تصل الى درجة معينة من التطور والحجم ، تباع جزءا من رأسمالها لشركة امريكية كبيرة فتصبح فرعا لها وتفتح لها الاخيرة أسواقا واسعة في الغرب أو العالم الثالث - وتستفيد الشركة الاسرائيلية التابعة من تكنولوجيا وأموال الشركة الامريكية فتتابع نموها وتصبح احدى القواعد الاساسية للشركة الامريكية في العالم الخارجي^(٨) .

إذا أردنا أن تثبت بالوقائع من صحة ذلك النموذج يمكننا أن نستعرض بسرعة أهم الشركات الالكترونية الاسرائيلية والاحتكارات الامريكية التي تسيطر عليها :

١ - تمثل شركة تاديران (Tadiran) احدى كبريات الشركات الالكترونية في اسرائيل .

وقد أسستها في بداية الستينات مجموعة « كور » الصناعية التابعة للهستدروت . وعلى أثر حرب حزيران ونمو حجم الشركة باعت « كور » ٥٠٪ من أسهمها

لشركة - جنرال تليفون اند ايليكترونكس - ج.تي.اي .
(General Telephone and Electronics G. T. E.)

الامريكية الضخمة وقد ارتفع عدد العاملين في تاديران
(Tadiran) من ١١٠٠ شخص عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ الى
٣٥٠٠ شخص عام ١٩٧٢ ، بينهم ١٨٠ مهندسا الكترونيا (٩) .

يقول الدكتور ابراهيم هاريل رئيس فرع البحث والتنمية
في الشركة : « أصبحت اليوم شركتنا احدى المؤسسات الرئيسية
في العالم التي تصنع سلعا وأنظمة موصلات ، وهي تزاخم
بنجاح كبريات الشركات الامريكية على اكتساب الاسواق
العالمية استنادا الى خبرتها المكتسبة في صنع وتسويق العديد
من التجهيزات العسكرية الحديثة وبراءات من الشركات
الامريكية الكبرى تستعد تاديران (Tadiran) للولوج ببرامج
تنمية تكنولوجية خاصة بها . » ويتناسى الدكتور هاريل في
هذا التصريح أن تاديران (Tadiran) لم تعد سوى فرع من
مؤسسة امريكية ضخمة ويريد أن يوحي أن الشركة
« الاسرائيلية » تزاخم كبريات الشركات الامريكية ، لكن
ج.تي.اي . (G.T.E.) قد حددت لفرعها الاسرائيلي دوره
ضمن استراتيجيتها العالمية وهي تنظر لتوسع تاديران (Tadiran)
على أنه نمو لأسواقها وليس نموا لشركة اسرائيلية مستقلة :
« لقد تم تدريب عدد من الفنيين الاسرائيليين في بارليش
آلسكا ، في محطة تابعة لشركة ج.تي.أي . (G.T.E.) ...

وسوف تقدم تلك الخدمات الفنية لدول أخرى على أساس مشاريع سيقوم بها الفرع الاسرائيلي . ان مجال نشاطات الفرع الاسرائيلي تاديران (Tadiran) يشمل قبرص واليونان وتركيا وايران وأجزاء من افريقيا. » (١٠) .

• وبالفعل باشرت الشركة الامريكية بمشاريعها التوسعية انطلاقا من القاعدة الاسرائيلية . فقد أعلن في أواسط ١٩٧٣ أن شركة تاديران (Tadiran) تقوم ببناء مصانع لانتاج أجهزة مواصلات عسكرية في خمسة بلدان (لم يذكر اسمها) وتتعاون الشركة في بلدين مع الحكومة ، أما في البلدان الثلاثة الأخرى فتتعاون مع مؤسسات خاصة . وقد باشر مصنعان من أصل الخمسة بالانتاج فعلا . وقد صرح السيد الكاناكسبي مدير عام الشركة أن تاديران (Tadiran) سوف تبيع هذه المصانع معدات بقيمة ٣٠ مليون دولار (١١) .

من أجل التذكير بموازن القوى ، لا بأس أن نذكر أن شركة : جنرال تليفون اند ايليكترونكس (General Telephone and Electronics) تعتبر المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٣ في الولايات المتحدة ، وقد بلغت موجوداتها عام ١٩٧١ « ٨٦١٩ » مليون دولار أي أكثر من ١٢٠٪ من مجمل الناتج القومي الاسرائيلي في نفس العام (١٢) .

٢ - شركة موتورولا اسرائيل (Motorola Israel)

التي تمتلكها حاليا شركة موتورولا Motorola الامريكية
الكبيرة . والشركة المعنية تنتج آلات وأجهزة عسكرية مختلفة
خاصة تلك التي تحتاجها الجيوش الحديثة في حقل أنظمة
المواصلات واللاسلكي - وتنتج الشركة أيضا أجهزة لشبكات
المواصلات المدنية .

يبلغ حاليا عدد العاملين في موتورولا (Motorola)
حوالي ٩٠٠ شخص . وقد ارتفعت صادراتها من ٦٠ مليون
دولار عام ١٩٦٨ الى مليون دولار عام ١٩٧٠ ثم الى ١٧ مليون
دولار عام ١٩٧٨ (١٣) .

٣- شركة الرون (Elron) . أنشئت شركة الرون بدعم
مالي من البنك الامريكي ديسكاونت بنك انفستمنت
كوربوريشن (Discount Bank Investment Corporation)
ومن مسؤولين امريكيين آخرين عام ١٩٦٢ .

وقد قامت شركة الرون (Elron) خلال السنوات الاربع
الاولى من انشائها بتسويق معدات طبية ومخبرية وذرية في
اسرائيل والخارج .

وفي عام ١٩٦٦ أسست الرون (Elron) بالاشتراك مع
الحكومة الاسرائيلية شركة البيت (Elbit) للحاسبات
الالكترونية .

وقامت شركة كوترول داتا كوربوريشن

(Control Data Corporation) ١٩٧٠ بشراء حصة الحكومة الاسرائيلية في شركة البيت (Elbit) وجزء من حصة شركة الرون (Elron) ، بحيث أصبحت شركة كوترول داتا (Control Data) الامريكية تملك أغلب أسهم شركة البيت (Elbit) (٥١٪ من الاسهم ، بينما تملك الرون (Elron) الباقي) .

وقد تحولت شركة الرون (Elron) مؤخرا الى شركة مالكة للاسهم : (Holding Company) بينما تقوم بالانتاج الفعلي مجسوعة من الشركات الاخرى أو فروع لها ، منها :

ـ شركة مونسيل (Monsel) وهي في الوقت نفسه فرع لشركة مونساتو (Monsanto) الامريكية .

وتشارك شركة الرون (Elron) الشركة الامريكية الكبرى مونساتو (Monsanto) في ملكية مؤسسة مونسيل (Monsel) لصناعة أدوات المختبرات . كما تشارك الشركة الامريكية سيانتيفيك داتا سيستم (Scientific Data System) في ملكية مؤسسة اس . دي . سي . اسرائيل S. D. S. Israel لصناعة « ذاكرات » الكمبيوترز (١٤) .

٤ ـ نذكر أخيرا ان الشركة الامريكية الكبيرة كوترول داتا (Control Data) تملك مؤسستين في اسرائيل :

مؤسسة كوتابال (Contabal) لصنع الكومبيوترز التي تقد
الخدمات الفنية والاستشارية في حقل الصناعة الالكترونية
وشركة البيت (Elbit) التي تصنع آلات حاسبة الكترو
(وتنتج صناعات رئيسية لجيش الدفاع الاسرائيلي ويعمل
أكثر من ١٣٠٠ شخص) . ومن الجدير بالذكر ان شر
كوتترول داتا (Control Data) هي من كبريات الشركات
المنتجة للكومبيوترز في العالم (١٥) .

هـ - هناك العديد من الشركات الالكترونية من الحجم
المتوسط والصغير والتي تمتلكها الشركات الاجنبية . وسوف
نكتفي فيما يلي باستعراضها بسرعة (١٦) :

- شركة اليكترونيك كوربوريشن اوف اسرائيل
(Electronic Corporation of Israel) تملكها شركة
الاستثمار كلال (Clal) التي يهيمن عليها المليونير البريطاني
سير اسحاق ولفسون (Sir Isaak Wolfson) الشركة تنتج
تجهيزات عسكرية وتوزع منتجات وستنفهاوس
(Westinghouse) و بل اند هويل (Bell and Howell)

- شركة سيا تيفيك تكنولوجي (Scientific Technology)
تملكها شركة ايتيك (Itek) الامريكية (لديها موجودات
بقيمة ٩٦ مليون دولار) وتمتلك ايتيك (Itek) مجموعة
لورانس روكفلر (Laurence Rokfeller) .

— شركة الجيم (Eljim) أسست في عام ١٩٧٠ وتعمل في مجال صناعة الكومبيوترز والكترونيات الموجات الصغيرة تملكها شركة أمريكية صغيرة نسبيا هي ك.م. س انكوربوريشن (K. M. S. Incorporation) .

— شركة م.ج. اليكترونكس (M. G. Electronics) التي تصنع معدات الكترونية خاصة بالاستعمالات الطبية تملكها شركة مينن غريت باك اليكترونكس (Menen Great Back Electronics) الأمريكية احدى كبريات الشركات التي تعمل في مجال الالكترونيات الطبية^(١٧) .

— شركة اي. إي. ل. اسرائيل (A.E.L. Israel) التي تملكها مؤسسة أميريكان اليكترونيك لابوراتوريز (American Electronic Laboratories of Colmor) ويعمل فيها أكثر من ٧٥٠ شخصا^(١٨) .

— شركة تلكو (Telco) لاتاج معدات اللاسلكي والتي يتقاسم ملكيتها كل من « كور » (المجموعة الصناعية التابعة للهستدروت) ومجموعة ج.ف.اس. راسكو G. V. S. Rassco البريطانية ومن ورائها المليونير البريطاني الصهيوني اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson)^(١٩) .

— شركة اليسرا (Elisra) وهي فرع للمؤسسة الأمريكية ايلكو كوربوريشن (Elco Corporation)

التي تصنع « وصلات » للشبكات الالكترونية المدنية والعسكرية (٢٠) .

* في خلاصة هذا الاستعراض لا بأس من اعطاء فكرة اجمالية عن حجم الشركات الالكترونية الامريكية الخمس التي تسيطر على الصناعة الالكترونية في اسرائيل (٢١) :

اسم الشركة	الموجودات	الدخول السنوي	الأرباح الصافية
جنرال تليفون اند الكترونكس General Telephone and Electronics	٨٦١٩ر	٣٨٣٦ر	٢٦٣١ر
مونسانتو Monsanto	٢١٥٣ر	٢٠٨٧ر	٩٣٧ر
كزيروكس (S.D.S.) Xerox	٢١٥٦ر	١٩٦١ر	٢١٢٦ر
كونترول داتا Control Data	٤٨٢ر	١٠٠٤٤ر	٣٥٧ر
موتورولا Motorola	٦٤٦ر	٩٢٣ر	٣١٧ر
المجموع	١٨٠٥٦ر	٩٨٥١ر	٦٣٦٨ر

نرى من هذا الجدول أن الموجودات الاجمالية للشركات الامريكية الخمس في عام ١٩٧١ والبالغ ١٨ مليار دولار يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج القومي الاسرائيلي البالغ في نفس العام ٦ر٥ مليار دولار (!!) مع العلم أن تلك الشركات لا تتعامل

سوى مع فرع واحد من الصناعة الاسرائيلية • ونلاحظ أيضا أن مدخول الشركات الخمس من جراء مبيعاتها السنوية والبالغ ٩٨ مليار دولار يمثل أكثر من أربعة أضعاف ميزانية الدولة الاسرائيلية والبالغة ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧١ •

نلاحظ أيضا من الاستعراض السابق للشركات الالكترونية الاسرائيلية ، أن أكبر مجموعتين اقتصاديتين في اسرائيل وهما مجموعة « كور » (وتضم مجمل القطاع الصناعي للهستدروت) ومجموعة « ديسكونت » (أكبر مجموعة خاصة في اسرائيل) لم تتمكن من جفل الشركات الالكترونية التابعة لها بمنأى عن هيمنة الاحتكارات الامريكية والبريطانية • فشركة تاديران (Tadiran) والرون (Elron) التابعتان لمجموعتي « كور » و « ديسكونت » أصبحتا بعد ١٩٦٧ تحت السيطرة الفعلية للمصالح الامريكية •

دور الراسمال الاجنبي في فرع الصناعة الكهربائية

تسيطر ثلاث مؤسسات على صناعة المعدات الكهربائية والادوات المنزلية الكهربائية في اسرائيل - وتلك المؤسسات تابعة بدورها كليا أو جزئيا لشركات ضخمة تعمل في حقل الآلات والمعدات الكهربائية :

١ - المؤسسة الاولى وتدعى إيليكترا اسرائيل (Electra Israel) وتعمل المؤسسة في مجال صناعة السلام

والمصاعد الكهربائية - كما تنتج آلات لتكييف الهواء في المنازل
والمؤسسات وأجهزة تلفزيون وغيرها - وقد بلغ رقم أعمالها
لعام ١٩٧٠ - ١٩٧١ = ٥٣ مليون ليرة - ومن الطريف ان
رئيس مجلس ادارة الشركة كان الجنرال حاييم هرتسوغ ممثل
اسرائيل في الامم المتحدة بين ١٩٧٥ - ١٩٧٨ • كما يرأسها
حاليا رئيس الاركان السابق زفي تسور (Zvi Zur) .

- تملك شركة الاستثمار ومجموعة ولفسون ، كلور، ماير.
(Wolfson, Clore, Mayer) ٥٦ ٪ من أسهم الكترا
(Electra) أي ان أغلبية أسهم الشركة هي منك للمليونيرين
الصهيونيين البريطانيين اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson)
وشارل كلور (Charles Clore) اللذين ورد ذكرهما
فيما سبق •

وتملك ٣٩ ٪ من أسهم الكترا (Electra) مجموعة
(GHRD) التي تضم الى جانب بعض الرأسمالين الاسرائيليين
شركة بالستين أوتوموبيل كوربوريشن
(Palestine Automobile Corporation) (الفرع
الاسرائيلي لشركة فورد (Ford) لصناعة السيارات) •

واذا كانت الكترا (Electra) مرتبطة بالمجموعات الانغلو
- أمريكية المذكورة أعلاه من ناحية ملكية الاسهم ، فهي

مرتبطة بشركتي ويستنغهاوس (Westinghouse) (للمعدات المنزلية الكهربائية) وأوتيس (Otis) (للمصاعد الكهربائية) من ناحية البراءات والتكنولوجيا. والقطع والاجزاء المستوردة والتي تدخل في البرادات والتلفزيونات والمصاعد والتي تركيبها الكترا (Electra) (٢٢) .

بامكاننا اذا أن نعتبر أن الكترا (Electra) هي فرع مشترك لشركتي أوتيس (Otis) (مبيعاتها لعام ١٩٧١ - ٧٢٩ مليون دولار) وويستينغهاوس (Westinghouse) (مبيعاتها لعام ١٩٧١ = ٦٣٠ مليون دولار - الشركة رقم ١٨ في الولايات المتحدة من حيث حجم المبيعات) .

ويساهم في ملكية هذا الفرع كبار الرأسمالين الصهاينة في انكلترا (٢٣) .

٢ - المؤسسة الثانية تدعى آمبا (Ampa. LTD) وهي بالفعل مجموعة من الشركات التي أنشأها الرأسمالي الاسرائيلي الكبير أوديد غروديكي (Oded Grodecki) وتضم المجموعة الشركات التالية (٢٤) :

- أمكور ليميتد Amcor Limited لصناعة البرادات •
- أمكور آمرون Amcor Amron لصناعة الراديوات والتلفزيونات •
- آمور Ammur للصناعة الكهربائية : الغسالات والطباخت الكهربائية •
- ميني موتور Mini Motor لصناعة المنبهات الكهربائية •
- أمكور بليز Amcor Pleese لصناعة عصارات الفاكهة وسخانات القهوة اكسبرس (Expresse)
- ردموند أمكور Redmond Amcor لصناعة الموتورات الكهربائية •
- وترتبط مجموعة امبا (Ampa) من حيث البراءات والقطع المستوردة بثلاث شركات امريكية لصناعة الآلات الكهربائية هي :

- فيلكو اترناشيونال Philco International Co
- كوتيناتال موتور Continantal Motor Co
- بروكواي موتور Brockway Motor Co

- ٣ — المؤسسة الثالثة تدعى زينيت اوفر سيز راديو كوربوريشن
Zenith Overseas Radio Corporation

وهي فرع لشركة زينيت (Zenith) الامريكية لصناعة
الراديو والتلفزيونات (بلغت مبيعات زينيت الامريكية
سنة ١٩٧١ : ٦١٣ مليون دولار • وتملك الشركة الامريكية
٢٦٪ من أسهم الفرع الاسرائيلي بينما يملك الرأسمالي
الصهيوني السويسري ويليام روبنسون (William Robenson)
٧٤٪ من الاسهم — ويملك هذا الرأسمالي بنك روبنسون
(Bank Robenson) في بازل (سويسرا) كما يملك جزءا
هاما من أسهم شركة موفادو (Movado) احدى كبريات
الشركات السويسرية لصناعة الساعات (٢٥) •

الى جانب هذه المجموعات الثلاث التي يسيطر عليها
الرأسمال الصهيوني والانغلو — امريكي بشكل واضح ، يوجد
العديد من المؤسسات الصغيرة التي تنشط في حقل الصناعة
الكهربائية — بعض هذه المؤسسات هي أيضا ، شبه فروع
لشركات أجنبية • ونذكر على سبيل المثال :

— مؤسسة اشدود الكترو — مدراميكال
(Ashdod Electro-Medramical Co)
وتهيمن عليها الشركة البريطانية جيمس سكوت
الكتريكال هولدينغ (« Electrical Holding » James Scott)
وهي احدى أكبر شركات الهندسة الكهربائية في اوروبا (٢٦) •

— مؤسسة اسرائيل الكترو اوبتيكال اندستري
(The Israel Electro-Optical Industry)

التي تصنع معدات طبية وأجهزة للرؤية الليلية ، وأجهزة لزر (Lasers) - تملك الحكومة ٥٠٪ من أسهم المؤسسة وتملك الـ ٥٠٪ الأخرى شركة أوبتيك اندستريز دي اوندي دلفت (Optische Industries de Onde Delft) الهولندية (٢٧) .

قطاع الصناعات الكيميائية

بخلاف الصناعات الأخرى ، يعتمد هذا القطاع بنسبة كبيرة على تصنيع مواد أولية محلية (بوتاس - فوسفات - ملح ٠٠٠٠) مستخرجة من النقب ومنطقة البحر الميت . وبعد عام ١٩٦٧ ، اعتمد هذا القطاع جزئياً على كميات من النفط المستخرج من صحراء سيناء المحتلة .

يساهم قطاع الصناعات الكيميائية بـ ٧٢٪ من ناتج إسرائيل الصناعي لعام ١٩٧٢/١٩٧٣ وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع حصة هذا القطاع من الناتج الصناعي في الدول الرأسمالية الغربية .

وقد تطور الانتاج الاجمالي لهذا القطاع في إسرائيل على الشكل التالي (٢٨) :

السنة	مليون ليرة إسرائيلية
١٩٦٥	٣٥١٦
١٩٧٠	٧١٤
١٩٧٤	٢٦٩٦
١٩٧٥	٣٨٣٢
١٩٧٦	٥٠٨٩

وقد كان الفرع يشغل حوالي ٨ آلاف شخص ضمن
٢٠٣ مؤسسات في عام ١٩٦٥ وتطور وأصبح في عام ١٩٧٦
يشغل ١٤ ألف شخص ضمن ٢٨٢ مؤسسة .
كما أن الاموال المستثمرة في هذا القطاع قد ازدادت من
٢٥٠ مليون ليرة اسرائيلية كمعدل سنوي متوسط خلال الفترة
ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ ووصلت الى ٥٩٣ر٢ مليون ليرة
اسرائيلية في عام ١٩٧٥ (٢٩) .

وقد تطورت صادرات القطاع على الشكل التالي (٣٠) :

١٩٦٥	=	٢٤ر٧	مليون دولار
١٩٦٦	=	٢٤ر٩	مليون دولار
١٩٦٧	=	٣٦ر٠	مليون دولار
١٩٦٨	=	٤٢ر٨	مليون دولار
١٩٦٩	=	٤٧ر٧	مليون دولار
١٩٧٠	=	٥٨ر٣	مليون دولار
١٩٧١	=	٥٣ر٩	مليون دولار
١٩٧٢	=	٦٢ر٤	مليون دولار
١٩٧٣	=	٨١ر٦	مليون دولار
١٩٧٤	=	٢١٨ر٤	مليون دولار
١٩٧٥	=	١٨٦	مليون دولار
١٩٧٦	=	٢١٩	مليون دولار

وكانت الصادرات تشكل ٧٩٪ من اجمالي انتاج القطاع في عام ١٩٦٥ وارتفعت الى نسبة ٩٪ في عام ١٩٧٠ ، ووصلت الى نسبة ١١٣٪ في عام ١٩٧٦^(٢١) .

قبل حرب حزيران كان تطور الصناعات الكيميائية منوطا بالاستثمارات المحلية وخاصة الحكومية والهستدروتبة . وكانت هناك شركتان أجنبيتان فقط تنشطان في هذا المجال .

أما بعد عام ١٩٦٧ فقد أبدت عدة شركات عالمية كبيرة اهتماما متزايدا بإسرائيل كبلد صالح لاقامة فروع ومصانع تابعة لها . وقد باشرت عدة شركات امريكية باقامة فروع لها في اسرائيل .

ويوضح الدكتور مندلبوم رئيس قسم الصناعات الغذائية والكيمائية في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية أسباب دخول الشركات الاجنبية الى هذا القطاع^(٢٢) : « ان اهتمام الشركات الاجنبية يعود جزئيا للجو الملائم للاستثمارات الاجنبية الذي وجد بعد حرب حزيران - وخاصة بعد المؤتمر الاقتصادي في نيسان ١٩٦٨ (يعني مؤتمر المليونيرين الصهاينة) لكن يبدو أن السبب الرئيسي لهذا الاهتمام هو أن اليد العاملة العلمية مكلفة نسبيا في الولايات المتحدة حيث يوجد أيضا نقص بالنسبة للمهندسين الكيميائيين - وتقدم اسرائيل بالمقابل

احتياطيا من اليد العاملة العلمية للصناعة الكيميائية بكلفه منخفضة نسبيا . وبما أن كلفة اليد العاملة تلعب دورا هاما في الصناعة الكيميائية سواء في مجال البحث العلمي أو الانتاج ، فان الشركات الامريكية مهتمة بولوج هذين المجالين في اسرائيل . . . »

ويلقي الدكتور مندلبوم نفسه . بعد ثلاث سنوات من كتابة المقال المذكور أعلاه ، أي في عام ١٩٧١ ، مزيدا من الضوء على دوافع الشركات الغربية الكبرى التي تغزو قطاع الصناعات الكيميائية الاسرائيلي^(٣٣) « لقد تقدمت أخيرا شركات دولية بمشروعين لاقامة معهد صيدلي مركزي يدفع ويطور انتاج الكيماويات الطبية في اسرائيل - وقد زار اسرائيل وقد اقترح جعل البلاد مركزا للأبحاث العلمية التي تقوم بها شركاتهم على أن تصنع الاكتشافات الجديدة في اسرائيل نفسها وعندما اكتشف الوفد انجازات اسرائيل في مجال انتاج وتسويق الكيماويات للزراعة ، اقتنع بأن اسرائيل قادرة على أن تصبح أيضا إحدى المراكز الهامة لانتاج وتسويق الكيماويات الزراعية في اسواق العالم الثالث . . . »

وهكذا تستعد الاحتكارات الدولية لصنع الكيماويات لتجعل من اسرائيل قاعدة لها ، تستغل موادها الأولية ووفرة اليد العاملة المؤهلة والعلماء والفنيين فيها وموقعها الجغرافي الملائم لغزو أسواق العالم الثالث وتثبيت سيطرتها عليها .

وسوف نحاول فيما يلي أن نعطي فكرة عن تغلغل الشركات الدولية (وخاصة الأمريكية) واستيلائها التدريجي على صناعة الكيماويات في اسرائيل .

في عام ١٩٦٨ قالت مجلة « اسرائيل ايكونوميست » :
« ان رقم أعمال الشركات الأمريكية التي تنوي اقامة فروع لها في اسرائيل يبلغ خمسة أضعاف رقم الأعمال الاجمالي للصناعات الكيماوية في اسرائيل . وهناك شركتان من أصل المجموعة تضاهي ارقام اعمالها رقم الأعمال الاجمالي للقطاع الكيماوي الاسرائيلي » . وتستعرض المجلة بعض تلك المشاريع :

— شركة باكستر لابوراتوريز (Baxter Laboratories)

التي يبلغ رقم اعمالها السنوي (١٠٠ مليون دولار) تنوي بناء مصنع يكلف مليوني ليرة اسرائيلية سوف يؤمن تسويق منتجات الشركة في آسيا وافريقيا !

— الصهيوني الأمريكي سام رايدر (Sam Ridder) الذي اشترك في مؤتمر المليونيرين ينوي بناء مصنع يكلف مليون ليرة في رحوفوت .

— شركة فوتكو (Votco) الأمريكية التي تملك مصالح في معمل قديما (Kadima) قرب حيفا تنوي اقامة فرع تابع لها يروج منتجاتها الكيماوية .

— شركة ويتكو (Witco) الامريكية الضخمة اشترت من الحكومة ٦٠٪ من أسهم مؤسسة كلين (Kleen) للصناعة.

في عام ١٩٦٩ اشترت شركة حيفا شيميكالس (Haifa Chemicals) انتاجها وتنتج تلك الشركة سنويا ٢٢٠٠٠٠ طن من نترات البوتاسيوم و ٢٨٠٠٠ طن من حمض الفوسفور تصدر بمجمليها بقيمة ٤٥ مليون دولار • تعود ملكيتها لشركة مصافي الزيت المحدودة (Oil Refineries L.T.D) (٣٤) •

— في عام ١٩٧٠ اشترت شركة آراد شيميكال اندستريز (Arad Chemicals Industries) أعساليها • وتنتج الشركة في مرحلة أولى ١٦٦٠٠٠ طن من حامض الفوسفور سنويا وتبلغ قيمة انتاجها السنوي ٢٠ مليون دولار • وتملك شركة اليب شيميكالز (٣٥) (Allied Chemicals) الكيمائية الامريكية ٥٠٪ من أسهم آراد شيميكالز (Arad Chemicals) وقد بلغت مبيعات الشركة الامريكية لعام ١٩٧٢ (١٥٠٠) مليون دولار ! ومن الجدير بالذكر ان منشآت الشركة الاسرائيلية قد كلفت ١٤٠ مليون ليرة •

— في عام ١٩٧١ باعت الحكومة الاسرائيلية اسهمها في مؤسسة روغوس اندستريز (Rogos Industries) في أشدود والبالغة ٧٨٪ من مجمل أسهم المؤسسة للرأسمالي الصهيوني

الامريكي ايروين ملتزر (Irwin Meltzer) وقد بلغ سعر البيع ٢٨ مليون ليرة^(٣٦) .

• هناك شركات أجنبية عملت في هذا القطاع قبل عام ١٩٦٧ .
• وقد وسعت نشاطاتها وزادت تغلغلها في السنوات الاخيرة .

— شركة ميلز لابوراتوريز (Miles Laboratories)
الامريكية تعد من الشركات الكبيرة في مجال الكيماويات (وقد بلغت مبيعاتها السنوية عام ١٩٦٨ = ٢٢٧ مليون دولار)
وقد أقامت هذه الشركة مصنعا لحامض السيتريك في حيفا عام ١٩٦١ وتبلغ الصادرات السنوية لهذا المعمل حاليا أكثر من مليون دولار ، وفي عام ١٩٦٨ أقامت مؤسسة ميلس يدا (Miles Yeda) بالاشتراك مع مركز البحث العلمي التابع لمعهد وايزمن — وتنتج ميلس يدا (Miles Yeda) كيماويات متطورة لحاجات معاهد الابحاث في مختلف أنحاء العالم — وعام ١٩٦٩ أقامت الشركة الامريكية مؤسسة آمس يسوم (Ames Yissum) بالاشتراك مع مركز البحث العلمي التابع للجامعة العبرية — وتنتج آمس يسوم (Ames Yissum) أدوات للمختبرات الكيمائية تسوقها شركة ميلس لابوراتوريز (Miles Laboratories) في عدة أقطار . وقد بلغت مبيعاتها ٧٠٠٠٠٠ دولار عام ١٩٧٦^(٣٧) .

— شركة بلاسكون (Plascon) الجنوب افريقية تملك

أغلبية أسهم شركة تامبور بينتس (Tambour Paints L.T.D)

وبلاسكون (Plascon) هي أكبر شركة لانتاج الدهان في جنوب افريقيا ، تامبور بينتس (Tambour Paints) تؤمن من ٤٠ الى ٥٠٪ من حاجات اسرائيل من مختلف أنواع الدهان - وقد بلغ رقم أعمال الفرع الاسرائيلي ٣٢٥ مليون ليرة عام ١٩٧٧^(٢٨) ، كما بلغت صادراتها ٣٨ مليون ليرة للعام نفسه .

- شركة عسكر (Askar L.T.D) هي ملك لمجموعة « كور » (القطاع الصناعي للهستدروت) وتؤمن عسكر (Askar) ٨٠٪ من استهلاك الزيت و ٣٥٪ من استهلاك الدهان في اسرائيل - وقد بلغ رقم أعمالها لعام ١٩٧١ = ٢٥ مليون ليرة - والمهم ان شركة عسكر (Askar) الهستدروية مرتبطة عاليا (باتفاقيات فنية ومالية) بشركة مولايين (Molyn) الهولندية وخاصة بشركة غودير (Goodyear) الامريكية الضخمة (وهي من كبريات الشركات العالمية المنتجة لاطارات السيارات وقد بلغ مدخولها عام ١٩٧١ = ٣٦٠٠ مليون دولار) وقد اتحدت شركة عسكر (Askar) مع شركة تامبور (Tambour) السابقة عام ١٩٧٥^(٢٩) .

- شركة بلاتكس شيميكال اندستري (Plantex Chemical Industry) يملكها الرأسمالي الصهيوني الفرنسي الكبير البارون آدمون دي روتشيلد - وقد بلغت

صادراتها عام ١٩٧٠ = ٢٥ مليون دولار - وتنتج بلاكس (Plantex) المواد الاولية للادوية وتعتبر أكبر منتج في العالم لكل من الستريخين والبوسين والكينين^(٤٠) .

- شركة أزهار أويل (Izhar Oil) تؤمن جزءا هاما من حاجات اسرائيل من الزيوت النباتية والصابون والكحول والمنظفات . وقد بلغت مبيعاتها لعام ١٩٧٠ = ٤٠ مليون ليرة وتملك أزهار أويل (Izhar Oil) مجموعة من الرأسماليين الصهاينة من جنوب أمريكا .

- شركة الكترو شيميكال اندستريز فروتاروم (Electro Chemical Industries Frutarom L. T. D) التي تنتج أنواعا متطورة من الكيماويات والصمغ والزيوت وقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٧٥ = ١٥٤ مليون ليرة وعدد عمالها ٤٥٠ عاملا وتملك شركة الاستثمار اسرائيلي انستورز (Investors Israeli) التي يسيطر عليها كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا (سام روتبرغ وابراهيم فينبرغ (Sam Rothberg - Abraham Feinberg) ٤٠٪ من أسهم الشركة^(٤١) .

قطاع إنتاج وسائط النقل

يمثل إنتاج مختلف وسائط النقل (من سيارات خاصة وباصات وشاحنات ودراجات وطائرات وسفن وغيرها) أحد

القطاعات التي نمت بسرعة هائلة في الصناعة الاسرائيلية فقد
تطور الانتاج في هذا القطاع على الشكل التالي (٤٢) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٢٧٤٩
١٩٧٠	٦٠٧
١٩٧٣	١٢٦٩
١٩٧٤	٢١٩٥
١٩٧٥	٣٥٩٤
١٩٧٦	٥٣٩٤

ولاشك ان ذلك يعود الى تطور صناعة الزوارق الحربية
والطائرات، وقد تطور تصدير هذا القطاع على النحو التالي (٤٣) :

التصدير سنة	مليون دولار
١٩٧٠	٩١
١٩٧١	١٨٤
١٩٧٢	١٤٣
١٩٧٣	٣٠٦
١٩٧٤	٤٠٣
١٩٧٥	٣٩٧
١٩٧٦	٩٢

وفي عام ١٩٦٥ كان قطاع انتاج وسائط النقل يشغل ١١ ألف شخص ، ارتفع هذا الرقم الى ١٧ ألف شخص في عام ١٩٧٠ بينما وصل في عام ١٩٧٦ الى ٢٤ ألف شخص (٤٤) .

وتسيطر الشركات الانغلو - أمريكية سيطرة شبه كاملة على صناعة وسائط النقل في اسرائيل ما عدا فرع بناء الطائرات الذي تحتكره شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية (Israel Air Craft Industry) التي تملكها الحكومة .

وتأسست هذه الشركة عام ١٩٥٣ وهي تعمل في صناعة الطائرات والمعدات الحربية وتنتج حاليا الطائرة العسكرية كفير (Kfir) وطائرة النقل (Arava) وطائرة الاعمال وست ويند (West Wind) وكذلك تنتج صاروخ Gabriel بحر - بحر وزورق دورية دبور (Dabur) والمركبة العسكرية آر.ب.و.اي (R.B.Y) وفي عام ١٩٧٦ بلغ عدد العاملين في شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية ١٨٥٠٠ شخص وتصدر الشركة بعض أنواع منتجاتها وخاصة المنتجات ذات الاستعمال العسكري (٤٥) .

وبالإضافة الى ذلك ، هناك أربع مؤسسات رئيسية تعمل في هذا القطاع :

آ - مؤسسة أوتوموتيف اندستريز نازاريت (Auto motive Industries Nazareth) تنتج المؤسسة

شاحنات جليت (Jllit) وسيارات للركاب وقاطرات وغيرها
وقد بلغ انتاجها لعام ١٩٧٢ = ٥٠٠٠٠٠ ربة من ١٥ نوعا من
شاحنة الستة عشر طنا الى السيارة الخاصة .

كان يعمل في المؤسسة عام ١٩٧١ أكثر من ٥٠٠ عامل .
وقد رت نسبة ما ينتج في اسرائيل من مستلزمات الع بات التي
تركبها المؤسسة ٤٠٪ .

تملك شركة الاستثمار كلال (Klal) نسبة لا يستهان بها
من أسهم المؤسسة ونذكر ان المليونير الصهيوني البريطاني
اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson) هو من كبار المساهمين في
شركة كلال (Klal) .

وتملك أيضا حصة من الاسهم مجموعة ج . س . بوكسرباوم
(J. C. Boxer Baum) وترتبط أوتوموتيف اندستريز
(Auto Motive Industries) أساسا على الصعيد المالي والفني
بشركتين أمريكيتين من كبريات الشركات المنتجة للسيارات
وهما شركتي كريزلر وفورد (Chrysler & Ford) ويمكن أن
نعتبر المؤسسة الاسرائيلية فرعاً مشتركاً لهما من حيث أن معظم
العربات التي تركبها هي موديلات معدلة للشركتين المذكورتين .

وكانت شركة فورد (Ford) الشركة الصناعية الرابعة في
الولايات المتحدة من حيث مدخولها السنوي الذي بلغ عام
١٩٧١ = ١٦٤٣٣ مليون دولار أما شركة كريزلر (Chrysler)
فقد كانت في العام نفسه الشركة الصناعية الأمريكية العاشرة

من حيث مدخولها السنوي الذي بلغ ٨٠٠٠ مليون دولار^(٤٦) .

بـمؤسسة بالستين أوتوموبيل (Palestine Automobile Crop) هذه المؤسسة هي عمليا فرع لشركة فورد (Ford) الامريكية وقد بدأت منذ عام ١٩٤٨ تركيب سيارات فورد (Ford) من موديل اسكورت (Escort) .

ومن الجدير بالذكر أن بالستين أوتوموبيل (Palestine Automobile) تملك أسهما في شركة الكترا (Electra) لصنع الادوات والاجهزة الكهربائية (والتي ذكرناها سابقا) ، كما تملك أسهما في شركة حلافيم حكلايم (Halafim Haklaim) التي تنتج قطع غيار للتراكاتورات والعربات المستعملة في الزراعة^(٤٧) .

ج - مؤسسة أوتوكارز (Autocars) تنتج هذه المؤسسة الباصات وسيارات نقل الركاب من مختلف الاجسام - وتملك ثلاثة مصانع في ايلين وتيرات هكرمل واشدود^(٤٨) .

تسيطر الشركة البريطانية لصنع السيارات بريتيش ليندز (British Leylands) على ٥٠٪ من أسهم أوتوكارز (Autocars) ومن الجدير بالذكر ان بريتيش ليندز (British Leylands) هي الشركة الاولى في بريطانيا والرابعة في أوروبا في حقل انتاج السيارات وقد بلغت مبيعاتها لعام ١٩٧١ = ٣٨٣٦ مليون دولار^(٤٩) .

د - مؤسسة هاغارز (Haagarz L.T.D) • تنتج هذه المؤسسة باصات للنقل العام ولنقل السواح الى جانب مستلزمات المكاتب ومفروشات ومنجورات للبناء وجرادل ، ويعمل في المؤسسة أكثر من ١٠٠٠ عامل وقد ارتفع حجم أعمالها السنوي من ٣٠ مليون ليرة عام ١٩٦٩ الى ٤٠ مليون ليرة عام ١٩٧١ ، وبلغ عام ١٩٧٨ مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية • تملك مجموعة « كور » التابعة للهستدروت أغلبية أسهم المؤسسة لكن مجموعة أمكور (Amcor) التي مررتا على ذكرها سابقا والتي تقف وراءها عدة شركات أمريكية تملك مساهمة لا يستهان بها في مؤسسة هاغارز (Haagars) (٥٠) •

قطاع الصناعات المطاطية والبلاستيكية

تطور الانتاج الاجمالي لهذا القطاع بشكل سريع وكان تطور الانتاج على الشكل التالي (٥١) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٢٠٥
١٩٧٠	٤٧٩
١٩٧٣	٩٣٦
١٩٧٤	١٤٨٨
١٩٧٥	١٨٣١
١٩٧٦	٢٤٧٩

وقد انعكس هذا النمو السريع في ارتفاع كمية التصدير
اذ تطور تصدير القطاع على الشكل التالي :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٩
١٩٧٠	٢٣٣٥
١٩٧٣	٢٦
١٩٧٤	٣٦
١٩٧٥	٤٥
١٩٧٦	٥٤

وقد كانت نسبة التصدير من اجمالي انتاج القطاع تبلغ
٢٠٪ في عام ١٩٧٤ وارتفعت الى نسبة ٢٨٪ من اجمالي الانتاج
في عام ١٩٧٦ .

كما ان عدد العاملين في هذا القطاع ارتفع مع نموه وتطوره،
فقد كان عدد العاملين في الصناعات المطاطية والبلاستيكية يبلغ
٥٨٠٢ عامل في عام ١٩٦٥ وارتفع هذا العدد الى ٨٠٣٧ عاملا
عام ١٩٧٠ ووصل الى ١١ ألف عامل عام ١٩٧٦ .

كما ان عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع ارتفع مع
تطوره من ٢١٠ مؤسسات عام ١٩٦٥ الى ٣٧٦ مؤسسة عام
١٩٧٦ (٥٢) .

يشكل انتاج اطارات السيارات والآليات الفرع الاساسي لهذا القطاع الصناعي . ويكاد انتاج الاطارات يكون حكرا على شركتين كبيرتين تعملان منذ بداية الخمسينات :

أ - شركة سامسون فايراند رابر

(Samson Fire and Rubber Co)

تأسست عام ١٩٥٠ وتنتج جميع أنواع واحجام الاطارات ، من اطارات الدراجات الى اطارات الباصات والماكينات الزراعية . وبلغت مبيعات الشركة للعام المالي ١٩٧٠/١٩٧١ مبلغ ٣٦ مليون ليرة اسرائيلية . وفي عام ١٩٧١ اشترت شركة اليانس تايراند رابر (Alliance Tire and Rubber) جميع اسهم شركة سامسون (٥٣) . وتوجه الجزء الاساسي من انتاجها نحو التصدير . فقد بلغت صادراتها لعام ١٩٧٤ ، ٢٢ مليون دولار ، ٦٠٪ منها الى الولايات المتحدة (أي ١٥ مليون دولار) - ترتبط شركة اليانس تايراند رابر (Alliance Tire and Rubber) بشركة الاطارات الامريكية دايتون رابر Dayton Rubber Co المتواجدة في اوهايو (Ohio) وتستفيد الشركة الامريكية من الرخص النسبي لليد العاملة ووفرة الفنيين في اسرائيل فتعيد تصدير منتجات الفرع الاسرائيلي الى الولايات المتحدة بأسعار منافسة ، وتحقق الشركة أرباحا سنوية مرتفعة جدا تمثل ٢٠٠٪ من الرأسمال الموظف .

في بداية عام ١٩٧٢ ضمن خطة التصدير الى امريكا اشترت شركة اليانس تاير اند رابر (Alliance Tire and Rubber) ١٥٪ من أسهم شركة داديز (Duddys) الامريكية وهي أكبر شركة مستقلة لتوزيع الاطارات (أي أكبر شركة توزيع غير مرتبطة بشركة انتاج) وتعاقدت شركة داديز (Duddys) مع الشركة الاسرائيلية على شراء ٤٠ مليون دولار من الاطارات واستيرادها الى امريكا في السنوات الخمس المقبلة . أما مجموعة شركة اليانس فقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٧٧ مبلغ ٨٦٠ مليون ليرة اسرائيلية وصادراتها ٤١ مليون دولار (٥٤) .

في مجال المنتجات البلاستيكية تسيطر الرساميل الامريكية على شركتين أساسيتين :

أ - شركة روتوبلاس (Rotoplas L.T.D) يشارك في ملكيتها الرأسمالي الاسرائيلي الكسندر رفائيلي رئيس مجلس ادارة شركة جيروزاليم بنسلز (Jerusalem Pencils) وتملك جزءا من اسهم المجموعة الامريكية فورمان اسوسيياتس Forman Associates لكن الحصة الرئيسية هي لشركة ستندرد اويل اوف اوهيو (Standard Oil of Ohio) احدى شركة النفط الامريكية (وقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٧١ = ١٣٩٣ مليون دولار) ويمثلها في مجلس ادارة روتوبلاس (Rotoplas) الرأسمالي الصهيوني

الامريكي لويس بارنت (Louis Barnett) المقيم في ولاية
تكساس (٥٥) .

ب - شركة سو - كيت (Su - Keet L.T.D) تتقاسم ملكيتها
الشركة البريطانية سكوت بادر (Scott Bader Co) والشركة
الامريكية اونس - كورتنغ - فيبرغلاس (Owens-Corning
Fiberglas) وقد بلغت مبيعات الشركة الامريكية لعام
١٩٧١ = ٥٣٩ مليون دولار (٥٦) .

قطاع الورق ومشتقاته وتوابعه

ان تطور انتاج قطاع الورق ومشتقاته يظهر لنا من
الجدول التالي (٥٧) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	١٢٥
١٩٧٠	٢٦٥
١٩٧٣	٤٧٩
١٩٧٤	٨٢٨
١٩٧٥	١٣٠٩
١٩٧٦	١٨٩٧

ويصدر هذا القطاع قسما من انتاجه الى الخارج ، وبلغت نسبة التصدير من الانتاج الاجمالي ٥٪ في عام ١٩٧٦ ، أما تطور هذا التصدير فكان على الشكل التالي (٥٨) :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٢ر٣
١٩٧٠	٣ر٢
١٩٧٣	٢ر٣
١٩٧٤	٣ر٨
١٩٧٥	٢ر٨
١٩٧٦	٤

ومن ذلك نرى أن التصدير لم يزد مع تطور ونمو هذا القطاع بل ان نسبة التصدير بقيت بحدود ٢ر٥ - ٤ مليون دولار سنويا مما يدل على ازدياد الاستهلاك المحلي لانتاج هذا القطاع .

وقد استثمر في هذا القطاع مبلغ ٩١١ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٥ في المؤسسات التي تضم اكثر من ٢٠ عاملا .

وكان هذا القطاع يشغل ٣١٣٥ عاملا في عام ١٩٦٥ يعملون في ١٢٤ مؤسسة وارتفع العدد في عام ١٩٧٠ الى ٤٠٠٠ عامل في ١١٦ مؤسسة وبلغ عدد العمال حوالي ٦٠٠٠ عامل يعملون في ١٣٦ مؤسسة عام ١٩٧٦ .

لقد سيطر الرأسمال الاجنبي على هذا القطاع منذ انشاء
دولة اسرائيل . ففي ٢٠/٢/١٩٥١ تأسست أكبر شركة لانتاج
الورق ومشتقاته في اسرائيل والشرق الاوسط وهي شركة
اميريكان اسراييلي بير ميلز

(American Israeli Paper Mills L.T.D)

وتنتج الشركة أنواعا عديدة من الورق لاغراض الطباعة والنشر
والاستعمالات المنزلية ولتوضيب الفاكهة وغيرها . وقد تطور
انتاج الشركة الاجمالي على الشكل التالي :

١٩٥٣ = ١٤٠٠٠ طن

١٩٦٠ = ٥٨٠٠٠ طن

١٩٦٧ = ٧٣٠٠٠ طن

ورفعت الشركة انتاجها الى ١٢٠٠٠٠ طن بعد عام ١٩٧٦ .
من ناحية أخرى ارتفع عدد العاملين في الشركة من ٨١٠ عمال
عام ١٩٦٧ الى ١٢٠٠ عامل عام ١٩٧٢ ، يمثلون ٣٠٪ من جميع
العاملين في قطاع الورق في اسرائيل .

يبلغ رأسمال الشركة حاليا ٢٨٧ مليون ليرة ، وقد حققت
ربحا صافيا بلغ ١٠٥ مليون ليرة عام ١٩٦٩ و ١١٥ مليون ليرة
عام ١٩٧٠ أي ما يمثل ٤٠٪ من الرأسمال سنويا .

وبالفعل تعتبر اميريكان اسرائيلي بيبر ميلز
(American Israeli Paper Miles) إحدى الشركات
الخمس التي تحقق أكبر قدر من الربح الصافي في اسرائيل^(٥٩) .

لا تكتفي الشركة بتأمين أغلبية حاجات السوق الاسرائيلية
والتمتع بوضع شبه احتكاري فيها بل تصدر منتجاتها الى كل
من تركيا وقبرص وافريقيا الشرقية والغربية ، وتنوي التوسع
في صادراتها في السنوات المقبلة .

يشارك عدد من رجال الاعمال الاسرائيليين في ملكية اسهم
شركة اميريكان اسرائيلي بيبر ميلز (American Israeli
Paper Miles) ويترأس مجلس ادارتها جوزيف مازر (Joseph Mazer)
الا أن الهيمنة الفعلية (مالية وفنيا واداريا) هي للشركة الامريكية
الكبرى اترناشيونال بيبر (International Paper)
التي تعتبر الشركة الاسرائيلية فرعها وقاعدتها الاساسية
في الشرق الاوسط وافريقيا - وشركة اترناشيونال بايبر
(International Paper) هي أكبر مؤسسة لانتاج الورق
ومشتقاته في الولايات المتحدة والعالم وقد بلغت مبيعاتها
لعام ١٩٧١ = ١٩٨٧ مليون دولار (أي ما يعادل ٣٥٪ من
الناتج القومي الاسرائيلي)^(٦٠) .

- في عام ١٩٧٠ أسست شركة مونتانا اسرائيل
(Montanal Israel) وهي فرع لشركة نمسوية يملكها

الرأسمالي الصهيوني كارل كاهانا (Carl Kahana) ومن الجدير بالذكر أن تلك الشركة النمسوية المتخصصة بالانواع الجيدة من المنتجات الورقية لها فروع أخرى في كل من ايطاليا وايران وكولومبيا . وقد بنى الفرع الاسرائيلي مصنعها في مدينة نهاريا وكلف بناؤه أكثر من ٢٥ مليون ليرة اسرائيلية (٦١) .

— في مجال انتاج الحبر ومستلزمات الطباعة ، تؤمن شركة اريول ليميتد (Ariol Limited) أغاب حاجات السوق الاسرائيلية ، كما أنها تصدر جزءا هاما من انتاجها . شركة اريول (Ariol) هي فرع للشركة الامريكية سينكلر اند فالنتين (Sinclair and Valantine Co) المتواجدة في نيويورك (٦٢) .

— في مجال انتاج الاقلام تؤمن شركة جيروزاليم بنسلز (Jerusalem Pencils L.T.D) أغلب الحاجات المحلية وتصدر ٨٥٪ من انتاجها الى أوروبا وجنوب افريقيا والارجنتين وغيرها . وتعتبر أكبر شركة لانتاج الاقلام في الشرق الاوسط .

أسس الشركة الرأسمالي الاسرائيلي الدكتور الكسندر رفائيلي ولازال يملك جزءا من أسهمها بالاشتراك مع شركة ذي امبير ينسل (The Empire Pencil Co) الامريكية التي يملكها الاخوة هاسنفلد (Hassen-Feld) وهم من رجال الاعمال في ولاية تنسي (Tennessee) (٦٣) .

قطاع النسيج والملبوسات

يشكل قطاع النسيج والملبوسات أحد أقدم قطاعات الصناعة الاسرائيلية (القطاع الثاني هو قطاع الصناعات الغذائية) وقد تطور انتاج هذا القطاع بشكل جيد رغم ان نسبة الرأسمال الثابت في قطاع النسيج والملبوسات الى الرأسمال الثابت في الصناعة الاسرائيلية بقيت ثابتة خلال السنوات العشر الاخيرة بحدود ١٦٪ . فقد كانت نسبة الرأسمال الثابت في هذا القطاع تبلغ ١٦٪ في عام ١٩٦٥ من اجمالي رأس المال الثابت في الصناعة وبقيت كما هي في عام ١٩٧٠ وكذلك في عام ١٩٧٦ أي ١٦٪ (٦٤) .

أما الانتاج في هذا القطاع فقد تطور على الشكل التالي :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٨٤٥
١٩٧٠	١٥٢٥
١٩٧٣	٦٨١٩
١٩٧٤	٣٨٣٨
١٩٧٥	٤٨٧٧
١٩٧٦	٦٩٤٧

أما نسبة التصدير في هذا القطاع من اجمالي الانتاج فقد بلغت ٢٥٪ خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وارتفعت الى ٢٨٪ من اجمالي انتاج القطاع في عام ١٩٧٦ . وكان التصدير على الشكل التالي :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٤٠ر٥
١٩٧٠	٩٨
١٩٧٣	١٤٧ر٨
١٩٧٤	١٦٠ر٢
١٩٧٥	١٥٦ر٤
١٩٧٦	١٨٦

وقد بلغت الاستثمارات في هذا القطاع عام ١٩٧٤ مبلغ ٢٧٤ مليون ليرة اسرائيلية كما استشر مبلغ ٣٦٠ مليون ليرة اسرائيلية في هذا القطاع عام ١٩٧٥ .

وبلغ عدد العاملين فيه حوالي ٣٣ ألف عامل عام ١٩٦٥ عملوا في ١٠٨٧ مؤسسة وارتفع هذا العدد الى ٥١ ألف عامل عام ١٩٧٦ يعملون في ٢٠٧٨ مؤسسة (٦٥) .

ان قطاع النسيج والملبوسات هو المعقل التقليدي
للبورجوازية الاسرائيلية وأحد المصادر الاولى لتراكم رساميلها
ولنسوها . لكن ، بعد حرب حزيران ، بدأ هو أيضا يتعرض
لغزو الشركات والرساميل الاجنبية التي نجحت حتى الآن في
الحصول على مواطني قدم فيه . وسنغطي بعض الامثلة
على ذلك :

— تأسست عام ١٩٦٧ شركة غيور تكستيل اتربريز
(Gibor textile entreprises) برأسمال بلغ ٣٥ مليون ليرة
ورفع فيما بعد الي ٧٠ مليون ليرة وقد ساهم في تأسيس
الشركة بعض رجال الاعمال الاسرائيليين والفرنسيين . وقد
كان الجزء الاساسي من الاسهم ملك لشركة بغي اتربريز
(Begi Entreprises) الفرنسية التي يملكها الصهيوني
الفرنسي ب . غيبيرستين (B. Giberstein) والتي تعتبر من أكبر
الشركات المنتجة للملبوسات الداخلية في فرنسا ، وقد
تخصصت شركة غيور تكستيل (Gibor textile) في انتاج
الملابس الداخلية النسائية وبلغ انتاجها الشهري عام ١٩٧٦
= ٨ مليون دزينة . وتملك الشركة حاليا ١٥ مصنعا في
مختلف أنحاء اسرائيل يعمل فيها أكثر من ٢٠٠٠ عامل . وقد
نمت صادرات الشركة بسرعة فائقة :

١٩٦٧	=	١	مليون دولار
١٩٦٨	=	٦	مليون دولار
١٩٦٩	=	١١	مليون دولار
١٩٧٠	=	٢٠	مليون دولار
١٩٧١	=	٢٤	مليون دولار
١٩٧٢	=	١٩	مليون دولار
١٩٧٣	=	١٨	مليون دولار
١٩٧٤	=	٢١	مليون دولار
١٩٧٥	=	١٩	مليون دولار
١٩٧٦	=	١٨	مليون دولار
١٩٧٧	=	١٨ر٤	مليون دولار

ومن ناحية أخرى تمثل صادرات هذه المؤسسة ٣٦٪ من مجمل صادرات الملابسات في اسرائيل ويعمل فيها حوالي ١٥٪ من مجمل عمال صناعة الملابسات^(٦٦) . وتصدر مؤسسه غيبور (Gibor) الى أستراليا والى أوروبا وأمريكا وجنوب افريقيا . وخلاصة القول ان الرساميل الصهيونية الفرنسية تملكها أكبر مؤسسة لصناعة الملابسات في اسرائيل .

ـ المثل الثاني الذي يدل على حجم التغلغل الاجنبي في قطاع النسيج هو شركة بيت شان نازاريت تكستيل ووركس (Beit Shaan Nazarith Textile Works) تنتج الشركة

مختلف أنواع المنسوجات القطنية والتي تعتمد على مادة البوليستر (Polyester) بلغت مبيعات الشركة عام (١٩٦٨ / ١٩٦٩) ٣٠ مليون ليرة وصاداتها للعام نفسه حوالي أربعة ملايين دولار . ويعمل في مصانع الشركة ١٣٥٠ عاملاً .

فتلك الشركة هي اذا حجماً ونشاطاً إحدى أهم المؤسسات العاملة في قطاع النسيج وتسلك ٦٦٪ من أسهم بيت شان (Beit Shaan) مجموعة كلال (Clal) التي تضم رأسمالين ص.اينة من أمريكا اللاتينية وانكلترا وأمريكا ومنهم رجل الاعمال الأرجنتيني غلاش هورويتز (Glash - Horowitz) .

وفي عام ١٩٧٥ اندمجت الشركة مع شركة كيتان (Kitan L.T.D) وأصبحت تعرف باسم شركة كيتان (Kitan L.T.D) وتضم ثلاثة معامل : معمل ديمونا (The Dimona Plant) ومعمل الناصرة (The Nazareth Plant) ومعمل بيت شان (The Beit Shaan Plant) وبذلك أصبحت أكبر منتج في إسرائيل وتستخدم حوالي ٤٠٠٠ عامل ، وبلغت مبيعاتها في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٢٠ مليون ليرة إسرائيلية بما فيها ٩ مليون دولار تصدير^(٦٧) .

ولا يتسع بنا المجال لاعطاء أمثلة أخرى فنكتفي باستعراض لأهم المشاريع التي أقامها رأسماليون أجانب بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١ :

نوع المشروع	الهوية	المؤسسة أو الراسمالي
مصنع ملابس للولاد	أمريكية	Damnomor Co دامنومور
مصنع للكنزات الرجالية	أمريكية	Mc Croy Corp مكروي
مصنع كبايت	أمريكية	Louis Mintz لويس منتز
مصنع للكنزات النسائية	أمريكية	Aron Mill آرون ميل
مصنع للكنزات النسائية	أمريكية	Glenoit غلينوا
مصنع للثياب الجاهزة	فرنسية	Entreprises Jacquard انتربريز جاكارد
مصنع للملبوسات الولادية	فرنسية	Maurice Kalran موريس كالران
مصنع للفساتين النسائية	ألمانيا الغربية	Bathold Spitz باتولد سبيتز
مصنع للحياكة	بريطانيا	Great Universal Stores G.U.S. غريت أونيفرسال ستورز

ويزداد عدد المشاريع التي تنشئها الشركات الاجنية في مجال النسيج والملبوسات سنة بعد سنة : ففي عام ١٩٦٩ أقامت تلك الشركات خمسة مشاريع جديدة وفي عام ١٩٧٠ أقامت ٢٥ مشروعا جديدا (٦٨) .

قطاع المنتجات الجلدية والأحذية

تطور الناتج الاجمالي لقطاع المنتجات الجلدية على الشكل التالي :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٧٩ر٤
١٩٧٠	١٠٨
١٩٧٣	٢٠٠
١٩٧٤	٢٦٣
١٩٧٥	٣٣٧
١٩٧٦	٥٢٧

أما صادرات القطاع فقد رافقت تطور انتاجه وتضاعفت خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ وكانت نسبة التصدير من اجمالي انتاج القطاع تبلغ ١٢٪ عام ١٩٧٤ وهبطت الى ١٠٪ عام ١٩٧٥ وعادت الى مستواها أي ١٢٪ في عام ١٩٧٦ . وتطور التصدير كان على الشكل التالي (٦٩) :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٠ر٦
١٩٧٠	٣ر٥
١٩٧٣	٧
١٩٧٤	٧
١٩٧٥	٥ر٤
١٩٧٦	٨

ويشغل هذا القطاع حوالي ٤ آلاف عامل يعملون في
٥٠٤ مؤسسات .

وتبلغ نسبة رأس المال الثابت في هذا القطاع من الصناعة
الاسرائيلية ١٪ وقد بقيت هذه النسبة ثابتة منذ عام ١٩٦٥ (٧٠) .
وسوف نذكر مثلين على تغلغل الرأسمال الاجنبي في هذا
القطاع :

— شركة بيغد اور (Begeg - Or) وهي أكبر منتج ومصدر
للملبوسات الجلدية في اسرائيل .

بلغ عدد العاملين في الشركة ٧٠٠ عامل وبلغت مبيعاتها
٢ مليون دولار عام ١٩٦٨ و ٤ ملايين دولار عام ١٩٧٠ (أي
حوالي ١٥٪ من مجمل مبيعات قطاع المنتجات الجلدية)
وارتفعت الى ٧ مليون دولار عام ١٩٧٥ (٧١) . وقد أسسها
لبسلي س . فولوب اليهودي الهنغاري .

— في عام ١٩٧٠ تشكلت شركة اثترناشيونال شو اوف
اسرائيل (International Shoe Corp of Israel) وقد استولت
على شركة الما (Alma) أحد أهم منتجي الاحذية في
اسرائيل وقررت رفع انتاجها الى اربعة اضعاف ما هو عليه
عام ١٩٧٠ — وتنوي الشركة الجديدة بناء عدة مصانع ، وتقديم
رساميل للمؤسسات القائمة وتسويق جزء هام من الاحذية

المنتجة في اسرائيل في اسواق أوروبا وامريكا (٧٢) . وتملك
مجموعة من كبار العاملين في مجال انتاج الاحذية في العالم :

— ماكس ويلينغ (Max Willing) من شركة ايڤي فوتوير
(Evy Footwear) الامريكية .

— آرون شليويش (Aaron Chilewich) صاحب شركة
لصناعة الجلود في امريكا .

— مونرو جلر (Monroe Geller) صاحب شركة اندرو
جلر شو كوربوريشن الامريكية في امريكا .
(Anderw Geller Shoe Corporation)

— كومبون (J. G. Compen) صناعي هولندي .

— فريتز هولندر (Fritz Hollander) رجل اعمال سويدي
كبير .

— هربرت بوسنر (Herbert Posner) صاحب شركة دكتور
بوسنر شوز الامريكية (Dr. Posner Shoés)

— ارتور هيونغرت (Arthur Haewengart) صاحب شركة
هيونغرت الامريكية (Hoewengart & Co)

— سول شيف (Saul Schiff) مدير سابق لشركة
أ . س . بيكو (A. S. Beckco) احدى أهم شبكات مبيع
الاحذية في امريكا .

— ارنولد زيف (Arnold Ziff) رئيس مجلس ادارة شبكة
المبيع البريطانية : ذي ستايل شوز (The Style Shoes L.T.D)

وتشكل المجموعة نوعا من أممية مصغرة لمنتجي الاحذية
الصهاينة في أوروبا وأمريكا • واخيرا نذكر ثلاث مجموعات
أقامت في السنوات الاخيرة مشاريع جديدة في اسرائيل :

* مجموعة شليويز اند غروز (Chilweich & Grosz)
التي أقامت مصنعا لانتاج الجزادين بقيمة مليون دولار وهي
امريكية •

* مجموعة ذي بارونيت كوربوريشن الامريكية
التي أقامت مصنعا لانتاج السلع الجلدية الصغيرة
• (The Baronet Corporation)

* مجموعة م. سينك (M. Seink) الكندية التي
اقامت مصنعا لانتاج الاحذية الرجالية ينتج ١٠٠٠٠ جوز
يوميًا ، ومن الجدير بالذكر أن ميلتاند ستينكوبف
(Miltand B. Steinkopf) عضو مجلس النواب الكندي ، هو
من كبار منتجي الاحذية في شمال امريكا ويرأس العديد من
الشركات الصناعية والتجارية الكندية ومنها :

— دايتون شو مانوفاكتورينغ كوربوريشن
Dayton Shoe Manufacturing Corporation

— كنديان وست شو مانوفا كتورينغ كوربوريشن
Canadian West Shoe Manufacturing Co

— مونارش لايف اسورانس Monarch Life Assurance Co

— تيب توب تايلورز Tip Top Taylors

— ج . ليكي J. Leckie Co

— باكارد Packard Eco

— ر . س . روبنسون R. S. Robinson's son

المقطاعات الصناعية الأخرى

لقد استعرضنا فيما سبق تغلغل وهيمنة الرساميل الاجنبية امريكية أو غير امريكية صهيونية أو غير صهيونية على خمسة من قطاعات الصناعة الاسرائيلية (الصناعة الكهربائية والالكترونية — الصناعة الكيماوية — انتاج وسائط النقل ، الصناعة المطاطية والبلاستيكية — صناعة الورق ومشتقاته) وفيما يلي سوف نلقي نظرة سريعة على دور الرأسمال الاجنبي في قطاعات صناعية أخرى حيث يسيطر على بعض المؤسسات الكبيرة والهامة دون أن يهيمن على مجمل القطاع كما هي حال القطاعات التي سبق وأن استعرضناها ، وسوف نلاحظ أن دخول الرأسمال الاجنبي الى هذه القطاعات قد تم خاصة بعد حرب حزيران وعلى أثر المؤتمرين اللذين ضما المليونيرين الصهاينة في تموز ١٩٦٧ وايار ١٩٦٨ واللذين سهلا وشجعا

استيلاء الرساميل الاجنبية على المؤسسات الاسرائيلية • ورغم أن الرأسمال المحلي لا يزال يملك اكثرية مؤسسات القطاعات التي نحن بصددھا فان نمط وسرعة تغلغل الرساميل الاجنبية فيها يحملنا على تصنيف القطاعات الصناعية في اسرائيل الى نوعين : القطاعات التي يهيمن عليها الرأسمال الاجنبي (وهي القطاعات الخمس التي ذكرناها) والقطاعات حيث الرأسمال الاجنبي في طريقه الى الهيمنة (وهي القطاعات التي سنستعرضها فيما يلي :

قطاع الصناعات المعدنية :

ندرج ضمن هذا القطاع ثلاثة فروع من الصناعة سنبين كل منها على حدة وعلى النحو التالي :

١ - فرع المعادن الاساسية :

(الصناعة الاساسية للحديد والصلب ، افران صهر الحديد والصلب ، الصناعة المعدنية غير الحديدية والانايب المعدنية) • تطور الانتاج في فرع الحديد والصلب على الشكل التالي (٧٣) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	١٧٩٧
١٩٧٠	٣٦٥
١٩٧٣	٧٠٤
١٩٧٤	١١٤٦
١٩٧٥	١٥٥٣
١٩٧٦	١٩٠٠

ويشكل التصدير نسبة معدل وسطي سنوي بلغ ١٤٪ من اجمالي انتاج هذا القطاع في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ وقد كان تطور التصدير على الشكل التالي (٧٤) :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٦
١٩٧٠	١٠
١٩٧٣	١٣٫٧
١٩٧٤	٢٣
١٩٧٥	٢٥
١٩٧٦	١٩

وبلغت نسبة رأس المال الثابت في هذا الفرع من رأس المال الثابت للصناعة الاسرائيلية ٥٪ عام ١٩٦٥ وبقيت ثابتة اذ أنها كانت ٥٪ في عام ١٩٧٠ و ٤٪ في عام ١٩٧٦ .

وارتفع عدد العمال في هذا الفرع من حوالي ٤ آلاف عام ١٩٦٥ إلى ٦ آلاف يعملون في ١٠١ مؤسسة عام ١٩٧٦ .

٢ - فرع المنتجات المعدنية :

كان تطور الانتاج في فرع المواد والمنتجات المعدنية على الشكل التالي (٧٥) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٦٧٣
١٩٧٠	١٠٠٠ر٨
١٩٧٣	١٨٥٧
١٩٧٤	٣٠٢١
١٩٧٥	٤١٥٠
١٩٧٦	٥٤٣٠

وقد تطورت نسبة التصدير من منتجات هذا الفرع بشكل سريع فقد ارتفعت من ١٣٪ من اجمالي انتاج الفرع عام ١٩٧٤ الى ١٨٪ عام ١٩٧٥ ووصلت الى نسبة ٣٢٪ من اجمالي الانتاج عام ١٩٧٦ . وكان تطور التصدير على الشكل التالي :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	١٢ر٥
١٩٧٠	٢٨ر٥
١٩٧٣	٤٦ر٠
١٩٧٤	٦٤ر٧
١٩٧٥	١٠٣ر٢
١٩٧٦	١٨٧ر٨

وبلغت نسبة رأس المال الثابت في هذا الفرع من رأس المال الثابت في الصناعة الاسرائيلية ٥٪ عام ١٩٦٥ وارتفعت الى نسبة ٧٪ في عام ١٩٧٦ .

وارتفع عدد العاملين من حوالي ٢٠ ألف عامل عام ١٩٦٥ يعملون في ٨٢٠ مؤسسة الى حوالي ٣٢ ألف عامل يعملون في ٢١٥٥ مؤسسة وذلك عام ١٩٧٦ .

٢ - فرع الآلات :

تطور الانتاج في فرع الآلات والمحركات على الشكل التالي (٧٦) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٤٣٠
١٩٧٠	٤٩٧
١٩٧٣	٨٣٢
١٩٧٤	١٣٠١
١٩٧٥	١٩٤٤
١٩٧٦	٢٣٧٦

وقد شكل التصدير نسبة ٨٪ من اجمالي انتاج الفرع عام ١٩٧٤ وارتفعت هذه النسبة الى ١١٪ في عام ١٩٧٦ ، وكان تطور التصدير على الشكل التالي (٧٧) :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٢ر٤
١٩٧٠	١٠ر٥
١٩٧٣	١٧ر٢
١٩٧٤	٢٦ر٦
١٩٧٥	٣٠ر٨
١٩٧٦	٤١ر٦

وقد ارتفعت نسبة رأس المال الثابت في هذا الفرع من ٢٪ من إجمالي رأس المال الثابت للصناعة الاسرائيلية الى ٣٪ عام ١٩٧٠ والى ٤٪ عام ١٩٧٦ . كما أن عدد العاملين في هذا الفرع قد ارتفع من حوالي ١٠ آلاف عامل يعملون في ٢٤٨ مؤسسة عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٣ الف عامل يعملون في ٣٨١ مؤسسة عام ١٩٧٦ .

ونستعرض فيما يلي الشركات العاملة في قطاع الصناعات المعدنية :

— تعتبر شركة اسرائيل ستيل ميلز (Israel Steel Mills) الشركة الاساسية لانتاج الحديد والصلب في اسرائيل وتقع مصانعها قرب مدينة عكا وقد تم تجهيز هذه المصانع بالآلات ومعدات استوردت من خلال اتفاقية « التعويضات الالمانية » . حتى عام ١٩٧١ ، كانت مجموعة « كور » (القطاع الصناعي للمستدروت) تملك مجمل أسهم الشركة وكان انتاجها السنوي يبلغ ٢٣٢ ألف طن من المنتجات المعدنية .

وفي بداية عام ١٩٧٢ ، اشترت مجموعة من شركات الصلب الاوروبية والامريكية ٥٠٪ من اسهم اسرائيل ستيل ميلز (Israel Steel Mills) وقد حصلت على جزء هام من الاسهم شركة كورف اندستري اند هاندل (Korff Industry and Handel)

وهي من الشركات الرئيسية للحديد والصلب في المانيا الغربية
ورفعت الطاقة الانتاجية للشركة الى ٢٥٠ - ٣٥٠ الف طن
سنويا (٧٨) .

— شركة كرمل فورج (Carmel-Forge) هي احدى
الشركات الاساسية لمنجور الحديد والالمنيوم في اسرائيل
— وهي اول مؤسسة تنتج منجور المنيوم للطائرات في آسيا
وافريقيا ، وقد بلغ حجم أعمالها لعام ١٩٧١ = ٣ مليون دولار
وعدد عمالها ٢٨٠ عاملا ، وترتبط شركة كرمل (Carmel)
من الناحية الفنية والعلمية وعبر شراء البراءات واستيراد الآلات
بالشركات الغربية التالية (٧٩) :

— شركة وايمان — غورغون الامريكية Wyman - Gorgon Co
— شركة شمربورغ الامريكية Chamberburg
— شركة فيلدنغ اند بلات البريطانية Fielding and Platt
— شركة ايتوهلز البريطانية Etohells
— شركة ويل لابراتور البريطانية Wheel Laborator
— شركة هاسن كايفر الالمانية Hasen Clever
— شركة شميد الالمانية Schmid
— شركة غوكو الالمانية Goeko
— شركة بيت شمش انجينيير (Beth Shemesh Engines L.T.D)
تأسست في أيار ١٩٦٨ .

وهي تنتج قطع غيار لمحركات الطائرات وثقانات الطائرات والطوافات ، وتربينات غاز للاستعمالات المختلفة ، وبلغ عدد العاملين في الشركة ٨٠٠ عامل عام ١٩٧٨ والشركة الاسرائيلية هي فرع لشركة توربوميكا (Turbomeca) الفرنسية وهي من أهم منتجي محركات الطائرات في أوروبا^(٨٠) .

— شركة ميسكو بيت شيمش (Misco Beth Shemesh)
تأسست عام ١٩٦٩ . وتصب الشركة مختلف انواع القطع المعدنية (من صلب أو من مزيج من المعادن) وتنتج أيضا شفرات لتربينات الطائرات وقطعا معدنية مكونة للطائرات وقطعا تدخل في صنع المحركات وغيرها ، وتتقاسم ملكية الشركة كل من الحكومة الاسرائيلية وشركة بيت شيمش انجنيير (Beth Shemesh Engines) (التي ذكرناها في المقطع السابق) .
وشركة هومت كوربوريشن (Howmet Corporation)
الامريكية وهي أكبر شركة في العالم لاتاج القطع المعدنية المكونة لمحركات وهياكل الطائرات .

وقد بلغت مبيعات هومت (Howmet) لعام ١٩٦٨ = ٢٣٠ مليون دولار^(٨١) .

— في منتصف عام ١٩٧٣ بدأ بناء معمل لمحركات « ونكل » في مدينة كرميال ، وسوف يتم توظيف مبلغ ٢٠ مليون دولار

لبناء المعمل وشراء التجهيزات والمعدات ، يبدأ الانتاج في عام ١٩٧٥ وسيكون عدد العمال في المرحلة الاولى ٥٠٠ عامل .
وينتج المعمل محركات للسفن ، وآلات قص الاعشاب وآليات
تكنيس الثاوج وآليات مختلفة^(٨٢) . وسوف تتوزع اسهم
الشركة على الشكل التالي :

— اميريكان اسراييلي ٣٥٪ / American Israeli Paper Mills
وتسيطر عليها الشركة الامريكية لاتنتاج الورق اترناشيونال
بيپر (International Paper)

— انغلو اسراييل بنك ٣٥٪ / (Anglo - Israel Bank)
ويليام ليفيت (William Levitt) أحد كبار المساهمين في
شركة I. T. T. الامريكية .

— لودفينغ جولسون (Ludwing Juleson) رئيس مجلس
ادارة الشركة ٤٠٪ .

— انغلهارد مينيرالز الامريكية . Englehard Minerals
هرمان مركم (Herman Merkm) صاحب شركة امريكية
ليبيع الاسهم .

مصادر البحث

- 1 — Industry and Crafts Survey 1970, P 6f, 14.
Statistical Abstract of Israel 1965, P 414 - 1968
P 372 - 1971 P 368 - 1974 P 416 - 1975 P 408 -
1976 P 394.
Israel Industry and Commerce, May 1948, P 2.
Bank of Israel Annual Report 1971 P 233 - 1975
P 289 - 1976 P 305.
- 2 — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1976.
- 3 — Bank of Israel Annual Report 1975 - 1976.
- 4 — Bank of Israel Annual Report 1976.
- 5 — Shlomo Sitton.
- 6 — M. Sandberg « Industry Role in the growth of the
Economy 1971 - 1975 ». In Israel Industry
Commerce - February 1971 Vol 22 No 1.
- 7 — Israel Industry and Commerce - April - May 1971
Vol 22 No 2.
- 8 — D. Vergveze « Israel, Terre denure des scientifi-
ques ». Le Monde 16 - 18 Juillet 1971.
- 9 — Israel Economist. October 1968 P 369 - 372.
Le Monde 16 - 18 July 1971.
Who's Who in Israel 1972.
- 10 — Harry Hockwood « Israel's Expanding arms
Industry ». Journal of Palestine Studies Vol 1
No 4 P 81 - 82.
- 11 — Israel Economist, April - May 1973 P 136.

- 12 — Forbes, 15 May 1972 P 178.
- 13 — Who's Who in Israel 1978, P 529.
- 14 — Who's Who in Israel 1972, P 532.
- 15 — Le Monde 16-18 July 1971.
Israel Economist May 1971, P 165.
Who's Who in Israel 1976, P 498.
- 16 — Harry Hockwood - article Cit, P 84 - 85.
- 17 — Who's Who in Israel 1969, P 487.
- 18 — Who's Who in Israel 1972, P 533, 1978 P 525.
- 19 — Israel Industry and Commerce Vol 20 No 2
January 1969.
- 20 — Who's Who in Israel 1969, P 487.
- 21 — Forbes - 15 May 1972.
- 22 — Who's Who in Israel 1972 P 527; 1976 P 489.
- 23 — Forbes, 15 May 1972 P 190.
- 24 — Who's Who in Israel 1972, P 529.
- 25 — Who's Who in Israel 1972, P 530.
Forbes, 15 May 1972, P 200.
- 26 — Israel Economist January 1972, P 21.
- 27 — Who's Who in Israel 1978, P 512.
- 28 — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1976.
Quarterly Economic Review, Annual Supplement
1977 - 1978.
- 29 — Statistical Abstract of Israel, 1974 - 1976.
- 30 — Bank of Israel Annual Report 1971, 1975 - 1976.
Statistical Abstract, 1970 - 1976.
- 31 — Bank of Israel Annual Report 1970, P 242, 1976,
P 314.
- 32 — Israel Economist - November 1968, P 415.

- 33 — Israel Industry and Commerce - December 1971,
Vol 22, No 5.
- 34 — Who's Who in Israel 1976.
- 35 — Who's Who in Israel 1972, P 555.
- 36 — Israel Industry and Commerce 1971 Vol 22 No 3,
1972 Vol 23 No 1.
- 37 — Who's Who in Israel 1972, P 545 - 1976, P 497.
- 38 — Who's Who in Israel 1976, P 514, 1978 P 554 f.
- 39 — Who's Who in Israel 1972, P 570, 1976, P 506.
- 40 — Israel Economist. January 1972, P 21.
- 41 — Who's Who in Israel 1972, P 509.
- 42 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Quarterly Economic Review, Annual Supplement
1978, P 12.
- 43 — Bank of Israel Annual Report 1971, P 248.
Statistical Abstract 1976, P 201.
- 44 — Quarterly Economic Review, Annual Supplement
1978, P 12.
Industry Census, C. B. S. 1965, P 3.
Industry and Crafts Survey 1970, P 63.
- 45 — Who's Who in Israel 1976.
- 46 — Who's Who in Israel 1972, P 515.
- 47 — Who's Who in Israel 1972, P 516.
- 48 — Israel Economist May 1971, P 137.
- 49 — Fortune, August 1972, P 153.
- 50 — Who's Who in Israel 1972, P 514, 1978, P 514.
- 51 — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1975.
- 52 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
Statistical Abstract 1970, P 215.
Industry and Crafts Survey 1970, Jerusalem 1973,
P 15 ff.

- 53 — Who's Who in Israel 1972, P 515.
- 54 — Who's Who in Israel 1976, P 485, 1978, P 516.
Israel Industry and Commerce - February 1972
Vol 22 No 1, P 7.
- 55 — Israel Economist - December 1970, P 273.
Forbes, 15 May 1972, P 196.
- 56 — Who's Who in Israel 1976, P 488.
Forbes, 15 May 1972, P 190.
- 57 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Quarterly Economic Review, Annual Supplement
1978, P 11, 1977, P 12.
- 58 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6.
- 59 — Israel Economist, May 1968, P 217, January 1969,
P 23, September 1970, P 125.
Who's Who in Israel 1972, P 523, 1978, P 520.
- 60 — Forbes, May 15, 1972, P 182.
- 61 — Israel Economist, January 1969.
- 62 — Who's Who in Israel 1972, P 570.
- 63 — Who's Who in Israel 1972, P 523.
- 64 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 316.
- 65 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 398,
Industry and Crafts Survey 1970, P 14.
Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
- 66 — Who's Who in Israel 1976, P 531, 1978, P 567.
- 67 — Who's Who in Israel 1976, P 533.
- 68 — Israel Industry and Commerce, February 1971,
Vol 22, No 1,
- 69 — Israel Economist, February - March 1970.
- 70 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396, 399,
1967, P 215.

- Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
- 71 — Who's Who in Israel 1976, P 526.
- 72 — Israel Industry and Commerce Vol 20, No 5,
November 1969.
- 73 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6, 14.
Q.E.R. Annual Supplement 1977, P12, 1978, P 11.
- 74 — Bank of Israel Annual Report 1974 - 1976.
Statistical Abstract of Israel 1967, P 217, 1976,
P 314, P 201.
75. — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1975 - 1976,
P 314, P 201.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6, 14.
- 76 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Q.E.R. Annual Supplement 1977, P 12, 1978, P 11.
- 77 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 314, 1971,
P 248.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6 f, 14.
- 78 — Who's Who in Israel 1972, P 511, 1976, P 483,
1978, P 515.
- 79 — Who's Who in Israel 1972, P 508.
- 80 — Who's Who in Israel 1969, 1978, P 511.
- 81 — Fortune, 15 May 1969, P 180.
Who's Who in Israel 1972, P 506.
- 82 — Israel Economist, April - May 1973, P 137.

الفصل الثاني

قطاعات اقتصادية أخرى

الفصل الثاني

قطاعات اقتصادية أخرى

١ - قطاع النقل البحري :

يمثل ناتج النقل البحري حوالي ٧.٥٪ من الناتج القومي الاسرائيلي وقد كان تطور هذا القطاع على الشكل التالي (١) :

تطور الاسطول التجاري الاسرائيلي ، وازدادت السفن العاملة فيه (سفن شحن - سفن برادات - ناقلات) من ٣٠ سفينة عام ١٩٥٦ الى ١٠٣ سفن في عام ١٩٧٦ ، وتديرها عشر شركات للملاحة والنقل البحري . وكان تطور عدد السفن على الشكل التالي (٢) :

سنة	عدد السفن
١٩٥٦	٣٠
١٩٦٥	١٠٣
١٩٧٠	١١٠
١٩٧٣	١٠٩
١٩٧٤	١٠٩
١٩٧٥	١٠٨
١٩٧٦	١٠٣

وكانت نوعيات السفن في عام ١٩٧٦ على الشكل التالي (٣) :

٧٤	سفن شحن
٣	سفينة براد
٢٦	ناقلات
١٠٣	المجموع

أما السعة الناقلة (Dead Weight) للاسطول التجاري

الاسرائيلي فقد ارتفعت من ١٧٤٩١٣ طنا عام ١٩٥٦ الى ٤٧٤٨١٣ طنا عام ١٩٧٥ (٤) .

ولقد كان العامل الرئيسي في هذه الزيادة يكمن في مضاعفة حمولة ناقلات النفط المستخدمة عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ .

أما العائدات السنوية من قطاع النقل البحري فقد تطورت على الشكل التالي (٥) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٣٥٣
١٩٧٠	٧٣٥٩
١٩٧٣	١٦٣١٤
١٩٧٤	٢٨٣١٧
١٩٧٥	٤١٣٠٥
١٩٧٦	٤٧٣٢٤

ويتم سنويا استثمار مبالغ كبيرة في الاسطول التجاري الاسرائيلي ، وذلك لشراء سفن جديدة وخاصة الناقلات . وكذلك تحديث السفن القديمة ، بيع وشراء سفن جديدة بدلا عنها . فقد بلغ الاستثمار الصافي في الاسطول عام ١٩٧٥ مبلغ ٢ مليون دولار . بينما تم في عام ١٩٧٦ استثمار مبلغ ٥٣ مليون دولار في شراء سفن جديدة . وكذلك تم بيع سفن شركة ماريتيم فروت كارييرز (Martitime Fruit Carrirs)

التي أفلست عام ١٩٧٦ ، بمبلغ ٣٩ مليون دولار ، أي ان
الاستثمار الصافي كان ١٤ مليون دولار^(٦) .

وتأتي أهمية فرع النقل البحري من اعتماد اسرائيل شبه
الكامل عليه في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج . فالنقل البري
معطل بسبب المقاطعة العربية واغلاق الحدود .

والنقل الجوي اذ يؤمن قسما اساسيا في حركة المسافرين
من وإلى اسرائيل ، لا يستطيع تأمين نقل البضائع بتكاليف
معقولة (ما عدا بعض البضائع الخفيفة والثينة) . لا يبقى اذا
سوى النقل البحري لتأمين الصادرات والواردات والتي تمثل
على التوالي ٢٦٪ و ٤١٪ من جملة استعمال الموارد
الاسرائيلية^(*) أي ما مجموعه ٦٧٪ مقابل ١٥٪ في الولايات
المتحدة و ٢٤٪ في اليابان و ٣٧٪ في فرنسا . فالنقل البحري
اذا هو الشريان الحيوي الذي يربط اسرائيل بالعالم ويسمح
لها بالبقاء^(٧) .

يوجد هناك حاليا حوالي عشر شركات ملاحية بحرية تعمل
في اسرائيل . وتؤمن ثلاث شركات اساسية أكثر من ٨٠٪ من
حجم الاعمال الاجمالي لقطاع الملاحة البحرية .

(*) الناتج القومي + مجموع الواردات .

الشركات هي :

زيم اسرائيل نافيجيشن كوربوريشن

(Zim Israel Navigation Corporation L.T.D)

ال يام كارغو شيبس (El Yam Cargo Ships L. T. D.)

ماريتيم فروت كاريوز (Maritime Fruit Carriers L. T. D.)

تأتي شركة زيم (Zim) في المرتبة الاولى سواء من ناحية حجم اسطولها (٨٠ سفينة من أصل ال ١٠٣ سفن التي يتألف منها الاسطول الاسرائيلي) وسعة نشاطاتها • وتتمتع « زيم » بوضع شبه احتكاري فيما يتعلق بنقل المسافرين على الخطوط التي تربط بين موانئ البحر المتوسط • كما تملك « زيم » الاغلبية الساحقة من سفن نقل البضائع العامة و ٤٠٪ من سفن النقل بالجملة و ٦٠٪ من ناقلات النفط التي يعمل أكثرها بالارتباط مع خط أنابيب ايلات - عسقلان •

ويجب أن نذكر أخيرا ان هناك مشاريع طموحة لتوسيع أسطول ونشاطات الشركة في السنوات العشر المقبلة : فقد تقرر توظيف ٣٠٠ مليون دولار خلال السبعينات من أجل شراء ٣٠ سفينة جديدة تضاف الى اسطول « زيم » •

حتى عام ١٩٧٠ كانت « زيم » بمثابة الشركة الوطنية للملاحة ، تتقاسم ملكيتها الحكومة ، والوكالة اليهودية ،

والهستدروت • وكانت الدولة تؤمن أغلبية الاستثمارات التي تقوم بها الشركة ، وتغطي العجز الجاري الذي كانت تقع فيه • ولكن منذ عام ١٩٦٧ بدأت شركة « زيم » تحقق سنة بعد سنة أرباحا متصاعدة ، وفي غمرة حملة تشجيع توظيف الرساميل الاجنبية باعت الجهات المعنية في بداية عام ١٩٧٠ « ٥٠٪ » من أسهم « زيم » وأصبح توزيع الاسهم على الشكل التالي :

اسرائيل كوربوريشن	٥٠ ٪	(Israel Corporation)
الحكومة	٣٠ ٪	
الوكالة اليهودية	٣٠ ٪	
الهستدروت	١٠ ٪	

وقد أصبحت اسرائيل كوربوريشن (Israel Corporation) صاحبة الاكثريّة من أسهم شركة « زيم » والمتحكمة بمصائرهما وأرباحهما • وقد ورد ذكر تلك المؤسسة فيما سبق جملة وتفصيلا ، ولابأس ان نذكر انها شركة استثمار دولية أسست عام ١٩٦٨ وتضم عددا من كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا وكندا وفرنسا وبريطانية الى جانب مجموعات مالية من المانيا الغربية وجنوب افريقيا •

وهكذا يكون الرأسمال الصهيوني والامبريالي قد استولى على أكبر وأهم شركة ملاحه بحرية في اسرائيل • ولابأس أن نذكر ان شركة « زيم » قد حققت في عام ١٩٧٤ أرباحا صافية

بلغت ٤٧ مليون ليرة اسرائيلية ، وفي عام ١٩٧٥ بلغت ٧٧ر٥
مليون ليرة اسرائيلية ، أما في عام ١٩٧٦ فقد بلغت أرباحها
٢٩ر٣ مليون ليرة اسرائيلية^(٨) .

الشركة الثانية التي يسيطر عليها الرأس مال الاجنبي هي
شركة ماريتيم فروت كارييرز (Maritime Fruit Carriers)
تأسست الشركة عام ١٩٦٤ وتخصصت في السفن المبردة وفي
نقل المواد السريعة التلف على مسافات كبيرة . تملك الشركة
حاليا حوالي ٢٠ سفينة مبردة وقد أوصت على ٢٠ سفينة أخرى
سوف تستلمها في السنوات المقبلة .

وقتذاك تصبح الشركة احدى أكبر الشركات الدولية التي
تعمل في هذا الفرع من الملاحة البحرية . وتقوم الشركة حاليا
بنقل الحمضيات الاسرائيلية الى أوروبا وأمريكا ، كما تنقل
الفاكهة والمواد السريعة التلف من الأرجنتين ودول أمريكا
الجنوبية الى أوروبا وأمريكا ، والموز من أمريكا الوسطى الى
أوروبا ، واللحوم المثلجة والاسماك من قارة الى أخرى .

يشترك في ملكية ماريتيم فروت كارييرز
(Maritime Fruit Carriers) كل من عضو الكنيست
يعقوب ميريدور (Yacov Meridor) والكابتن ميلا برينر
(Mila Brener) لكن الحصة الاساسية من الاسهم هي
ملك للمجموعات التالية :

١ - الشركة الفرنسية بان ماريتيم (Pan Maritime S.)
التي يرأسها الجنرال ييار كوينغ وهو وزير سابق للقوات
المسلحة ورئيس جمعية الصداقة الفرنسية الاسرائيلية .

٢ - الشركة الفرنسية سوسيتيه فرانسيدي ترانسبورت غودرو
(Societe Francaise de Tronsport Goudraud S. A.)
التي يرأسها السيد م. موار (M. Mouart)

٣ - مجموعة من التجار وأصحاب شركات النقل الصهاينة
في ستة أقطار :

برغن (Bergen) بير هيزينغ دابل (Per Hysing Dabl)
من النرويج ، مكسيكو (Mexico) جاكوبو مودلاك
(Jacobo Moudlak) من المكسيك . باريس (Paris)
دوف فورستر (Dov Forster) من فرنسا ، بيونس ايريس
(Buenos Aeres) د. جاكوبو مانم (Dr. Jacobo Manmm)
من الأرجنتين .

زوريخ (Zurich) د. ماكس لايبكم (Dr. Max Le Bebkm)
من سويسرا .

نيويورك (New York) ه. ل. فدرمان (H. L. Feder man)
من الولايات المتحدة .

شيكاغو (Chicago) وليام فريدمان (William J. Fried man)
من الولايات المتحدة .

نيويورك (New York) مينيل هالبرن (Menil. H. Halpern)
من الولايات المتحدة •

ويعطي توزيع ملكية شركة ماريتيم فروت كاريرز
(Maritime Fruit Carriers) صورة مصغرة عن ما يمكن ان
نسميه الاممية الرأسمالية الصهيونية المنتشرة في مختلف أقطار
العالم والتي أخذت تجعل من اسرائيل قاعدة أساسية من قواعد
نشاطاتها الصناعية والتجارية والمالية •

وقد واجهت شركة ماريتيم فروت كاريرز
(Maritime Fruit Carriers) صعوبات مالية كبيرة منذ عام
١٩٧٤ واستمرت هذه الصعوبات خلال عام ١٩٧٥ وأدت الى
افلاس الشركة في عام ١٩٧٦ وحلها • وقد نشأت هذه الصعوبات
عن التزامات مالية أخذتها الشركة على عاتقها في عام ١٩٧٢
 لتمويل بناء ناقلات نفط جديدة ولكن توقعات الربح لم تتحقق
 بسبب الازمة الخانقة التي نجمت بسبب حرب تشرين التحريرية
 في نقل النفط ووقف ضخه ، الامر الذي أدى الى افلاس
 الشركة (٩) •

— المؤسسة الثالثة التي يملكها رأس مال أجنبي تدعى
غادوت شيميكال تانكرز اند ترمينالز

(Gadot Chemical Tankers & Terminals L.T.D.)

وتتخصص غادوت (Gadot) بنقل الكيماويات الى مسافات

طويلة وتستعمل لهذا الغرض ست سفن تتراوح حمولتها ما بين ٥٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ طن ، كما تملك ٩٠ خزاناً في مرفأ حيفا تباع طاقتها الاجمالية على التخزين ٤٢٠٠٠ طن من المنتجات الكيماوية ، وتنقل المنتجات الكيماوية من البحر المتوسط الى غرب أوروبا ومن غرب أوروبا الى البحر الاسود ومن الولايات المتحدة الى البحر المتوسط ، وقد بلغ حجم أعمال الشركة عام ١٩٧١ = ٨٢٦ مليون دولار .

وشركة غادوت (Gadot) هي إحدى المؤسسات التي تملكها عائلة جوهانانوف (Johananoff) الصهيونية الهولندية وهي :

- شركة فلويدكس (Fluidiks. N. V.) في هولندا .
- شركة أوروشم شيبينغس (Eurchom Shippings. N. V.) في هولندا .
- شركة فلومول كيمكا (Flumol Quimica. S. A.) في اسبانيا .
- شركة كيمكا غرانل سارل (Quimica Granel SARL)
- شركة كزيما (Xhymma SA) في اليونان .
- شركة ستانال شيميكال (Stanal Chemical Inc.) في اسرائيل .

— شركة نير ايست شيميكال اندستري
(Near East Chemicals Industry) في اسرائيل •

وتتعاطى جوهانا نوف تجارة ونقل وتخزين المنتجات
الكيمياوية والمواد الاولية وقد بلغ حجم أعمالها لعام ١٩٧٢ =
٤٣ مليون دولار •

وهكذا نستطيع أن نلخص حصة الرأسمال الاجنبي
(وأغلبه صهيوني) من حجم أعمال قطاع النقل البحري في
اسرائيل على الشكل التالي :

الشركة	حصة الشركة في حجم أعمال فرع النقل البحري	حصة الرأسمال الاجنبي
زيم (Zim)	٥٠٪	٢٥٪
ماريتيم فروت كاريوز (Maritime Fruit Carriers)	١٠٪	٨٪
غادوت (Gadot)	٥٪	٥٪
شركات أخرى	٥٪	٢٪
		٤٠٪

فيكون الرأسمال الاجنبي مسيطرا على ٤٠٪ من حجم
أعمال قطاع النقل البحري في اسرائيل •

ومن الجدير بالذكر ان مجموعة « بنك ديسكونت »

(أكبر مجموعة اقتصادية خاصة في اسرائيل) تسيطر على ال يام
(El Yam) وعلى ٣٠٪ من حجم أعمال القطاع المعني .

وتتحكم شركة « ال يام » بـ ٤٠٪ من مجموع السعة
الناقلة التي تملكها اسرائيل ، مشكلة بذلك حجم
استثمارات بلغ ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ (١٠) .

٢ - قطاع النفط ومشتقاته (استيراد - تسويق - تصنيع) :

ليست اسرائيل بالطبع من البلدان المنتجة للنفط . وفي عام
١٩٦٦ كان انتاج آبار اسرائيل لا يغطي سوى ٦٪ من
استهلاكها السنوي للنفط والبالغ ثلاثة ملايين طن . وكانت هناك
مصفاة واحدة للنفط ، في حيفا ، تبلغ طاقتها القصوى على
التكرير ستة ملايين طن سنويا . وفي عام ١٩٥٩ تم بناء خط
أنابيب ايلات - حيفا كخط بديل لشحن النفط الايراني الى
أوروبا (وجاء بناؤه بعد أزمة السويس في عام ١٩٥٦ ، التي
تقلصت خلالها ، بسبب اغلاق القناة المؤقت احتياطات أوروبا
من النفط) . وقد بلغت قدرة هذا الخط السنوية حوالي ستة
ملايين طن من النفط .

أما أسطول ناقلات النفط الاسرائيلي فقد كان متواضعا .
بعد حرب حزيران ، استولت اسرائيل على آبار النفط في سيناء
وباشرت في استثمارها . وقد بلغت الكمية المستخرجة

عام ١٩٧٢ = ٣٥ مليون طن من النفط (أي ما يساوي ٨٠ مليون دولار سنويا) •

وبما ان استهلاك اسرائيل من النفط كان عام ١٩٧٢ = ٦٧ مليون طن (بزيادة ١٤٪ عن عام ١٩٧١) فيكون انتاج حقول سيناء يغطي ٨٠٪ من حاجات السوق الداخلية الاسرائيلية • ومن الجدير بالذكر ان انتاج الآبار الواقعة داخل حدود اسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ لا يمثل سوى ١٦٠٠٠٠ رطل سنويا أي ٢٪ من استهلاك اسرائيل من النفط (١١) •

وقد تطور انتاج النفط على الشكل التالي (١٢) :

سنة	مليون لتر
١٩٦٠	١٤٨
١٩٦٥	٢٣٤
١٩٧٠	٨٨
١٩٧٢	٥٤
١٩٧٣	٤٤
١٩٧٤	٤٥
١٩٧٥	٤٠
١٩٧٦	٤١

ومن الجدير بالذكر ان أغلب انتاج النفط يتم من الآبار الموجودة أو المكتشفة في الاراضي العربية المحتلة ، وخاصة في خليج السويس ، وفي الطور وفي العريش ، وشمالى سيناء .

وقد قامت الشركة الامريكية نبتون أويل (Neptune Oil) بالتنقيب عن البترول في الطور ، واستثمرت حوالي ٢٧ مليون دولار في ذلك ، ويتم استخراج حوالي ١٠ آلاف طن يوميا ، وحوالي ٣٥ مليون طن سنويا من هذه الآبار ، أي ما يعادل تقريبا نصف استهلاك اسرائيل .

كما نقت شركة سيتي دريلينغ أوف لندن (City Drilling of London) عن النفط في العريش شمالى سيناء واستثمرت في ذلك ١١٠ مليون دولار^(١٣) . هذا عدا عن كميات النفط التي كانت تستخرجها اسرائيل من حقول أبو رديس ، التي أعادتها الى مصر بموجب اتفاقية فصل القوات .

ومن ناحية أخرى ، أنهت اسرائيل بناء مصفاة ثانية للنفط في عسقلان (الى جانب مصفاة حيفا) بطاقة تكرير قدرها ثلاثة ملايين طن سنويا . وبذلك تصبح القدرة الاجمالية على تكرير النفط في اسرائيل أكثر من عشرة ملايين طن ، مما يؤمن فائضا من النفط المكرر للتصدير الى الاسواق الخارجية^(١٤) .

وقد صدرت اسرائيل في عام ١٩٧٤ ما قيمته ٤٠ مليون دولار من النفط والمنتجات النفطية^(١٥) . وقد وضعت شركة الاستثمار الدولية اسرائيل كوربوريشن (Israel Corporation) التي تملك مصفاة عسقلان ، مشروعا لرفع طاقة التكرير السنوية الى ١٣ مليون طن بتوظيف مبلغ ١٥٠ مليون دولار ، وبذلك ترتفع طاقة التكرير الاجمالية الاسرائيلية من ١٠ الى ٢٠ مليون طن سنويا^(١٦) .

والهدف من سياسة التوسع هذه هو :

- ١ - يجب أن تؤمن المصافي المحلية كل حاجات اسرائيل من جميع أنواع المنتجات النفطية .
- ٢ - يجب أن يبقى فائض من الطاقة التكريرية يبلغ ١٥ الى ٢٠٪ من الاستهلاك ويستعمل في حالات الطوارئ .

وهكذا ، رغم ان اسرائيل ليست اطلاقا من دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط ، الا انها سوف تصبح في السنوات المقبلة ، وبدفع من الرساميل الاجنبية ، المركز الاساسي لتكرير وتصنيع النفط في المنطقة .

- في مجال نقل النفط ، تم بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ بناء خط أنابيب جديد بين ايلات وعسقلان ، تبلغ قدرته الانطلاقية

٢٠ مليون طن سنويا ويمكن ان ترفع الى ٦٠ مليون طن سنويا
بإضافة عدد من الخزانات ومحطات الضخ . واستعمال خط
ايلات - عسقلان بكامل قدرته ، يؤمن لاسرائيل من حقوق
المرور ٢٠ مليون دولار سنويا كحد أدنى . ويجعل الخط من
اسرائيل حلقة وصل أساسية بين النفط الايراني والاسواق
الاوربية . ومن الجدير بالذكر انه في عام ١٩٧١ تم نقل ٣٠
مليون طن من النفط عبر خطي الانابيب الاسرائيليين (١٧) .

وأخيرا ، فيما يتعلق باسطول الناقلات الاسرائيلية يجب ان
نذكر أنه يتوسع بصورة مطردة منذ عام ١٩٦٧ . فاسرائيل
تطمح لأن تصبح من كبار ناقلي النفط في البحر المتوسط : فقد
استلمت مثلا شركة « زيم » للملاحة ناقلتي نفط ضخمتين
سنة ١٩٧٢ (تبلغ حمولة الواحدة ٢٣٠.٠٠٠ طن) وناقلتين
في عامي ١٩٧٣ و ١٩٤٧ (تبلغ حمولة الواحدة ٢٥٠.٠٠٠ طن)
وتكون شركة « زيم » قد حصلت على ٤ ناقلات تبلغ حمولتها
مليون طن في أقل من ثلاث سنوات .

كما استأجرت شركة « زيم » وشركتا ال يام (El Yam)
وماريتيم فروت كارييرز (Maritime Fruit Carriers)
ثلاث ناقلات تبلغ حمولتها ١٨٠.٠٠٠ طن وفي عام ١٩٧٥ بلغت
الحمولة الاجمالية لاسطول ناقلات النفط الاسرائيلي

١٥٢١٢٩٧ طن سوف ترتفع بنسبة ١٥٠٪ خلال السنتين
المقبلتين . كما بلغ عدد الناقلات في الاسطول التجاري
الاسرائيلي ٢٧ ناقلة^(١٨) .

وهكذا نرى ان التطورات التي تلت حرب حزيران قد
جعلت من اسرائيل بلدا ذا شأن فيما يتعلق بنقل وتكرير وتصنيع
وتصدير النفط . وقد أصبح قطاع النفط من القطاعات الهامة
في الاقتصاد الاسرائيلي : فاسرائيل لاتزال تعتمد أساسا على
« الفيول اويل » لتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد تطورت الصناعة
البتروكيميائية بسرعة في السنوات الاخيرة منتجة الشحم والزفت
وزيوت التشحيم والادوية الزراعية والاسمدة ومشتقات الايتلين
وغيرها .

ويتطلب نمو عدد الآليات والعربات ونمو الاستهلاك المنزلي
والمؤسساتي المزيد من البنزين والغاز وشبكة واسعة لتوزيعها
في مختلف أنحاء البلاد . وأخيرا أصبحت اسرائيل تجني ملايين
الدولارات سنويا من جراء عائدات مرور النفط في خطوط
الانابيب ومن خلال نشاط أسطول الناقلات الاسرائيلي .

دور الراسمال الاجنبي

وننتقل الآن الى تحديد دور الراسمال الاجنبي وهيمته
على هذا القطاع الهام من الاقتصاد الاسرائيلي :

سوف نذكر أولا المجموعات الكبرى الثلاث التي تتقاسم
حصة الاسد في نشاطات قطاع النفط ومشتقاته ، ومن ثم نلقي
بعض الاضواء على دخول المجموعات الرأسمالية الاجنبية
الجديدة على فروع نامية من ذلك القطاع .

تسيطر على القطاع في اسرائيل ثلاث مجموعات كبرى
تنشط سوية في التنقيب عن النفط واستيراد النفط والغاز ونقل
النفط عبر الانابيب وتوزيع الغاز ، وتكرير النفط والصناعات
البتروكيميائية .

المجموعة الاولى وتدعى باز أويل (Paz Oil Co.)
ويسيطر على ثلث أسهمها المليونير الصهيوني البريطاني
اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson) وعلى ثلث آخر رجل
المال والاعمال الصهيوني الامريكي ماكس فيشر (Max Fisher)
ويعتبر صاحب ثاني مجموعة مالية وصناعية في « ديترويت »
بعد هنري فورد، و « ماكس فيشر » يعمل أساسا في حقل النفط
والغاز فهو رئيس مجلس ادارة شركة آمارا غازولين
(Amara Gasoline Co.) وعضو مجلس ادارة شركة اميريكان
بتروليوم انترناشيونال (American Petroleum International)

وقد عمل أيضا لفترة طويلة رئيسا « للنداء اليهودي الموحد »
في الولايات المتحدة الامريكية .

المجموعة الثانية تدعى « سونول » (Sonol) وقد أسسها
عام ١٩٤٨ الممول الصهيوني الامريكي راندولف سونبورن
(Randolph Sonneborn) رئيس مجلس ادارة بترولسيوم
ترانسبورت اند ترادينغ Co. Petroleum Transport & Trading
وسونبورن شيميكالز اند ريفيننج

(Sonneborn Chemicals & Refining Co.) وهما شركتان
تعملان في حقل نقل وتكرير النفط وفي مجال البتروكيميايات .
و « سونبورن » هو أيضا أحد مدراء ويتكو شيميكالز
(Witco Chemicals) وهي من كبريات الشركات الكيماوية
في الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٧٩ اشترت شركة بلكوبترولسيوم
(Belco Petroleum) مجموعة سونول (Sonol) في « سونبورن »
ومن الجدير بالذكر ان شركة بلكو (Belco) تقوم بالتنقيب عن
النفط في صحراء سيناء وهي شركة أمريكية من الحجم المتوسط
بلغ دخلها الصافي عام ١٩٧١ = ٤٠٠ مليون دولار وبلغت
مبيعاتها ٧٢٠ مليون دولار وهي أرقام ضخمة بالنسبة
لإسرائيل (١٩) .

أما المجموعة الثالثة والأهم فهي مجموعة ديليك (Delek) وقد كانت الى فترة قصيرة تتقاسم ملكيتها كل من الحكومة وبنك العمال (التابع للهستدروت) وبنك ليومي (التابع للوكالة اليهودية) وبنك ديسكونت (التابع لعائلة ريكاناتي صاحبة أكبر مجموعة اقتصادية خاصة في اسرائيل) أما حصة الرأسمال الاجنبي في ديليك (Delek) فقد تمثلت أساسا في الاسهم التي تملكها شركة الاستثمار الامريكية امبال أمريكان اسرائيل كوربوريشن (Ampal-Americon-Israel Corporation) التي تملك موجودات بقيمة ١٢٠ مليون دولار والتي يساهم فيها كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا من أمثال فكتور كارتر (Victor Carter) زعيم الجالية اليهودية في لوس انجلوس ورئيس مجلس ادارة كل من يوناتيد كاليفورنيا بنك (United California Bank) (٥٠٠٠ مليون دولار من الموجودات) وشركة التأمين بنفسيال ستندرد اينشورنس (Beneficial Standard Insurance) (أكثر من ١٠٠٠ مليون دولار من الموجودات) (٢٠) ، وفي عام ١٩٦٩ زادت حصة الرأسمال الاجنبي في ديليك (Delk) اذ باعت الحكومة الاسرائيلية جزءا من أسهمها الى شركة الاستثمار الدولية اسرايلي كوربوريشن (Israeli Corporation) وخاصة الى المليونير الصهيوني البريطاني شارل كلور (Charles Clore) رئيس مجلس ادارة بريتيش شو كوربوريشن

(British Shoe Corporation) وهي من كبريات الشركات العالمية لصنع الاحذية وسيرز هولدينغ (Sears Holding) (من كبريات شركات المقاوله والبناء في بريطانيا) وهكذا يمكننا أن نلخص دور وحصة الرأسمال الاجنبي في المجموعات الثلاث على الشكل التالي :

— مجموعة سونول (Sonol) تملكها شركة بلكوبترولوم (Belco Petroleum) الامريكية بنسبة ١٠٠٪ .

— مجموعة بازأويل (Paz Oil) وينك اسحاق ولفسون (Issac Wolfson) المليونير البريطاني الصهيوني ٣٣٪ وماكس فيشر (Max Fisher) المليونير الامريكي الصهيوني ٣٣٪ .

وبذلك تبلغ مجموع حصة الرأسمال الاجنبي ٦٦٪ .

— مجموعة ديليك (Delek) تملك شركة الاستثمار اسرائيلي كوربوريشن (Israeli Corporation) ومن ورائها المليونير البريطاني الصهيوني شارل كلور (Charles Clore) ١٥ الى ٢٠٪ .

وفيما يلي المجموعات الثلاث والشركات التي تسيطر عليها أو تشارك في السيطرة عليها (٢١) :

Jerusalem Terminal جيروزاليم تيرمينال
 شال واکسز اند باي پرودکٽس
 Shaal Waxes and By Products L.T.D.
 Chen - Ami L.T.D. شين آمي
 Texma Chemicals L.T.D. تکسما شيميکالز
 Delek ديلک
 ديلک اجينسز اند سيرفيسز
 Delek Agenices and Services L.T.D.
 Delek Overseas Inc. ديلک اوفرسيز
 بيتوم بتروشيميکال اندستريز
 Bitum Petrochemical Industres L.T.D.
 Israel Fuel Lines L.T.D. اسرائيل فول لاینز
 بتروليوم ساينس اند بوبليکيشن
 Petroleum Science and Publications L.T.D.
 بتروليوم تراد اورغانيزيشن
 Petroleum Trade Organization L.T.D.
 ذي ديلک فونديشن فور ساينس ايديوکيشن آند کلشر
 The Delek Fondation
 For Science Education and Culture L.T.D.
 اميسراگاس ، آمريکان ، اسرائيلي غاز کوربوريشن
 Amisragas, American - Israël Gas Corporation L.T.D.
 Fuel Oil Trading Co. - L.T.D. فيول اويل ترادينغ
 Gliloth Terminal L.T.D. غليلوت تيرمينال

Haifa Basic Oils L.T.D. حيفا بازيك أوليز
 ايسراتوم ، ذي اسرائيل نوكلير انجينيرينغ كومباني
Isratom, The Israel Nuclear Engineering Company L.T.D.
Lod Metal Works L.T.D. لود ميتال ووركس
 ماغال اسرائيل غاز ايتروبريز
Magal Israel Gas Entreprises L.T.D.
 نفتا اسرائيل بتروليوم كوربوريشن
Naphta Israel Petroleum Corporation L.T.D.
 برشر لوبريكانتس ، اسرائيل
Pressure Lubricants, Israel L.T.D.
 تانكر سيرفيسز
Tanker Services L.T.D.
 يونيتد بتروليوم اكسپورت
United Petroleum Export L.T.D.

Paz باز

اينفستمنت اند ديفيلوپمنت اوف باز
Investment and Development of Paz L.T.D.
 باز انديستريز
Paz Industries.
 ذي غليلوت ايتروبريزز
The Gllloth Entreprises L.T.D.
 ايلات بيلين
Eilat Pipeline Co. - L.T.D.
 تري كوتيناتال بيلينز
Tri - Continental Pipelines L.T.D.
 اسرائيل بتروشيميكال ايتروبريزز
Israel Petrochemical Entrprises L.T.D.
 غليلوت تيرمينال
Gllloth Terminal L.T.D.

The Fuel Oil Trading Co.	ذی فیول اویل ترادینغ
	ذی یونایتد پترولیوم اکسپورت
The United Petroleum Export Co.	
Tanker Services L.T.D.	تانکر سیرفیسز
Paz Gas Marketing Co. L.T.D.	باز غاز مارکیتینغ
Haifa Basic Oil L.T.D.	حیفا بازیک اویل
Aviation Services L.T.D.	افییشن سیرفیسز

سونول SONOL

Gliloth Terminal Co.	غلیلوت ترمینال
Ashdod Terminal Co.	اشدود ترمینال
Beersheva Terminal Co.	بیرشيفا ترمینال
Magal Gas Pipeline Co.	ماغال غاز پیبلاین
Fuel Oil Trading Co.	فیول اویل ترادینغ
Tanker Services L.T.D.	تانکر سیرفیسز
United Petroleum Export Co.	یونایتد پترولیوم اکسپورت
	شیفا حیفا بازیک اویل
Shevah Haifa Basic Oils L.T.D. (Luboil Refineries).	
Aviation Services L.T.D.	افییشن سیرفیسز
	ذی الید اویلز اند شیمیکالز
The Allied Oils and Chemicals Co. L.T.D.	
	سوبر غاز ، اسرائیل غاز دیستریوشن
Supergas, Israel Gas Distribution Co. L.T.D.	

وأخيرا نعطي في الجدول التالي فكرة تقريبية عن تقاسم قطاع النفط ومشتقاته بين المجموعات الثلاث المذكورة :

عدد محطات البنزين	إبيع المنتجات البتروولية	فرع التكرير	فرع الاستيراد (نفط وغاز)	
١٣٠	%٥٠	%٥٠	%٥٠	Paz باز
حوالي ١٠٠	%٤٠	%٣٠	%٢٥	Delek ديليك
أكثر من ١٠٠	%١٠	%٢٠	%٢٥	Sonol سونول

وهناك مؤشر أخيرا لتقدير الحجم النسبي لكل مجموعة ألا وهو الحجم السنوي للمبيعات ، وقد بلغ عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ = ٣٧٠ مليون ليرة لشركة ديليك (Delek) وحوالي ٢٥٠ مليون ليرة لشركة باز (Paz) ومبلغ ١٥٥ مليون ليرة اسرائيلية لشركة سونول (Sonol) .

الى جانب المجموعات الثلاث التي تهيمن على قطاع النفط في اسرائيل ، يوجد رساميل أجنبية أخرى تسيطر على بعض فروع هذا القطاع :

— شركة تريكونتينانتال بيبلاينز

(Tri-Continental Pipelines L.T.D.) التي بنت خط أنابيب ايلات — حيفا عام ١٩٥٩ والتي حصلت على امتياز للاستثمار لمدة ٤٩ سنة تتقاسم ملكيتها الاحتكارات الرأسمالية التالية (٣) :

— ماجلان بترولوم كوربوريشن
(Magellan Petroleum Corporation) التي تملكها عائلة
باكلي الامريكية .

— الفرع الفرنسي لعائلة روتشيلد (Rotschild).

— شركة الاستثمار الامريكية امبال (Ampal).

— شركة الاستثمار اسراييلي اينفستور (Israeli Investor Co.)
التي يسيطر عليها اثنان من كبار الرأسماليين الصهاينة
في أمريكا .

— أما شركة « خط الانابيب ايلات — عسقلان » والتي
تهدف لأن تكون شركة نقل واتجار بالنفط على نطاق واسع
فيتقاسم ملكيتها :

— مؤسسة آ. ب. ث. هولدينغس A.B.C. Holdings
الكندية .

— والبارون ادمون دي روتشيلد ، الرأسمالي الكبير
وزعيم المنظمة الصهيونية الفرنسية .

وتقول صحيفة « ناي بريس » (الصهيونية الناطقة
باليديش) (٣٣) : « ان البارون دي روتشيلد هو الذي مول
خط الانابيب . وهو يجني من هذا المشروع أرباحا بلغت حدا

جعل العديد من المواطنين في اسرائيل يتهمون الحكومة بأنها عقدت مع البارون اتفاقية مغايرة لمصلحة البلاد » •

ب - وفي عام ١٩٧٠ باعت الحكومة الاسرائيلية ٢٦٪ من أسهم شركة « مصفاة حيفا » (Haifa Refineries) لشركة الاستثمار الدولية اسرائيل كوربوريشن (Israel Corporation) وهذه الشركة تأسست في حزيران ١٩٦٨ على اثر مؤتمر المليونيرين الذي انعقد في القدس وقد بلغ رأسمالها المدفوع في نهاية ١٩٧١ = ٥٠ مليون دولار ، ومن أهم المستثمرين فيها ، كبار الرأسماليين الصهاينة في أوروبا وكندا والولايات المتحدة :

بارون دي روتشيلد (Baron de Rotschild) سام روتبرغ (Sam Rotberg) س . ايزنبرغ (S. Eisenberg) س . بروفمان (S. Brofman)

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة باعت أسهم المصفاة بأسعار متدنية جدا وضمنت لشركة اسرائيل كوربوريشن (Israeli Corporation) حدا أدنى من الربح السنوي يبلغ ١٠٪ من الرأسمال الموظف •

ورغم ان شركة الاستثمار لم تستثمر سوى ٢٦٪ من الاسهم فقد منحت حق الفيتو فيما يتعلق بقرارات التوظيف والتسويق الهامة (٢٤) •

وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ بنت اسراييلي كوربوريشن (Israeli Corporation) مصفاة ثانية ضخمة للنفط في عسقلان بلغت طاقتها على التكرير حوالي ٤ ملايين طن سنويا . وقامت تلك المجموعة بتوسيع قدرة المصفاة على التكرير الى ١٤ مليون طن سنويا بحلول عام ١٩٧٥ مما جعلها في ذلك العام تسيطر مباشرة على ٧٣٪ من القدرة الاجمالية لتكرير النفط في اسراييل والتي بلغت ٢٠ مليون طن سنويا (٢٥) .

مصادر البحث

- 1 — Shlomo sitton Opcit, P. 129 .
- 2 — Statistical Abstract of Israel 1976, P. 487.
Annual Report 1976, P. 332 .
- 3 — Ibid.
- 4 — Statistical Abstract 1974 - 1976, P. 488.
- 5 — Bank of Israel Annual Report 1976, P. 330.
Statistical Abstract 1976, P. 488.
- 6 — Bank of Israel Annual Report 1976, 329 ff.
- 7 — Shlomo Sitton Opcit, P. 171. International Financial
Statistics September 1976.
- 8 — Shlomo Sitton Opcit, P. 136.
Bank of Israel Annual Report 1976, P. 329 ff.
- 9 — Who's who in Israel 1972, P. 616.
Bank of Israel Annual Report 1976, P. 331.
- 10— Israel Economist - December 1972, P. 304.
Who's who in Israel 1972, P. 616, P. 589.
- 11— Israel Economist, April - May 1973, P. 115.
- 12— Statistical Abstract of Israel 1976,P.393, 1976,P.403
- 13— Quarterly Economic Review 1st Quarter 1978, P. 9,
2nd Quarter 1978, P. 12.

- 14 — Elias Shofany - The Sinai Weolge - Journal of Palestine Studies Vol. 18 No. 3, 1972.
- 15 — Bank of Israel Annual Report 1976.
- 16 — Israel Economist, April - May 1973, 137.
- 17 — F. Sickman, « Report From Israel » - Fortune April 1970 .
- 18 — Petroleum Press Service, May 1972.
Israel Economist , April - May 1973, P. 115.
Statistical Abstract of Israel 1976, P. 487.
- 19 — Israel Economist, April 1969, P. 118.
Fortune, June 1972, P. 138. : :
Who's who in Israel 1972.
- 20 — Jerusalem Post, Special Supplement - January 5 , 1972.
Israel Economist - January 1972, P. 30.
- 21 — Who's who in Israel 1972, P. 567.
Who's who in Israel 1976, P. 511 - 512.
- 22 — G. Nikitina, Opcit, P. 290 - 292.
Larry Hockwood, Imperialism and the Israeli Economy 1971, P. 20.
- 23 — Petroleum Press Service, Ppril 1970 .
La Presse Nouvelle, Avril 1968 .
- 24 — Information Bulletin, Communist Party of Israel,
Issue for the 17th Congress 1973, P. 81 .
Israel Economist - July 1970 , P. 158 .
- 25 — Israel Economist, April - May 1973, P. 137 .

الفهرس

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
● المقدمة	٣
القسم الأول	
تبعية الكيان الصهيوني الاقتصادية	١١
● الفصل الأول :	
الراسمال العالمي وتكوين الاقتصاد الاسرائيلي	١٣
● الفصل الثاني :	
احجام رؤوس الاموال الاجنبية المتدفقة على اسرائيل واشكالها ومصدرها	٣٧
القسم الثاني	
الصناعة الاسرائيلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى فروع لشركات اجنبية	٨٥
● الفصل الأول :	
سيطرة الرساميل الاجنبية على الاقتصاد الاسرائيلي « الصناعة »	٨٧
● الفصل الثاني :	
قطاعات اقتصادية اخرى	١٥٥

صدر عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية الكتب التالية

<u>الكتاب</u>	<u>الكاتب</u>	<u>السعر ل.س</u>
١ - بأم عيني	فيلتسيا لانغر	١٢
٢ - العسكريون والسياسة في إسرائيل (مترجم)	عاموس بيرلوتر	٨
٣ - الصحافة والمجتمع في إسرائيل	حبيب قهوجي	١٠
٤ - عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (انتماء وصمود)	حبيب قهوجي	٧
٥ - المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية	نزيه قوره	١٠
٦ - استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة	باشراف حبيب قهوجي	١٧
٧ - مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة وحتى صفقة كامب ديفيد	باشراف حبيب قهوجي	١٧
٨ - إسرائيل خنجر أمريكا	باشراف حبيب قهوجي	١٧
٩ - جيش العدوان الإسرائيلي	بسام العسلي	٢٥
١٠ - الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة	باشراف حبيب قهوجي	١٦
١١ - متخذو القرارات في الكيان الصهيوني	باشراف حبيب قهوجي	١٤

وتصدر المؤسسة :

١ - مجلة الأرض :

مجلة تحليلية نصف شهرية ، تتابع مايتعلق بالشعب العربي الفلسطيني وقضيته التي هي قضية الأمة العربية الأولى .

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد)

الأفراد في سوريا ولبنان والأردن	٣١٥ ل.س
المؤسسات العامة والدوائر الرسمية في سوريا ولبنان والأردن	٤١٥ ل.س
الأفراد في باقي الدول العربية	٣٦٠ ل.س
المؤسسات العامة والدوائر الرسمية في باقي الدول العربية	٤٦٠ ل.س
في البلدان الأوروبية وأفريقيا	١٢٠ دولاراً
في الأمريكيتين وأستراليا والشرق الأقصى	١٥٠ دولاراً

٢ - النشرة اليومية عن الصحافة الاسرائيلية :

هي نشرة يومية تلخص أهم ما ورد من أخبار وافتتاحيات في صحف العدو الصهيوني .

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد)

في سوريا ولبنان والأردن	١٠٩٠ ل.س
في باقي أنحاء الوطن العربي	١٥٠٠ ل.س
في أوروبا	١٨٠٠ ل.س
في الأمريكيتين وبقية أنحاء العالم	٢٤٠٠ ل.س

